Agulhas
Applied Knowledge

Funded by the European Union

التقرير التوليفي

برنامج تعزيز مرونة النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة:

التقييم النهائي

Agulhas Applied Knowledge and Q Perspective
25 كانون الثاني/يناير 2021

المحتويات

شكر وتقدير 3

الموجز التنفيذي 4
النتائج 5
الاستنتاجات والتوصيات 8

1 المقدمة: برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وسياقه 11
1.1 السياق: لمحة عامة حول أزمة اللاجئين السوريين في العراق والأردن وتركيا 11
1.2 موجز البرنامج: حقائق أساسية حول برنامج "مدد" 15

2 الغرض من التقييم وأهدافه ونطاقه وإدارته 22
2.1 الغرض من التقييم وأهدافه واستخداماته 22
2.2 نطاق التقييم 23
2.3 إدارة التقييم 24

3 منهجية وتصميم التقييم 24
3.1 المنهجية 24
3.2 جمع البيانات وتحليلها وأخذ العينات 25
3.3 المحدوديات 28
3.4 الاخلاقيات 29

4 نتائج التقييم 29
4.1 الملاءمة 29
4.2 فعاليات التدخلات وأثرها المحتمل القابل للقياس 39
4.3 الكفاءة 46
4.4 المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان 49
4.5 الإستدامة 52
4.6 التواصل والمرئية 57

5 الاستنتاجات 60

6 الدروس المستفادة 64
6.1 بشأن الخدمات متعددة القطاعات في المراكز المخصصة للنساء فقط 64
6.2 بشأن العمل في الأوضاع الإنسانية الصعبة والسريعة التغير 65
6.3 بشأن تنظيم البرامج والشراكات 66
6.4 بشأن التواصل 67

7 التوصيات 68
7.1 التوصيات على مستوى البرنامج ككل 68
7.2 العراق: توصيات خاصة بالبلد 74
7.3 الأردن: توصيات خاصة بالبلد 75
7.4 تركيا: توصيات خاصة بالبلد 78

المرفقات 81

شكر وتقدير

يود فريق التقييم أن يشكر العديد من الأفراد والمنظمات الذين دعموا التقييم من خلال المشاركة في المقابلات وتقديم الوثائق وتقديم تعليقات مفيدة خلال عملية الصياغة. وذلك محط تقدير خاص بالنظر إلى السياق الصعب للمساهمة في إجراء تقييم في خضم جائحة "كوفيد-19". نحن ممتنون بشكل خاص للمكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولإكرام الحوني، منسقة البرنامج الإقليمي وأخصائيي التقييم الإقليميين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إيزابيل سواريز غارسيا وشايتالي شاتوبادياي (حيث شمل هذا التقييم مكتبين إقليميين) لعملهما بلا كلل لدعم عملية التقييم وتيسيرها. ونحن ممتنون أيضًا للفريق المرجعي للتقييم على ما قدمه من تعليقات قاطعة وبناءة خلال مراحل الصياغة والعروض الأولية للنتائج. والأهم من ذلك، نود أن نشكر العديد من المشاركين والمستفيدين من برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذين خصصوا الوقت لإطلاعنا على تجاربهم وتقديم وجهات نظرهم في سلسلة من المناقشات ضمن مجموعات التركيز والمقابلات الموسعة، وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الوطنية الشريكة الذين سهلوا الخدمات اللوجستية المعقدة للقيام بهذه المناقشات بشكل افتراضي. ومن الرائع أن نرى حس الفكاهة والصبر الذي تمتع به الجميع كلما انقطع الاتصال عبر منصة "زوم" أو "فيس تايم" أو أصبح الاتصال عبر الإنترنت غير مستقر.

فريق التقييم: هناء عصفور وآن هامرستاد (قائدتي الفريق)، ألكسندرا بلورايت، بريون غيليسبي، ميرفي كان (تركيا)، ريباز نوري (العراق) وصابرين عبد الرحمن (الأردن). بدعم من المحللتين في "أجولهاس" تريشا شوهان ومازفيتا موتامبيروا.

الموجز التنفيذي

يعرض هذا التقرير نتائج التقييم المستقل لبرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة "تعزيز مرونة النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة ("مدد") ويقدم دروساً وتوصيات من أجل البرامج المستقبلية حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

برنامج "مدد"

كان برنامج "مدد" برنامجًا إقليميًا ينفذ في العراق والأردن وتركيا. وتهدف استراتيجيته المتعددة الأبعاد إلى ما يلي:

- تمكين المرأة: معالجة الهشاشة الاقتصادية والعنف من خلال زيادة فرص التعافي وسبل العيش إلى جانب خدمات الحماية متعددة القطاعات ودعم هياكل العدالة الوطنية لتعزيز المساءلة عن العنف ضد المرأة.
- تعزيز ثقافة السلام والتعايش: دعم المرأة لقيادة عملية بناء السلام والمصالحة ومنع نشوب النزاعات والمشاركة في ذلك. نظراً لأهمية إشراك الرجال في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عمل البرنامج على إشراك الرجال كشركاء وأبطال ومناصرين لزيادة تمكين المرأة، بما في ذلك انخراطها في سوق العمل.

تم تمويل البرنامج من قبل صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) وتم تنفيذه في مواقع متعددة من خلال مجموعة من الشراكات. وكان من الأمور الرئيسية لتنفيذ البرنامج توفير سبل العيش والأنشطة المدرة للدخل إلى جانب الخدمات الأساسية متعددة القطاعات للنساء اللاجئات ومن المجتمع المضيف (وكذلك النساء المشردات داخليًا في العراق) من خلال 15 مركزًا لتمكين المرأة (أو مراكز للنساء فقط) في جميع البلدان الثلاثة.

الغرض من التقييم ومنهجيته

كان الغرض من التقييم النهائي تقييم أداء البرنامج ونتائجه، الذي يغطي جميع جوانب التنفيذ خلال مدة البرنامج من شباط/فبراير 2018 إلى تموز/يوليو 2020. وقد اتبع التقييم المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تقييم ما يلي:

- أهمية الأهداف والاستراتيجية والنهج على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلاً عن القيمة المضافة والميزة النسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
- مدى استرشاد البرنامج بنهج حقوق الإنسان ومبادئ المساواة بين الجنسين
- فعالية التدخلات وأثرها المحتمل القابل للقياس
- الكفاءة والتنسيق على مستوى المنظمة
- استدامة النتائج

بالإضافة إلى ذلك، أُنيط بفريق التقييم تحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والابتكارات، وقصص النجاح والتحديات، من أجل إثراء عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) في المستقبل.

اعتمد الفريق منظاراً نظرياً نسوياً: أقام التحليل على فهم اختلالات القوة النظامية على اساس النوع الاجتماعي داخل المجتمعات الأبوية ذات الأدوار المبنية على أساس النوع الاجتماعي؛ بناء المعرفة بطريقة شاملة وتشاركية ومراعية للثقافة؛ واستخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي (حيثما أمكن ذلك). طبق التقييم نهجاً لتحليل المساهمات واستخدم مجموعة من الأساليب المختلطة للإجابة على الأسئلة في مصفوفة تقييم منظمة وفقاً لمعايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. شملت استعراضًا مكتبيًا لجميع وثائق البرامج ذات الصلة؛ استعراض الأدبيات؛ إجراء مقابلات ومناقشات ضمن مجموعات التركيز مع الشركاء وأصحاب المصلحة والمستفيدين والمشاركين؛ وتحليل نتائج الدراسة الاستقصائية للبرنامج، التي تمت مراجعتها من عدة مصادر بشكل غير مباشر باستخدام مصادر بيانات خارجية مثل الإحصاءات الحكومية وتقارير الأمم المتحدة وغيرها من البيانات الكمية والنوعية عن وضع اللاجئين، والعلاقات على أساس النوع الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي للمرأة في البلدان الثلاثة.

ونظرا لأن جائحة "كوفيد-19" فرضت قيودًا على السفر والتنقل، اتُخذ القرار بعد مرحلة انطلاق البرنامج بإجراء تقييم افتراضي بالكامل دون القيام بزيارات ميدانية. وقد خضع القرار للمصادقة من فريق إدارة التقييم، والمكاتب الإقليمية والقُطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والفريق المرجعي للتقييم. وقد أجرى التقييم فريق تقييم مؤلف من قادة فريق مشترك دولي من شركة Agulhas Applied Knowledge and Q Perspective وثلاثة خبراء استشاريين وطنيين، وخبيرين تقنيين، وبدعم بحثي من المحللين العامين في شركة أجولهاس.

النتائج

الملاءمة

كان برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ذا صلة وثيقة بخطط الاستجابة الدولية والإقليمية والوطنية للأزمة السورية واحتياجات المستفيدين. واستند اختيار التدخلات إلى تقييمات متينة للاحتياجات أجريت في البلدان الثلاثة جميعها، وقد صممت التدخلات بشكل مناسب لتلبية الاحتياجات المحددة.

إن نظرية التغيير ملائمة ومتماسكة وقائمة على الأدلة. لقد تم طرح نظرية التغيير على مستوى عالٍ من التجريد إلى حد ما، ما يعني أن المقترحات السببية حول كيفية ارتباط المخرجات بالمحصلات . وكيف يمكن قياس المحصلات مثل التماسك الاجتماعي . قد تُركت مبهمة. وكان من الممكن استكشاف المسارات السببية بشكل أفضل، ولا سيما الحواجز والتحديات الكبيرة التي تعترض تمكين المرأة اقتصاديًا في البلدان الثلاثة.

قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور توجيهي مركزي وبنّاء في نظام التنسيق للاستجابة للأزمة السورية بشأن العمل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي. أتى برنامج "مدد" بقيمة مضافة وسدّ ثغرات في تقديم الخدمات في البلدان الثلاثة جميعها من خلال الاتكال على نقاط قوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع التركيز على التدريب وبناء القدرات لأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الاستجابة للأزمة السورية. وكان أحد الأهداف المتميزة للبرنامج هو تعزيز قدرة الجهات المعنية في الحكومات الوطنية والمحلية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على ضمان تقديم الدعم للاجئين على نحو يراعي منظور النوع الاجتماعي. وكان أحد الأهداف الخاصة هو تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية الأصغر حجماً. وقد تم ذلك من خلال التدريب الرسمي، ولكن أيضًا من خلال التوجيه والدعم وبناء القدرات اليومي الأقل بروزًا ولكن على نفس القدر من الأهمية، وذلك أثناء التفاعلات مع الشركاء الوطنيين والمحليين كجزء من التنفيذ المستمر للبرنامج.

كان النهج الفريد الذي تبعه البرنامج في تقديم الخدمات هو توفير الخدمات متعددة القطاعات "من نقطة خدمات موحدة" تغطي سبل العيش والحماية تحت سقف واحد في المراكز المخصصة للنساء فقط. وقد استجاب هذا النهج المبتكر لاحتياجات المستفيدين وملأ فجوة واضحة في الاستجابة للأزمة السورية. وتم التركيز بشكل مكثّف على اللاجئات المعرضات للخطر والمستضعفات.

في حين أن برنامج "مدد" هو برنامج إقليمي رسميًا، فقد تم التنفيذ تحت مظلة إقليمية من خلال مجموعات منفصلة من التدخلات على الصعيد القُطري. وكانت اللمسة الخفيفة لتنظيم البرنامج على الصعيد الإقليمي مناسبة بالنظر إلى مختلف السياقات والتحديات والاحتياجات في البلدان الثلاثة، وحقيقة أن البرنامج يشمل مكتبين إقليميين لكل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهة المانحة.

الفعالية

في البلدان الثلاثة، كانت التدخلات فعالة عموماً بالنسبة للنساء المستفيدات، نظراً للعوائق الكبيرة التي تحول دون توظيف المرأة وتمكينها في البلدان الثلاثة. تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق أو تجاوز معظم أهدافها في مجال المخرجات في البلدان الثلاثة.[1] وتم بوجه خاص تجاوز الأرقام المستهدفة لتوصيل خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الدعم في مجال العنف القائم على

[1] ترد الجداول التي تتضمن حالة تحقيق الأهداف في التقارير الموجزة القُطرية الثلاثة المرفقة بهذا التقرير.

النوع الاجتماعي للمستفيدين، مما يشير إلى الحاجة الشديدة إلى هذه الخدمات.

كانت نوعية التدريب على سبل كسب العيش عالية وذات صلة بمصالح المرأة واحتياجاتها في البلدان الثلاثة. ووصفت المتدربات في مجموعات التركيز البرامج التدريبية بأنها فعالة جداً، ولكن يمكن تحسين الفعالية من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام لطول الأنشطة التدريبية وتسلسلها.

كان من الصعب التوصل إلى استنتاجات بشأن الفعالية على مستوى المحصلات، نظراً لعدم وجود مؤشرات وبيانات قوية للمحصلات، ولا سيما بشأن التمكين الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والتوعية حول منظور النوع الاجتماعي للرجال على المدى الأطول. وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والمرونة، كان البرنامج فعالاً في تحسين الحالة الاقتصادية للنساء المستفيدات خلال الفترة التي شاركت فيها في الأنشطة المتصلة بسبل كسب العيش. وأفاد بعض المستفيدون أيضاً بتحسن إدرار الدخل على المدى الطويل (في العراق أساساً)، بينما وصف كثيرون آخرون شعورهم بالقدرة الأكبر على المرونة والاعتماد على الذات والثقة بالنفس والتمكين. وأتى ذلك، من ناحية، نتيجة خدمات المشورة والتدريب - المهني وعلى المهارات الحياتية على حد سواء - التي وفرتها المراكز المخصصة للنساء فقط، ومن ناحية أخرى، نتيجة الصداقات والانفتاح وشبكات الدعم الاجتماعي التي عززتها هذه المراكز بين المشاركات.

لم يكن سوى لتركيا هدف محصلة محدد لتعزيز دور النساء والفتيات في التماسك الاجتماعي والتعايش في صفوف اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وكانت الأهداف على مستوى المخرجات (عدد النساء اللواتي حضرن الفعاليات، وعدد منظمات المجتمع المدني النسائية المدعومة). وفي حين تحققت جميع هذه الأهداف، لم يكن من مؤشرات تسمح برصد كيفية إسهام هذه المخرجات في تحقيق المحصلة المرجوة. وفي حين أن الإمكانات التحويلية للفعاليات التي تنظم لمرة واحدة بشكل رئيسي والتدريبات على المهارات الحياتية محدودة، وصف المشاركون في مجموعات التركيز، لا سيما المشاركين السوريين، الأنشطة بأنها كشفت لهم أحيانًا عن خبايا الأمور.

تم تعزيز قدرات السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، مع تلقي تغذية راجعة إيجابية من الشركاء في البلدان الثلاثة جميعاً بشأن التدريب حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. كانت أنشطة التوعية حول منظور النوع الاجتماعي للرجال ذات نوعية جيدة ومفيدة للمشاركين، ولكن تنظيمها لمرة واحدة وطابعها المحدود لم يكونا كافيين لتحقيق أثر أطول أو أوسع. وتشير النتائج التي توصل إليها العراق، الذي اعتمد نهجاً أكثر انتظاماً في إشراك الرجال، إلى أن الاستثمار الإضافي في حملات المناصرة، وفي إشراك الرجال في دعم تمكين المرأة، كان من شأنه أن يعزز مساهمة البرنامج في كسر الحواجز الثقافية والسياسية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

يعني تدهور الأوضاع الاقتصادية، الذي تفاقم بسبب جائحة "كوفيد-19"، أن البرنامج قد نُفذ في وقت تتفاقم فيه الضغوط الاقتصادية والضغوط على الصحة النفسية للمستفيدين. وقد أثرت جائحة "كوفيد-19" على وضع البرامج، ولكن تم اتخاذ تدابير لنقل بعض الأنشطة إلى أنشطة على الإنترنت، كما أن البرنامج - سواء من خلال الفرص المدرة للدخل التي وفرها أو من خلال هياكل الدعم عن بعد التي أنشئت أثناء الإغلاق - اضطلع بدور في دعم المستفيدين وأسرهم خلال فترة صعبة للغاية.

الكفاءة

يعتبر نموذج توفير خدمات سبل العيش والحماية في المراكز المخصصة للنساء فقط مثالاً للممارسات الفضلى العالمية، حيث يقدم خدمات شاملة لفئة مستضعفة جداً من النساء ذوات الاحتياجات المعقدة. وفي البلدان الثلاثة جميعها، كانت هذه المراكز أساسية لتنفيذ البرنامج بكفاءة.

تعتبر هذه المراكز مكلفة نسبياً وإدارتها أمر معقد. ولكن هذا النموذج يعرض النتائج من حيث القدرة على المرونة والثقة والتكيف التي يمكن أن تأتي بها "نقطة الخدمات الموحدة" متعددة القطاعات للنساء فقط. يظهر برنامج "مدد" أهمية فهم القيمة مقابل المال بما يتجاوز الاهتمام

بالاقتصاد وفعالية التكلفة، لتشمل الإنصاف وعدم ترك أحد خلف الركب. وتكمن القوة الواضحة للبرنامج في قدرة المراكز المخصصة للنساء فقط على الوصول إلى أكثر النساء استضعافاً ودعمهن في الاحتياجات المعقدة للدعم النفسي الاجتماعي والمشورة.

جرى توزيع مناسب للموارد بين المكونات والجهات الفاعلة. وساهمت الشراكات القوية مع شركاء ذوي قدرة عالية مساهمة كبيرة في كفاءة المراكز في البلدان الثلاثة جميعها. وكان يُطرح السؤال على المستفيدين بانتظام عن قيمة النشاط التدريبي لضمان ملاءمته لاحتياجاتهم والمساءلة تجاههم. بيد أن الجمع بين التدريب المهني وأنشطة النقد مقابل العمل من ناحية وفرص كسب العيش وتوليد الدخل على المدى الطويل من ناحية أخرى كان يمكن أن يكون أقوى في البلدان الثلاثة جميعها.

قد تم رصد وتقييم أنشطة البرنامج وإنجازاته بشكل جيد عموماً، وتمخض البرنامج عن مجموعة من البيانات المفيدة عن تمكين المرأة المستفيدة وعلى المرونة. غير أن الموارد البشرية المتاحة المكرسة لدعم مهام البرنامج الكبيرة في مجال الرصد والتقييم لم تكن كافية على الصعيد الإقليمي.

أدى تقييم الدراسات الاستقصائية الأساسية والمتوسطة والنهائية للبرنامج إلى بروز بعض الهواجس بشأن مصداقية البيانات. من الجيد الاعتماد في الدراسات الاستقصائية المقبلة على التدابير التقنية المتصلة بأخذ العينات وإدارة البيانات من أجل تعزيز نوعية البيانات.

المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

تم تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في التدخلات من مرحلة التصميم إلى التنفيذ، مع التركيز على معالجة عدم المساواة بين الجنسين على مستوى تمكين الأفراد، وعلى مستوى العلاقات في تفاعل المرأة مع بيئتها، وعلى المستوى البنيوي من خلال المساهمة في معالجة العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تمكين المرأة. ومن بين المستويات الثلاثة (التي توصف أيضاً بالمستوى الصغير والمتوسط والكلي للتمكين)، حقّق البرنامج أكبر قدر من النجاح على المستوى الفردي والعلاقاتي إلى حد ما. أما التغييرات على المستوى الكلي في العوائق الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً في صفوف اللاجئين والمجتمعات المضيفة فتأتي ثمرة جهد طويل الأجل.

كانت المساحات المخصصة للنساء فقط في مراكز تمكين المرأة مناسبة بالنظر إلى طبيعة وشدة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تمكين المرأة في سياقات المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء: نظراً لاستهداف البرنامج للمستفيدين المستضعفين في إطار من القيم المجتمعية المحافظة للغاية والأبوية، فإن توفير مساحات آمنة للنساء فقط كان أساسياً في قدرة البرنامج على المساهمة في التمكين الاجتماعي للنساء المستفيدات.

نظراً لهذه القيود الحادة في السياق، يعتبر نموذج المساحات المخصصة للنساء فقط أساسياً في إنجازات برنامج "مدد". وفي مجموعات التركيز في البلدان الثلاثة جميعها، وصفت المستفيدات المراكز المخصصة للنساء فقط من حيث الحرية والتمكين وإبداء صوتهن. وأبرزت المناقشات مع المستفيدات التغييرات التي طالت أدوارهن على اساس النوع الاجتماعي- أي المشاركة بشكل أكبر في أدوارهن الإنتاجية في المجتمع إلى أبعد من أدوارهن الإنجابية - وبناء ثقتهن بأنفسهن وقيمتهن الذاتية.

كانت جهود البرنامج الرامية إلى توعية الرجال حيال منظور النوع الاجتماعي محدودة نسبياً من حيث نطاقها وأثرها على حد سواء، ولا سيما في الأردن وتركيا. أظهرت البرامج الأكثر طموحاً إلى حد ما في هذا المجال في العراق الأثر الإيجابي المحتمل للعمل مع الرجال لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمعات التي تكون فيها الأعراف الأبوية قوية.

الاستدامة

من المرجح أن تكون نتائج المرونة على المستوى الشخصي والعلائقي بالنسبة للمستفيدين الأفراد عالية الاستدامة، على الرغم من تدهور البيئة الاقتصادية والسياسية للاجئين في البلدان المضيفة الثلاثة، مع تسارع المصاعب الاقتصادية بسبب جائحة "كوفيد-19".

في حالة التمكين الاقتصادي، أفادت بعض المستفيدات، ولا سيما في العراق، عن تحسن في الظروف الاقتصادية على المدى الطويل. وفي البلدان الثلاثة جميعها، كان الدخل المتولد عن المشاركة في أنشطة البرنامج مهماً

لتمكين المستفيدين من تخطي المصاعب التي واجهتهم جراء الإغلاق الذي فرضته جائحة "كوفيد-19".

يكمن الأثر المستدام الأهم للبرنامج على المستوى الفردي، في البلدان الثلاثة، في المرونة المحددة على نطاق أوسع (بدلاً من التمكين الاقتصادي) على شكل تعزيز التنمية الذاتية للمستفيدات، ومهاراتهن في المواجهة والثقة وشبكات الدعم. ووصفت المستفيدات كيف أن التدريب على المهارات والدعم العاطفي الذي تلقونه من البرنامج قد جعلهن يشعرن بأنهن أقل عزلة وأكثر ثقة وقدرة وتمكين.

من المرجح أن يستمر العمل الجاري الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الاستجابة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ومنظور النوع الاجتماعي للأزمة السورية على المستويين الإقليمي والوطني، وأن تستمر نتائجه وتأثيره في آليات الاستجابة هذه. ومن المرجح أن يكون لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية أثر دائم في البلدان الثلاثة.

يعتبر نموذج الخدمات متعددة القطاعات من خلال مراكز مخصصة للنساء فقط مثالاً على الممارسات الفضلى، ولكنه نوع معقد ومكلف نسبياً من أنواع التدخلات التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم الجهات المانحة. وعلى الرغم من إنجازات مركز "صدى" في تركيا، إلا أنه لن يتمكن من إبقاء أبوابه مفتوحة بعد شهر شباط/فبراير 2021، في حين يبدو أن البرنامج في الأردن سيستمر مع المرحلة الثانية. وقد تعززت الملكية الوطنية لنموذج المركز المخصص للنساء فقط في الأردن من خلال الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ المراكز خارج المخيمات. ومن المحتمل أن تكون قد ساهمت هذه الشراكة في استمرار الاستدامة أكثر في الأردن من أصل البلدان الثلاثة التي نفّذ فيها.

التواصل والمرئية

كان برنامج "مدد" فعالاً في إدراج مجموعة واسعة من العناصر لضمان ظهور الاتحاد الأوروبي بشكل قوي، وعكست أنشطته المتعلقة بالتواصل والمرئية الممارسات الفضلى، حيث كانت تضمن المشاركة والشمولية من جانب الشركاء والمستفيدين على حد سواء. وقد ركزت منتجات التواصل بقوة على وضع المستفيدين وأصواتهم في الصدارة.

نجد أمثلة مختلفة تعكس الممارسات الفضلى لضمان ظهور الاتحاد الأوروبي في البرنامج. فعلى سبيل المثال، كان وضع خطة للتواصل والمرئية وفقاً للمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن "مدد" مهمّاً لضمان التفكير ملياً في أنشطة التواصل والمرئية، بما في ذلك جوانب مثل استهداف الجمهور المناسب وإيصال الرسائل المناسبة وتنفيذ الأنشطة بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب. علاوة على ذلك، فإن وجود خطة للتوصل والمرئية أمر مهم لأنه سمح للهيئة بإعداد مؤشرات إنجاز لمختلف الأدوات المستخدمة في البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

قيمة برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لا جدال فيها. إنه برنامج مبتكر وشديد الصلة بالأولويات الإقليمية والوطنية لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. يستجيب بطريقة تراعي السياق للاحتياجات الأساسية للفئات المستفيدة المستهدفة، وقد نجح في الوصول إلى النساء اللواتي يصعب الوصول إليهن والمستضعفات، مع توفير الخدمات متعددة القطاعات، بما في ذلك في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال الاختيار الدقيق للمواقع والشركاء الوطنيين، والعمل مع منظمات المجتمع المدني النسائية الشعبية، وتنظيم أنشطة التوعية المجتمعية.

ساهم البرنامج في تحسين آليات المواجهة والوضع الاقتصادي للمستفيدين على المدى القصير، مما سمح بالإنفاق على الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمدارس للأطفال، وتخطي الأشهر الصعبة جراء الإغلاق والقيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19". سمح البرنامج من خلال الجمع بين خدمات الحماية والدعم النفسي الاجتماعي، والتدريب على سبل كسب العيش وفرص العمل، وورش العمل حول المهارات الحياتية وحقوق المرأة، وأنشطة التضامن والتماسك الاجتماعي للمرأة في بيئة آمنة وداعمة للنساء فقط، بتحقيق أثر مستدام على تمكين المستفيدات على المستويين الشخصي والعلائقي.

يقدم فريق التقييم 11 توصية على نطاق البرنامج للاستفادة من مواطن القوة والاستفادة من الدروس التي

يقدمها برنامج "مدد" (مدرجة أدناه). بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقييم 15 توصية قُطرية محددة تتعلق بالتقارير الموجزة القُطرية الثلاثة المرفقة بالتقرير (المرفقات 1 و2 و3).

التوصية 1: ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة القيام بدور قيادي في أعمال المناصرة الرامية إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مواجهة الأزمة السورية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

التوصية 2: ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل استراتيجياً من أجل التزام الجهات المانحة الدولية على المدى الطويل، ومنح الأولوية للخدمات متعددة القطاعات في الأماكن الآمنة المخصصة للنساء فقط. قد يكون ذلك جانباً محورياً من مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستجابة لحالات اللجوء في إطار الأزمة السورية.

التوصية 3: ينبغي أن يدعم صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)، من خلال المناصرة والتمويل، الجهود الرامية إلى تشجيع الحكومات الوطنية في المنطقة على اعتماد مراكز خدمات شاملة للنساء فقط، كاستجابات مناسبة وفعالة لتحقيق المساواة للمرأة وتمكينها الاقتصادي في سياق إقليمي من الحواجز الهيكلية والثقافية التي تعترض مشاركة المرأة في الاقتصاد.

التوصية 4: يمكن في إطار الحملة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء تحقيق مقارن متعمق في ايجابيات وسلبيات نموذجي الواحة وصدى للمراكز المخصصة للنساء فقط، والعمل على تبسيط نموذج يوازن بين نوعية الخدمة وعمقها، والتكلفة التشغيلية ومدى توافرها لعدد أكبر من المستفيدات.

التوصية 5: بالنسبة للبرامج ذات الأهداف المعقدة، ينبغي أن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) (سواء بتمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرها من المنظمات) بتصميم آليات قوية للرصد والإبلاغ عن النتائج على مستوى المحصلات، من أجل تحسين تتبع نتائج تدخلات البرامج وفهم علاقتها بالعوامل الأخرى التي تؤثر على المحصلات.

التوصية 6: ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير قياس وتحليل مؤشر المرونة (RIMA) ومؤشر المرونة المراعيين لاعتبارات النوع الاجتماعي وصقلهما. يمكن أن يصبح هذا العمل مساهمة كبيرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة في سد الفجوات في البيانات والأدلة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وزيادة فهم الدوافع والعوائق التي تحول دون المرونة.

التوصية 7: ينبغي أن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إطاراً متيناً للتعلم في هذه البرامج وأن تيسر التبادل المنتظم للتعلم المنظم بين البلدان، مثلاً، من خلال عقد اجتماعات مواضيعية خاصة بكل بلد بغرض الغوص في العمق في القضايا المواضيعية (مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والنقد مقابل العمل، والتماسك الاجتماعي)، وجمع الممارسات الفضلى والتحديات المتعلقة بقضايا مواضيعية محددة لتشاطرها مع المكاتب القُطرية الأخرى.

التوصية 8: ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكفل وجود موظفين أساسيين على الصعيدين الإقليمي والقُطري (أي موظفي التواصل والمرئية) متاحين منذ انطلاق البرامج.

التوصية 9: زيادة استثمار الجهود الرامية إلى استحداث فرص مستدامة ولائقة لتوليد الدخل عبر الفئات المستفيدة - اللاجئون السوريون والمشردون داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة المستضعفة.

التوصية 10: مواصلة العمل على المبادرات التي تدعم تغيير السلوك/المواقف بين الرجال والفتيان، وضمان إدماجها بعناية في تصميم البرامج، ونظريات التغيير، ووضع مؤشرات الرصد. النظر في إمكانية وضع استراتيجيات طويلة الأجل للمبادرات المتعلقة بتغيير الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

التوصية 11: يمكن أن ينظر صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) في إمكانية تمويل عقود الرصد المستقلة لاستراتيجيات التواصل والمرئية، من أجل فهم أثر وفعالية أنشطة التواصل والمرئية بشكل أفضل وإجراء تغييرات متكررة على أساس ما تم اكتسابه من دروس خلال مدة البرنامج.

1 المقدمة: برنامج "مدد" التابع لهيئة لأمم المتحدة للمرأة وسياقه

إنّ برنامج "تعزيز مرونة النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمويل من الاتحاد الأوروبي هو برنامج إقليمي يمتد على ثلاث سنوات يغطي العراق والأردن وتركيا ("برنامج "مدد"). قدم البرنامج الخدمات متعددة القطاعات للنساء اللاجئات ومن المجتمعات المضيفة (وكذلك النساء المشردات داخلياً في العراق) من خلال مجموعة من التدخلات المختلفة، التي يتم تنفيذها أساساً من خلال نموذج مراكز تمكين المرأة (يشار إليها بالمراكز المخصصة للنساء فقط).

تهدف استراتيجية البرنامج المتعددة الأبعاد إلى ما يلي:

- تمكين المرأة من خلال معالجة قضايا الهشاشة الاقتصادية والعنف عبر زيادة فرص التعافي وكسب العيش إلى جانب خدمات الحماية متعددة القطاعات ودعم هياكل العدالة الوطنية لتعزيز المساءلة عن العنف ضد المرأة.
- تعزيز ثقافة السلام والتعايش من خلال دعم المرأة في قيادة عملية بناء السلام والمصالحة ومنع نشوب النزاعات والمشاركة في ذلك. نظراً لأهمية إشراك الرجال في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عمل البرنامج على إشراك الرجال كشركاء وأبطال ومناصرين لزيادة تمكين المرأة، بما في ذلك انخراطها في سوق العمل.

يعرض هذا التقرير نهج التقييم المستقل لبرنامج "مدد" ومنهجيته ونتائجه، مع مجموعة من النتائج الشاملة، ويقدم دروساً وتوصيات لوضع البرامج في المستقبل.

1.1 السياق: لمحة عامة حول أزمة اللاجئين السوريين في العراق والأردن وتركيا

في السنوات الأخيرة، أدى النزاع في الشرق الأوسط إلى فرار الملايين من الناس من ديارهم، مما جعل الكثيرين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية. فر أكثر من 5.6 مليون شخص من سوريا منذ عام 2011، بحثاً عن الأمان في تركيا ولبنان والأردن والعراق وخارجها.[2] يشكل السوريون العدد الأكبر من السكان النازحين قسراً في العالم.[3] يعيش معظم اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة في المناطق الحضرية، حيث لا تتجاوز نسبة اللاجئين في مخيمات اللاجئين 8 في المائة.[4] وفي كلتا الحالتين، يكون اللاجئون في وضع هش للغاية، حيث يعيش 70 في المائة من اللاجئين السوريين في المنطقة في الفقر، ويتعرضون لمخاطر الحماية مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر وعمل الأطفال والاستغلال.[5] تعتبر هذه المخاطر المتعلقة بالحماية مرتفعة بشكل خاص لدى النساء والفتيات.

كما أن البلدان التي تستضيف النازحين تتعرض لضغوط كبيرة لأن حالة اللاجئين تزيد من الضغوط القائمة على موارد البلد.[6] ولا يزال النمو الاقتصادي بطيئاً في بعض البلدان، والبطالة مرتفعة. كما أن معدلات الفقر مرتفعة في العديد من البلدان المضيفة، وقد تفاقمت الضغوط الاقتصادية بسبب جائحة "كوفيد-19" في جميع البلدان. ومن المتوقع أن ينخفض 14.3 مليون شخص آخر إلى ما دون خط الفقر في البلدان العربية، مع توقع أن يصبح 1.9 مليون شخص آخرين يعانون من نقص

---

[2] UNHCR, Syria Emergency (n.d.), link.

[3] UNHCR (2018) Global Trends – Forced Displacement in 2018, link.

[4] UNHCR, Syria Emergency (n.d.), link.

[5] 3RP (n.d.). *Regional Strategic Overview 2020-21: 3RP Regional refugee and resilience plan in response to the Syrian crisis*, link.

[6] Yahya, M & Marwan, M (n.d.) Refugee Crises in the Arab World: link.

التغذية. ومن المتوقع أن يكون وضع الأسر المعيشية للاجئين سيئاً بشكل خاص نتيجة جائحة "كوفيد-19". كما أن الجائحة تزيد من تفاقم أوجه الهشاشة القائمة بالنسبة للاجئات من النساء والفتيات، بما في ذلك الضائقة النفسية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتفاوت في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة.[7]

1.1.1 لمحة عامة عن وضع اللاجئين في العراق

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بلغ عدد المشردين داخلياً 1.3 مليون شخص؛ 4.8 مليون عائد؛ 283,571 لاجئاً (منهم 242,738 من سوريا)؛ و47,054 من عديمي الجنسية في العراق.[8] وقد انخفضت أعداد النازحين بنحو 30 في المائة في الفترة من 2017 إلى 2019.[9] وقد أدت طبيعة أزمة اللاجئين السوريين التي طال أمدها إلى الضغط على الخدمات العامة العراقية وفاقمت التوترات المجتمعية وهشاشة النساء والفتيات.[10] وقد أدت عدم إمكانية الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية وفرص كسب العيش، إلى جانب تناقص الموارد وانخفاض المساعدات الإنسانية، إلى زيادة خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للاجئات.[11]

أثر جائحة "كوفيد-19" على المشردين داخلياً واللاجئين في العراق

وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك 121 387 حالة فردية من حالات "كوفيد-19" في العراق ابتداءً من 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومن بين هذه الحالات، تم تحديد 294 حالة من حالات "كوفيد-19" بين الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية (112 مشرداً داخلياً و182 لاجئاً)، وإن كان هذا الرقم قد يكون عرضة لنقص في الإبلاغ.[12] وقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة في مجتمعات المشردين داخلياً واللاجئين والعائدين. وقد أدت هذه الجائحة إلى إجهاد قدرة نظام الرعاية الصحية في العراق. وقد تسبب حظر التجول والإغلاق بالحد من النشاط الاقتصادي، حيث تأثرت سبل كسب العيش سلباً ووجد الكثير من العراقيين صعوبة أكبر في تلبية الاحتياجات الأساسية.[13] وأكثر المتضررين هم العمال المياومون وذوو الدخل المنخفض؛ وأكثرهم من النساء. تفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه من الهواجس الأخرى، عدا عن الحصول على فرص العمل، ترد الصدمات النفسية؛ الإجهاد والقلق؛ وقف الأنشطة التعليمية وتصاعد العنف المنزلي.[14]

---

[7] WFP (2020) Impact of COVID-19 in the Middle East, North Africa, Central Asia and Eastern Europe, link.

[8] UNHCR (2020), *Iraq: Fact Sheet*, November, link.

[9] People of Concern is defined by UNHCR as: Refugees; Returnees; Stateless people; IDPs; Asylum Seekers, link.

[10] 3RP (2018) Annual Report 2018, link.

[11] REACH Initiative (2019), Assessment on employment and working conditions of conflict-affected women across key sectors, Final Report, November 2019, link.

[12] UNHCR Covid-19 Update Iraq (2020), link.

[13] Ground Truth Solution, COVID-19 Perceptions of People in Need in Iraq (2020), link.

[14] UNHCR Covid-19 Update Iraq (2020), link.

1.1.2 لمحة عامة عن وضع اللاجئين في الأردن

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استضاف الأردن 661,997 لاجئاً من سوريا.[15] يعيش 85 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن تحت خط الفقر.[16] وقد ألزم اتفاق الأردن لعام 2016 بين الحكومة الأردنية والجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية والجهات المانحة، الحكومة الأردنية بتوفير فرص وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل وريادة الأعمال، في حين التزمت الجهات المانحة بدعم البرامج المتعلقة بسبل العيش ومطابقة المهارات والتمكين الاقتصادي للمرأة. وبموجب اتفاق الأردن، تم إصدار ما مجموعه 47,766 تصريح عمل للاجئين السوريين في عام 2019، منها 5 في المائة فقط للنساء.[17]

أثر جائحة "كوفيد-19" على اللاجئين في الأردن

منذ كانون الثاني/يناير 2020، فرضت الحكومة الأردنية تدابير صارمة لمنع انتشار جائحة "كوفيد-19". خضعت مخيمات اللاجئين لقيود حظر التجول اعتباراً من منتصف آذار/مارس، مما حد من إمكانية وصول موظفي المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني إلى تلك المخيمات. وقد رفعت معظم القيود بحلول تموز/يوليو، في حين تم تعزيز التدابير الاحترازية. ومنذ بدء الجائحة، أدرجت الحكومة الأردنية اللاجئين في الخطة الوطنية للاستجابة الصحية. في تموز/يوليو 2020، أتاحت وزارة الصحة للاجئين السوريين وغير السوريين وطالبي اللجوء الحصول على الرعاية الصحية والخدمات بالمعدل الأردني لغير المؤمن عليه (كان مسموحاً به في السابق للاجئين السوريين المسجلين فقط).[18]

يبين تقييم الاحتياجات السريع المتعدد القطاعات الذي أجرته اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في أيار/مايو 2020، أن تدابير السفر وأوقات حظر التجول المفروضة كان لها أثر كبير على حصول اللاجئين على فرص العمل، وحدّت من فرص العمل المتاحة لهم، مما قلل من توقعات الأمن الوظيفي لكل من اللاجئين والأردنيين. كما أكد تقييم الاحتياجات على تبعات العمل ذات الأجر المنخفض الذي غالباً ما يشغله اللاجئون، بالنسبة للمدخرات المحدودة التي ذكرتها الأسر المعيشية، حيث أفاد 8 في المائة فقط من اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع بأن لديهم أكثر من 50 دينار أ أردنياً متبقية من المدخرات.[19]

أشار تقييم سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020 إلى أن أزمة "كوفيد-19" وتدابير الإغلاق المفروضة في الأردن أدت إلى زيادة خطر العنف داخل الأسر المعيشية، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي، الذي كان له آثار متباينة على سكان المخيمات وغير المقيمين في المخيمات، حيث واجهت النساء في البيئات الريفية تحديات أكبر في الحصول على الخدمات والمعلومات. ويبرز التقييم الحاجة إلى تقديم المساعدة النقدية مباشرة إلى النساء المستضعفات حتى تتمكن من تلبية احتياجاتهن الأساسية، ومن أجل تخفيف حدة التوتر داخل الأسر المعيشية.[20] وقد أضافت تداعيات جائحة "كوفيد-

---

[15] UNHCR, Syria regional refugee response, operational portal: Jordan, link.

[16] UNHCR Jordan Factsheet, October 2018, link.

[17] Agulhas (7 May 2020) Independent Monitor's Assessment Report: Jordan Compact and Brussels meetings, link.

[18] UNHCR Jordan Factsheet, September 2020, link.

[19] UNICEF, UNHCR, and WFP (May 2020), *Multi-Sectoral Rapid Needs Assessment: COVID-19 Jordan,* pp.22-23, link.

[20] UN Women (2020) Rapid Assessment of the impact of Covid-19 on vulnerable women in Jordan, link.

19" المزيد من الضغوط على اقتصاد البلاد الضعيف أصلاً. وقد خلق ذلك بدوره بيئة أكثر صعوبة لتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل من مستواها المنخفض الذي بلغ 10 في المائة.[21]

1.1.3 لمحة عامة عن وضع اللاجئين في تركيا

تستضيف تركيا حوالي 3.6 مليون لاجئ سوري بموجب لائحة الحماية المؤقتة.[22] يحصل السوريون الخاضعون للحماية المؤقتة على الخدمات الوطنية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.[23] لا تعتمد تركيا نهج المخيمات، حيث يعيش جميع السوريون الخاضعون للحماية المؤقتة تقريباً في المناطق الحضرية. تتولى المديرية العامة لإدارة الهجرة إدارة الاستجابة للاجئين بالتعاون مع الوزارات الأخرى والسلطات الإقليمية والبلدية، ومع الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور داعم. تركيا هي دولة ذات دخل متوسط، ولكن عانى اقتصادها في السنوات الأخيرة. وقد تقوضت علامات التعافي في أواخر عام 2019 جراء جائحة "كوفيد-19".

تعيش غالبية الأسر السورية في تركيا – 64 في المائة في 2018 – تحت خط الفقر، مع زيادة المصاعب بشكل كبير بسبب "كوفيد-19".[24] يمكن أن يتقدم السوريون الخاضعون للحماية المؤقتة بطلب للحصول على تصاريح عمل، لكن السوريون قادرون بشكل رئيسي على إيجاد وظائف في القطاع غير النظامي، مع ظروف عمل استغلالية وأجور منخفضة.[25،26] تواجه العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة تحديات بسبب المنافسة المتزايدة على الوظائف والتغيير في الخطاب السياسي خلال انتخابات عام 2019.[27]

تشمل العقبات التي تواجه اللاجئات الفصل القائم على الجنس في سوق العمل؛ وانخفاض مستويات التعليم والافتقار إلى مهارات قابلية التوظيف؛ وعدم وجود خدمات رعاية الأطفال؛ وخطر الاستغلال والتحرش الجنسي في قطاع العمل غير النظامي.[28] يعتبر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في تركيا منخفضاً وقد انخفض أكثر خلال جائحة "كوفيد-19" من 34.3 في المائة في تموز/يوليو 2019 إلى 28.6 في المائة في تموز/يوليو 2020 (انخفض معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة من 60.9 في المائة إلى 52.9 في المائة في الفترة نفسها).[29]

---

[21] UN Women (2020) Covid-19 and women's economic empowerment: policy recommendations for strengthening Jordan's recovery, link.

[22] UNHCR, Operational Portal Syria Regional Refugee Response: Turkey, link.

[23] 3RP (2020), Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: Turkey, January, link. See also World Bank, *Turkey's response to the Syrian refugee crisis and the road ahead*, December 2015, link.

[24] 3RP (2018). *Outcome monitoring report: 3RP Turkey chapter 2018*, link.

[25] 3RP, Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: Turkey, January 2020, link, p.6.

[26] Kirisci, K and Kolasin, G. U. (2019), "Syrian Refugees in Turkey need better access to jobs". *Brookings Institution*, link.

[27] WFP (2020), Social cohesion in Turkey: refugees and the host community, July, link.

[28] Asylum Information Database (N.D.), *Access to the labour market: Turkey*, AIDA and ECRE, link.

[29] TurkStat (2020), *Labour Force Statistics, July 2020*, Press Release no. 33791, 12 October, link.

أثر جائحة "كوفيد-19" على اللاجئين في تركيا

فاقمت هذه الجائحة أوجه عدم المساواة القائمة. تدهورت الأوضاع الاقتصادية بالنسبة للغالبية العظمى من اللاجئين في تركيا. وقد كشف تقييم سريع لأثر "كوفيد-19" على أسر اللاجئين في تركيا ما يلي:[30]

- **أفادت 69 في المائة من الأسر المعيشية بأنها فقدت وظائف بسبب جائحة "كوفيد-19"؛**
- **82 في المائة من الأسر المعيشية زادت ديونها؛**
- **31 في المائة من الأطفال المسجلين في المدارس لم يتمكنوا من الحصول على المناهج الدراسية عبر الإنترنت؛**
- **أفادت 61 في المائة من الأسر المعيشية أن جائحة "كوفيد-19" أثرت على قدرتها على الوصول إلى المستشفيات.**

وقد ازدادت عدم المساواة والتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي في تركيا خلال القيود المفروضة جراء جائحة "كوفيد-19"، وفقاً لتقييم الأثر على أساس النوع الاجتماعي سريع قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن آثار "كوفيد-19".[31] قدم تقرير تقييم سريع أجراه المجلس الدانمركي للاجئين بعض البيانات المراعية للنوع الاجتماعي بشأن أثر "كوفيد-19"، مشيراً إلى أن الأسر المعيشية التي تعيلها إناث من المرجح بشكل خاص أن تفقد الأنشطة المدرة للدخل (لديها أصلاً مستوى منخفض من المشاركة في سوق العمل) فضلاً عن زيادة التوتر المنزلي ومؤشرات على ارتفاع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأسر المعيشية للاجئين.[32]

1.2 موجز البرنامج: حقائق أساسية حول برنامج "مدد"

إن برنامج تعزيز مرونة النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة في العراق والأردن وتركيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هو برنامج إقليمي متكامل. إن الممول الرئيسي هو صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (المعروف باسم صندوق مدد)، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر 2014 لدعم سوريا والعراق والأردن وتركيا وغيرها من البلدان المتضررة من الأزمة السورية. والهدف الرئيسي لصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) "هو توفير استجابة منسقة ومعززة عبر المساعدات للأزمتين السورية والعراقية والنزوح الجماعي الناجم عنهما على نطاق متعدد البلدان. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، يلبي الصندوق احتياجات ثلاث فئات: اللاجئين، والمشردين داخلياً، والعائدين، ويقدم المساعدة إلى المجتمعات المحلية والإدارات التي تجد تلك المجموعات نفسها فيها، فيما يتعلق بالمرونة والتعافي المبكر". وفي السنوات الأربع حتى أيلول/سبتمبر 2019، حشد الصندوق أكثر من 1.8 مليار يورو لمشاريع تركز على التعليم وسبل العيش والرعاية الصحية المقدمة للاجئين والمجتمعات المحلية على حد سواء.[33]

يعتمد برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل الذي سبق أن قامت به الوكالة في مجال الحماية والتمكين الاقتصادي وزيادة فرص حصول اللاجئات والمجتمعات المضيفة على الخدمات المتعددة القطاعات. يتمثل الهدف العام للبرنامج في تعزيز قدرة النساء السوريات وفي المجتمعات المضيفة على المرونة. وفي العراق، يستهدف البرنامج أيضاً النازحات

---

[30] IFRC, Emergency Social Safety Net (ESSN), Issue 1: April 2020, link.

[31] UN Women (2020), *The economic and social impact of COVID-19 on women and men: rapid gender assessment of COVID-19 implication's in Turkey,* link.

[32] Danish Refugee Council (2020). *COVID-19 Impact on Refugees in South East Turkey*, Needs Assessment Report, May, link.

[33] European Commission (2019), *Agreement establishing the European Union Regional trust Fund in Response to the Syrian Crisis, 'The Madad Fund', and its internal rules*, Ref. Ares(2019)1662639, Brussels: 13 March, p. 7, link. See also EU Regional Trust Fund in Response to the Syrian Crisis website, link.

العراقيات اللواتي تضررن من الأزمة. يرتكز البرنامج على أولويات الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين (3RP) لتعزيز القدرات المحلية والوطنية ودعم حياة كريمة للاجئين وأفراد المجتمع المضيف.
تتمثل الأهداف المحددة لبرنامج مدد التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يلي:

i) تمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة فرص التعافي وكسب العيش، وتوفير خدمات الحماية متعددة القطاعات، ودعم النساء للعيش والمشاركة في الأماكن العامة الخالية من العنف. نظراً لأهمية إشراك الرجال في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عمل البرنامج على إشراك الرجال كأبطال ومناصرين لانخراط المرأة في سوق العمل.
ii) تعزيز ثقافة السلام والتعايش من خلال دعم المرأة في قيادة عملية بناء السلام والمصالحة ومنع نشوب النزاعات والمشاركة في ذلك.

يستند منطق التدخل على بيان نظرية التغيير التالي:

> *(1) إذا أولت جهود الإغاثة والمرونة الأولوية لمشاركة النساء المتضررات من الأزمات والمشردات بسببها، وسلامتهن ورفاههن الاقتصادي؛ (2) إذا ما تم دعم النساء كقائدات داخل مجتمعاتهن المحلية وعلى الصعيد الوطني، (أ) ستتمكن النساء المتضررات من الأزمات من تلبية احتياجاتهن، وكذلك احتياجات أسرهن ومجتمعاتهن المحلية؛ (ب) ستتمتع النساء على الأرجح بحياة خالية من العنف؛ (ج) ستكون النساء في وضع أفضل للعمل كقائدات داخل مجتمعاتهن المحلية ومواجهة أوجه عدم المساواة حولهن؛ و(4) ستكون النساء أكثر مرونة في وجه المخاطر والصدمات لأن حقوقهن واحتياجاتهن ستكون في صميم المساعدات الوطنية والدولية.*[34]

تقوم أهداف ومحصلات ومخرجات برنامج "مدد" المنبثقة من الإطار المنطقي للبرنامج في الشكل 1 أدناه على نظرية التغيير هذه. (يرجى الاطلاع على النتيجة 1، في القسم 4، لمناقشة نظرية التغيير والإطار المنطقي أكثر).

[34] UN Women (2018), *Project proposal: Strengthening the Resilience of Syrian Women and Girls and Host Communities in Iraq, Jordan and Turkey*, January.

الشكل 1: هدف برنامج "مدد" ومحصلاته ومخرجاته

ميزانية البرنامج:

- المجموع: 16 372 883 يورو
- المنطقة: 1 079 364 يورو
- العراق: 5,000,000 يورو
- الأردن: 3,750,000 يورو
- تركيا: 6,543,519 يورو

تبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج 16 372 883 يورو منها 13 029 078 يورو مساهمة من صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد). تم الحصول على المبلغ الباقي من خلال التمويل المشترك من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والحكومة اليابانية، وجهات مانحة أخرى. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها في العراق والأردن وتركيا بتنفيذ البرنامج. ووفقاً للاتفاق الأصلي مع الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يستمر المشروع من 1 شباط/فبراير 2018 حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020. ونظراً لمختلف التغيرات في السياق والتغيرات الخاصة ببلدان محددة، قدم المانح الرئيسي تمديداً لمدة ستة أشهر بدون كلفة إضافية حتى 31 تموز/يوليو 2020 للمكتبين القُطريين في الأردن وتركيا. ثم حصل برنامج تركيا على تمديد إضافي بكلفة إضافية حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021.

تأخر إطلاق البرنامج مدة عشرة أشهر في الأردن. وقد أثر التأخير في تنفيذ الأنشطة على كفاءة تنفيذ البرنامج في الأردن. وركزت التدابير التصحيحية على الحد من المشاكل الناجمة عن التأخير، ولكنه أسفر عن آثار وخيمة على بعض الأنشطة المخطط لها مثل منصة حاضنة الأعمال، التي تأخرت كثيراً. كما عانت أنشطة ريادة الأعمال من الخلل في تسلسل الأنشطة ولكنها تمكنت من اللحاق بالركب.

يقوم فريق إدارة البرنامج بالإشراف على البرنامج وتنسيقه، ويُعهد به تعزيز التعلم المشترك بين البلدان منذ انطلاق البرنامج. وتم استخدام منسق برنامج إقليمي بدوام كامل، وأخصائي مالي بدوام جزئي، وأخصائي في الرصد والإبلاغ، وخبيرين في التواصل والإعلام. كان برنامج "مدد" برنامجاً معقداً ومتعدد المواقع يضم شريحة من مواقع التدخل. وتقدم الأشكال 2 و3 و4 لمحة عامة عن الوقائع البرنامجية الرئيسية والمواقع الجغرافية لبرنامج "مدد" في العراق والأردن وتركيا على التوالي.

الشكل 2: برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق: حقائق ومواقع رئيسية

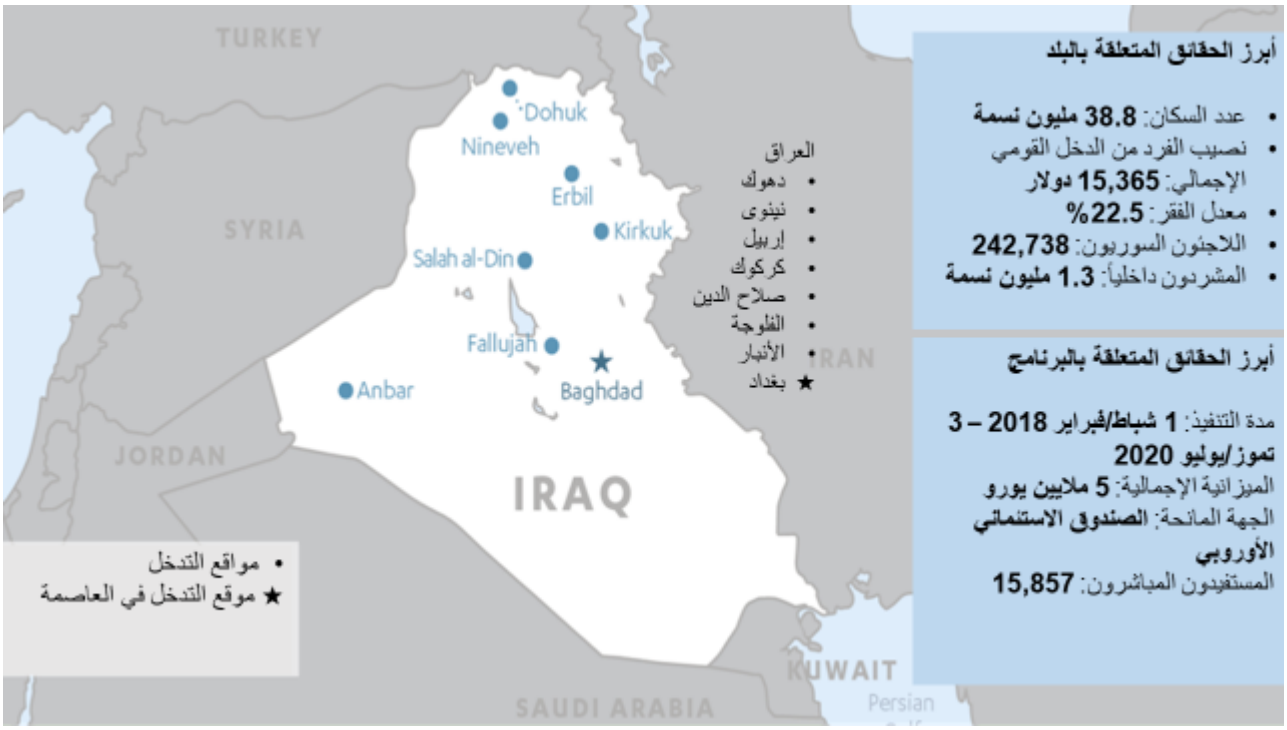

الشكل 3: برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن: حقائق ومواقع رئيسية

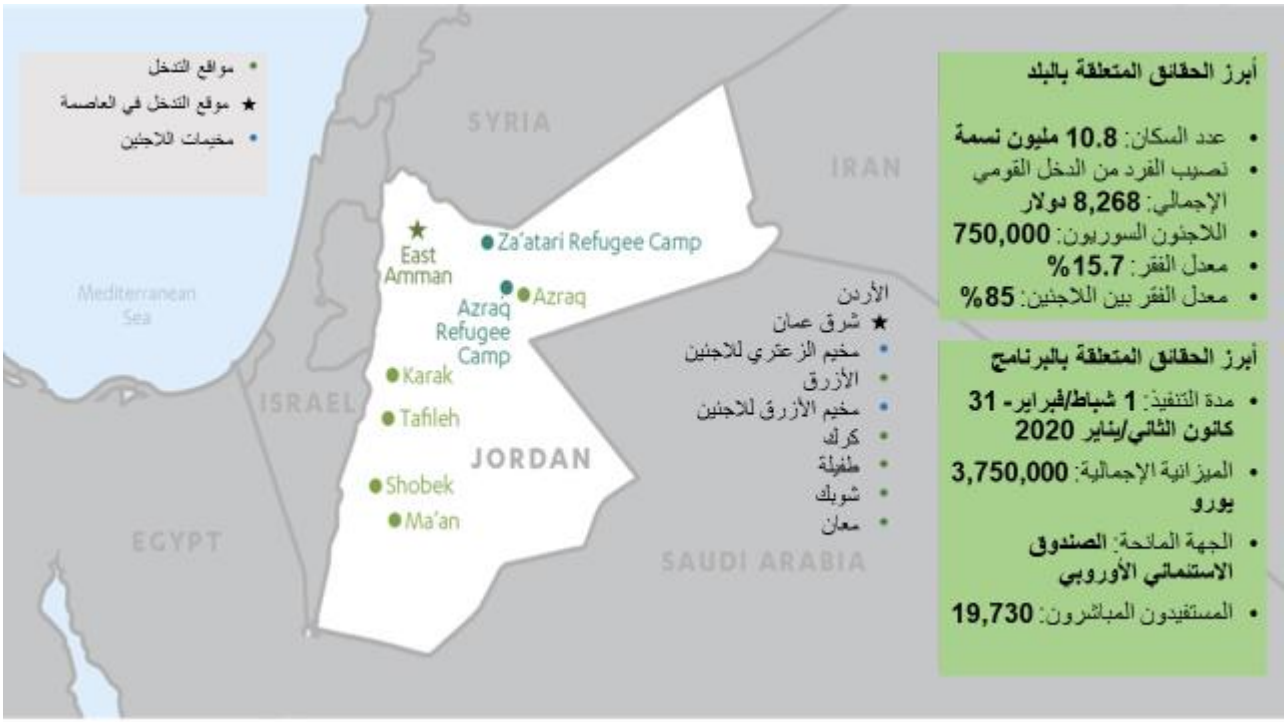

الشكل 4: برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا: حقائق ومواقع رئيسية

نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامج "مدد" من خلال مجموعة من الشركاء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية الشريكة. يقدم الإطار 1 لمحة عامة عن الشركاء الرئيسيين لبرنامج "مدد" والمخرجات التي ترتبط بأنشطة الشريك.

الإطار 1: الشركاء المنفذون في كل من البلدان الثلاثة

البلد	الحكومة	المنظمات غير الحكومية	الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية
الأردن	• وزارة التنمية الاجتماعية (المخرجات 1.1)	• النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) (المخرجات 1.1) • التعليم من أجل التوظيف (EFE) الأردن، WWA و MOWGLI(المخرجات 2.1) • مؤسسة صداقة (المخرجات 3.1) • اتحاد المرأة الأردنية (المخرجات 4.1) • الشبكة القانونية للنساء العربيات (المخرجات 5.1)	• REACH
تركيا	• بلدية غازي عنتاب • وكالة التوظيف التركية (ISKUR) (المخرجات 1.1 و2.1)	• جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (أسام) (المخرجات 1.1 و4.1 و5.1)؛ • منظمة ريت الدولية (المخرجات 1.1 و5.1)، • رابطة الموئل (Habitat) ومؤسسة دعم عمل المرأة (KEDV) (المخرجات 5.1)	• منظمة العمل الدولية (المخرجات 1.1 و2.1)

العراق	• المجلس الأعلى لشؤون المرأة؛ مديرية تمكين المرأة؛ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة (المخرجات 3.1)	• جمعية نساء بغداد، • معهد المرأة القيادية، • منظمة تمكين المرأة، • تجديد (المخرجات 1.1 و3.1) • معهد المرأة القيادية (المخرجات 1.1 و3.1)	•

تُقدم الجداول 1 و2 و3 أدناه المزيد من التفاصيل عن المسؤوليات الرئيسية لشركاء البرنامج الرئيسيين في كل من البلدان الثلاثة والأنشطة التي يضطلعون بها. بالإضافة إلى الشركاء المدرجين في هذه الجداول، الذين شاركوا مباشرة في وضع البرامج وتنفيذها، كان من بين الشركاء الآخرين وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، الذين عملت معهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق من خلال آليات تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق والأردن وتركيا وكذلك على الصعيد الإقليمي.

الجدول 1: شركاء برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطتهم الأساسية في العراق

جمعية نساء بغداد	• تأمين فرص النقد مقابل العمل في دهوك • توظيف النساء وتدريبهنّ أثناء العمل لدى المشاريع المحلية والشركات الخاصة في بغداد • تنظيم أنشطة حول المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي بمشاركة الرجال في دهوك • تعزيز المراكز الآمنة (مراكز النساء) المؤقتة التي تقدّم خدمات متعددة القطاعات بما فيها الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية في بغداد ودهوك • دعم مشاركة اللاجئات / النازحات في تصميم الإغاثة الإنسانية وتوصيلها باستخدام الأماكن الآمنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال تشكيل اللجان في مجتمعاتهنّ المحلية في بغداد ودهوك
تجديد	• تأمين فرص النقد مقابل العمل للاجئين حسب الاحتياجات الاقتصادية المحلية • تقديم التدريب والتوظيف في القطاع الخاص في نينوى وصلاح الدين • دعم مشاركة اللاجئات / النازحات في تصميم الإغاثة الإنسانية وتوصيلها باستخدام الأماكن الآمنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال تشكيل اللجان في مجتمعاتهنّ المحلية • إقامة المراكز الآمنة المؤقتة للنساء والفتيات المتأثرات بالأزمة في نينوى وصلاح الدين وتعزيزها
منظمة تمكين المرأة	• تأمين فرص النقد مقابل العمل للاجئين حسب احتياجاتهم الاقتصادية • تقديم التدريب والتوظيف في القطاع الخاص • دعم تشكيل اللجان لدعم النساء المستضعفات في إربيل • إقامة المراكز الآمنة للنساء والفتيات المتأثرات بالأزمة وتعزيزها • تنظيم جلسات التوعية للحد من وصمة العار بحق الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي
معهد المرأة القيادية	• إشراك الرجال والفتيان في برامج التوعية حول مسائل المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الشركاء المحليين في الفلوجة والأنشطة المجتمعية التي يقودها الذكور في الأنبار • دعم مشاركة اللاجئات / النازحات في تصميم الإغاثة الإنسانية وتوصيلها باستخدام الأماكن الآمنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة • تيسير ودعم اللجان النسائية في الأنبار وكركوك • تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية في كل الأماكن الآمنة بما فيه تدريب الموظفين في المكان الآمن على إدارة الحالات والتوثيق
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	• تقديم الدعم بما فيه المشورة النفسية والاجتماعية والمساعدة القانونية والإحالات • تدريب الموظفين في المأوى والشرطة المحلية/القوى الأمنية على العنف القائم على النوع الاجتماعي والقانون الوطني/الدولي ومعايير تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين • دعم المأوى لبناء نظم إدارة أفضل وتحسين إدارة حالات النساء والمساعدة الإدارية والقانونية
المجلس الأعلى لشؤون المرأة	• القيام بتدريب تسع وحدات خاصة بالنوع الاجتماعي في حكومة إقليم كردستان في وزارات الداخلية والصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية والعدل والتعليم العالي والشؤون العلمية والزراعة ومديرية الشؤون الخارجية
مكتب مديرية مكافحة العنف ضد المرأة	• تحديد المراكز لدى الحكومات المضيفة بما فيها المأوى التي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودعمها

الجدول 2: الشركاء المنفذون في برنامج مدد التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطتهم الأساسية في تركيا

جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (أسام)	**تقوم بتشغيل وادارة مركز "صدى" لتمكين المرأة والتضامن** •الخدمات الشاملة المراعية لمنظور الجنسين من خلال تقييمات الهشاشة والدعم النفسي الاجتماعي والمشورة والإحالات •إشراك الرجال في أنشطة التوعية لمنظور الجنسين •دعم التعاونية النسائية التابعة لـ "صدى" •مشاريع التماسك الاجتماعي والفعاليات الاجتماعية الثقافية المجتمعية
منظمة العمل الدولية	**المسؤولية الأساسية عن أنشطة سبل العيش والتدريب اللغوي في مركز "صدى"** •المهارات المهنية والتدريب اللغوي بما فيه تشغيل الحاسوب والتجميل والتوضيب وإنتاج المواد الغذائية والأنسجة المنزلية وصناعة الأحذ •التدريب اللغوي وورش المحادثة •دعم التعاونية النسائية التابعة لـ "صدى" •إشراك الرجال في أنشطة التوعية لمنظور الجنسين
مؤسسة دعم عمل المرأة (KEDV)	**التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في غازي عنتاب** •برنامج القيادة النسائية المجتمعية •الفعاليات الثقافية والاجتماعية للنساء التركيات والسوريات
مؤسسة ريت الدولية	**التماسك الاجتماعي والأنشطة التي تشرك الرجال والنوادي اللغوية في ماردين وكلس** •النوادي اللغوية لتحسين المحادثة •جلسات رفع الوعي للرجال والفتيان •فعاليات التماسك الاجتماعي في الأيام الوطنية والدولية •ورش العمل حول الصحة الجنسية والإنجابية للنساء التركيات والسوريات معاً
رابطة الموئل (Habitat)	**التماسك الاجتماعي والأنشطة التي تشرك الرجال والنوادي اللغوية في غازي عنتاب وشانلي أورفا وكلس واسطنبول** •التماسك الاجتماعي والأنشطة الثقافية للنساء التركيات والسوريات •تدريب على مهارات الحاسوب ومحو الأمية المالية
بلدية غازي عنتاب	•شريك حكومي محلي أساسي •دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة و"أسام" في تأمين الحصول على الخدمات المراعية لمنظور الجنسين وبرامج التمكين في مركز "صدى"
وكالة التوظيف التركية (ISKUR)	•شريك حكومي أساسي •المشورة بشأن الوظائف وندوات لتقديم معلومات حول العمل في مركز "صدى" •تسجيل المشاركات في التدريب في مركز "صدى" كباحثات عن عمل في البوابة الإلكترونية لمطابقة الوظائف في وكالة التوظيف التركية
منظمة الأغذية والزراعة	•الدعم الفني لمشروع البستنة الصغير المقدم للمستفيدات من مركز "صدى"
لجنة نساء الغد	•أنشأتها المستفيدات في مركز "صدى" •يوم من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي •التشبيك وأنشطة المشاركة الاجتماعية للنساء التركيات والسوريات لرفع الوعي بشأن المساواة بين الجنسين وتعزيز التماسك المجتمعي
غرفة صناعة غازي عنتاب	•بعض الأنشطة التدريبية في مركز "صدى" •دعم التعاونية النسائية واستضافة التعاونية في المستقبل

الجدول 3: شركاء برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطتهم الأساسية في الأردن

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) ARDD	• تدريب النساء المستضعفات على المشاركة المدنية والمشاركة والقيادة • إشراك الرجال والمجتمعات المضيفة في قضايا المساواة بين الجنسين من خلال برامج تغيير السلوكيات على المدى الطويل مع التركيز على الحوار والمشاركة المدنية وحصول المرأة على الوظائف • تدريب مزودي الخدمات في دور الحضانة والاخصائيين الاجتماعيين على حماية الأطفال وتعليمهم
الشبكة القانونية للنساء العربيات	• قيام الاختصاصيين القضائيين بتدريب 40 مسؤول في القطاع القضائي مع التركيز في التدريب على الإطار القانوني والتفسير القانوني وأدوات المقاضاة ومبادئ عدم التسبب بالأذى: الدراسات القائمة على السيناريوهات وتوجيه الأقران للمسؤولين القضائيين لتقديم الدعم في الوقت الحقيقي وبشكل مكيّف مع مقاضاة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي
التعليم من أجل التوظيف efe	• تحديد الشريك في القطاع الخاص والتوقيع على العقود مع الشركاء في القطاع الخاص وفق مبادئ تمكين المرأة • توظيف 500 امرأة في قطاع التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة وادخال البيانات / السكرتارية • التدريب لصقل المهارات والتركيز على قابلية الاستخدام وقانون العمل والأطر القانونية والتدريب أثناء العمل
اتحاد المرأة الأردنية	• خدمات الدعم لمن هم عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والناجين منه في الأردن: ملاجئ الطوارئ والمساعدة القانونية ودور الحضانة والمهارات الحياتية والدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الطبية ورعاية الأسنان • التواصل المجتمعي لرفع الوعي حيال قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المتوفرة لدى اتحاد المرأة الأردنية
صداقة تحو بيئة عمل صديقة المرأة	• تقديم إعانات النقل ودور الحضانة للنساء الفقيرات العاملات للسماح لهنّ بالانخراط في سوق العمل • حملات المناصرة حول أهمية توفير خدمات النقل ورعاية الأطفال المراعية للمنظور الجنساني
وزارة التنمية الاجتماعية	• عملت وزارة التنمية الاجتماعية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتأمين فرص المال مقابل العمل من خلال ثماني مراكز مجتمعية في محافظات شرق عمان والزرقا وكرك وطفيلة ومعان.

2 الغرض من التقييم وأهدافه ونطاقه وإدارته

2.1 الغرض من التقييم وأهدافه واستخداماته

إن التقييم هو أولًا عملية تراكمية بطبيعتها، والغرض الرئيسي من هذا التقييم النهائي هو تقييم أداء البرنامج وتحقيق النتائج، مع الاعتراف بالاحتياجات والأولويات المختلفة للسكان المتأثرين بالأزمات في المخيمات وغير المخيمات على حد سواء. ومع ذلك، فإن له أيضاً عنصراً تكوينياً حيث أنه يدرس ويوثق ويدمج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المستمدة من البرنامج، من أجل الاستدامة في البلدان المستهدفة، وكذلك لقابلية التكرار والتطبيق في مناطق/بلدان أخرى. وقد استخدم التقييم معايير التقييم التي تستخدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك معايير الملاءمة، والفعالية والأثر، والكفاءة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة. كما قيّم التواصل والمرئية في البرنامج وإنجازاته. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لأسئلة التقييم في المرفق 4.

في حين كان تقييم أداء البرنامج وتقدمه من أولويات التقييم، فقد قيّم أيضاً العلاقة بين التدخلات والتغييرات الطويلة الأجل، لتحديد العناصر التي تنجح وفي أي سياقات، وأيها سيكون من المفيد تكرارها أو توسيع نطاقها. بالإضافة إلى ذلك، قيّم التقييم أوجه التآزر بين الأنشطة المنفذة في إطار هذا البرنامج، وتدخلات ونهج برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأخرى والبرامج الشريكة على امتداد سلسلة الأنشطة الإنسانية - الإنمائية.

على وجه التحديد، أتت أهداف هذا التقييم على الشكل التالي:

- تحليل مدى ملاءمة أهداف البرنامج واستراتيجيته ونهجه على المستويات المحلية والمركزية والإقليمية، والميزة النسبية/القيمة المضافة للهيئة مقارنة مع الشركاء الرئيسيين.
- التحقيق في مدى ملاءمة البرنامج مع التدخلات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والقُطري، وكذلك على المستوى القطاعي والمؤسساتي.
- تحليل كيفية إدماج نهج حقوق الإنسان ومبادئ المساواة بين الجنسين في نهج البرنامج وتنفيذه.
- تقييم فعالية تدخلات البرنامج وأثرها المحتمل القابل للقياس على البلدان المستهدفة.
- تقييم الكفاءة التنظيمية وآليات التنسيق في التقدم نحو تحقيق نتائج البرنامج.
- تقييم مدى الترابط والاستدامة في النتائج والتدخلات في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين في البلدان المستهدفة.
- تحديد وتوثيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والابتكارات وقصص النجاح والتحديات في إطار البرنامج، وذلك من أجل إثراء العمل المستقبلي الذي يقوم به كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة واصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) مع اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة.

سيتم استخدام نتائج هذا التقييم في الاسترشاد بها في القرارات البرنامجية المستقبلية، والتعلم والمساءلة المؤسسية، وفي تحديد الممارسات الجيدة والتدخلات الفعالة لتعزيز قدرة النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة على المرونة في البلدان المستهدفة وخارجها. يمكن أن تسهم النتائج، ولا سيما حول نموذج الخدمات متعددة القطاعات في مراكز تمكين المرأة/المراكز المخصصة للنساء فقط، في التخطيط وتصميم الإجراءات المستقبلية التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد العالمي (وضع الاستراتيجيات، وتطوير الشراكات، وما إلى ذلك). ويتوافق ذلك مع التقييم المواضيعي المؤسسي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل الإنساني، الذي أُجري في عام 2019، والذي أوصى بأن :"الدروس المستفادة من العمل على المستوى القُطري للهيئة ينبغي أن تفيد في تحسين نُهج البرمجة على الصعيد العالمي وأن تكون حافزاً للتغيير التحويلي على المدى الطويل".[35] المستفيدون المستهدفون من التقييم هم الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستويين الإقليمي والقُطري، وموظفي البرامج، وأصحاب المصلحة الرئيسيين (الجهات المانحة، الشركاء الحكوميون، الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، منظومة الأمم المتحدة) الذين يعملون على الاستجابة للأزمة السورية.

2.2 نطاق التقييم

شمل التقييم جميع جوانب تنفيذ البرنامج وفترة تنفيذ البرنامج بأكملها من شباط/فبراير 2018 إلى تموز/يوليو 2020 (على الرغم من عدم شمول كامل فترة التمديد ذات الكلفة الإضافية في تركيا). وشمل التقييم العراق والأردن وتركيا، فضلاً عن آلية التنسيق الإقليمية. وقد تم تنفيذ هذا المشروع بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2020، مع الانتهاء من جمع الأدلة في آب/أغسطس 2020.

نظراً للقيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" وبسبب الحرص على سلامة المستفيدين والباحثين أثناء الجائحة، أصبح التقييم تقييماً افتراضياً بالكامل دون زيارات ميدانية، ومع إجراء جميع المقابلات ومجموعات التركيز عبر المكالمات الصوتية أو عن طريق الفيديو. ونتيجة لهذا القرار القائم على السلامة والأخلاق، تعين إدخال بعض التعديلات على عملية جمع الأدلة. لم يتم إجراء مناقشات مجموعات التركيز مع غير المستفيدين بسبب تعقيدات تجنيد المشاركين وتنظيم مجموعات التركيز

[35] UN Women (2019). *Corporate thematic evaluation of UN Women's contribution to humanitarian action: Final report*. Produced by the Independent Evaluation and Audit Services of UN Women (IEAS), link.

الافتراضية مع هذه المجموعة المستهدفة. وقد تم تنظيم مجموعات التركيز في مجموعات أصغر مما كان مقرراً في الأصل، وذلك بسبب الصعوبات اللوجستية التي تواجه توظيف أعداد كبيرة وربطهم واستضافتهم على المنصات الافتراضية.

2.3 إدارة التقييم

قام المكتب الإقليمي للدول العربية والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتفويض لإجراء هذا التقييم. وقد تولى إدارته أخصائيو التقييم الإقليميون من كلتا المنطقتين، وهم أعضاء في دائرة التقييم المستقل التابعة للهيئة، وبدعم من فريق مرجعي للتقييم يتألف من ممثلين قطريين وإقليميين وجهات مانحة رئيسية. وقد استرشد هذا الفريق بشروط مرجعية (المرفق 5) وتم تشكيله لضمان اتباع نهج تشاركي في التقييم. قدم منسق البرنامج الإقليمي وأصحاب المصلحة في البرنامج الوطني الدعم لإجراء التقييم. وكان فريق التقييم يتألف من اثنين من قادة الأفرقة وثلاثة خبراء محليين وأربعة من أعضاء الفريق. وقد استخدم فريق التقييم نهجاً تعاونياً يتسم بالاحترام والشفافية في عمله، حيث عمل على التنسيق مع المكاتب الإقليمية والقُطرية التابعة للهيئة.

3 منهجية وتصميم التقييم

3.1 المنهجية

اعتمد التقييم المنظار النظري النسوي لبلورة إطاره المفاهيمي عبر التركيز على اختلالات ميزان القوة في النظام على اساس النوع الاجتماعي داخل المجتمعات الأبوية ذات الأدوار المبنية على اساس النوع الاجتماعي القوية؛ وبناء المعرفة من خلال خبرة المرأة، باستخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي (حيثما أمكن وتوفرت)؛ فضلاً عن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ لمنظور النوع الاجتماعي يكون تشاركياً وشاملاً ومراعياً للاعتبارات الثقافية. سيظهر المنظار النسوي في تطبيق نموذج ثلاثي الأبعاد لتمكين المرأة في تصميم التقييم وتنفيذه. يقترح هذا النموذج أن يتم تمكين المرأة على ثلاثة مستويات/أبعاد متميزة.

i) المستوى الصغري أو الشخصي، حيث يمكن أن تظهر المعتقدات والإجراءات الفردية الثقة والاستقلالية الشخصية وإمكانية الوصول إلى أشكال مختلفة من رأس المال (المالي والاجتماعي والثقافي).
ii) المستوى المتوسط، الذي يشير إلى المعتقدات والأفعال في العلاقات مع الآخرين في مجال التفاعل النسائي. في هذا البعد، يمكن ملاحظة التمكين العلائقي.
iii) المستوى الكلي، الذي يشير إلى سياقات وبنى مجتمعية ذات نطاق أوسع.

لكل بُعد مسارات مختلفة ومتميزة للأثر، مع اختلاف الأطر الزمنية التي يمكن أن يُتوقع فيها رؤية أثر التدخلات. وبالتالي، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم أثر التدخل على تمكين المرأة عبر الأبعاد الثلاثة أن بعض الآثار قد تكون فورية أكثر من غيرها. ويجب أيضاً مراعاة الثقافة والفهم المعياري لوضع المرأة في المجتمع عند استخدام هذا النموذج، لأنهما قد يؤثران على اختيار مؤشرات التمكين.[36] ويعتبر هذا الأمر ذا أهمية خاصة بالنظر إلى أن المشروع ينفذ في بلدان مختلفة.

تم استخدام تحليل المساهمات في وضع سرديات عن الأثر. وكان ذلك ضرورياً بسبب العوامل السببية المتعددة والمعقدة التي تساهم وتتفاعل مع بعضها البعض للتأثير على/إعاقة التغيير الذي يسعى برنامج "مدد" إلى تحقيقه. وبدأ تحليل المساهمات بتقييم مدى سلامة نظرية التغيير التي وضعها البرنامج ومدى ترجمة الشروط المرجعية إلى خطط قُطرية وتصميم

[36] Huis, M., N. Hansen, S. Otten, and R. Lensink (2017). *A Three-Dimensional Model of Women's Empowerment: Implications in the Field of Micro Finance and Future Directions.* Frontiers in Psychology, vol 8. P. 1678.

وتنفيذ التدخلات. وتمت مراجعتها من عدة مصادر وبشكل غير مباشر الأدلة المتعلقة بالنتائج الخاصة بالبرامج واختبارها على أساس مجموعة من الموارد الأخرى، بما في ذلك استعراض الأدبيات الأكاديمية والمنشورات غير الرسمية ذات الصلة؛ استعراض استراتيجي لوثائق البرامج، بما في ذلك تقارير الرصد؛ الاستعراضات القُطرية لوضع اللاجئين؛ والتحديات في كل بلد من البلدان الشريكة الثلاثة، لضمان إدراج وفهم دور العوامل السياقية في تقييم النتائج والأثر. وقد أتاح هذا النهج لفريق التقييم تحديد وتقييم العوامل الخارجية الرئيسية والتدخلات الأخرى التي ربما تكون قد أسهمت في التغيير المرغوب/المحصلات الخاصة، بالإضافة إلى تدخلات البرنامج نفسه. مما سمح لنا أن نبني سرداً معقولاً وقائماً على الأدلة للمساهمة النسبية التي قدمها البرنامج بوصفها أحد العوامل العديدة التي كان من شأنها أن تؤثر على محصلات البرنامج.

طبق التقييم نهجاً للأساليب المختلطة من خلال الجمع بين البيانات الكمية والنوعية، لتيسير عملية مراجعتها من عدة مصادر بشكل غير مباشر والتحقق من النتائج وزيادة الموثوقية والاتساق الداخليين للنتائج. سمح استخدام أساليب مختلطة بتسليط الضوء على الأدلة المتباينة التي قد يتم إغفالها بمنهجية واحدة. وعلاوة على ذلك، كان نهج التقييم تشاركياً إلى حد كبير، حيث تم تنظيم شريحة من مجموعات التركيز والمقابلات مع المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة، من أجل تشجيع المشاركة في بناء المعارف وإدراج وجهات النظر من خلفيات متنوعة. وكان هناك نقص نسبي في بيانات النتائج على مستوى المحصلات للبرنامج، مما جعل الاستماع إلى الخبرات والتغذية الراجعة من المستفيدين أكثر أهمية في قياس أثر البرنامج على تمكين المستفيدات وقدرتهن على المرونة.

3.2 جمع البيانات وتحليلها وأخذ العينات

يقدم القسم أدناه لمحة عامة عن مزيج أدوات جمع الأدلة المستخدمة في هذا التقييم لدعم تحليل المساهمات. ويعرب فريق التقييم عن امتنانه العميق للمساعدة التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها المنفذون وما وفروه من تيسير في الوقت المناسب في التقرب من مجموعة التركيز وتجنيد المشاركين وإجراء المقابلات معهم من أجل هذا التقييم. وكان الدعم أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنظر إلى أن فريق التقييم لم يتمكن من القيام بزيارات ميدانية بسبب القيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19".

3.2.1 استعراض الأدبيات؛

زود استعراض الأدبيات فريق التقييم بلمحة عامة سريعة عن الأدبيات الأكاديمية والمنشورات غير الرسمية بشأن مواضيع البحث التي تم تحديدها خلال مرحلة انطلاق التقييم، وذلك من أجل فهم التحديات والعوائق التي تعترض تحقيق الأثر، وتحديد الأدلة على الممارسات الجيدة/الفضلى (المرفق 6 للاطلاع على قائمة كاملة بالأدبيات المشار إليها في هذا التقرير التوليفي وفي التقارير الموجزة القُطرية الثلاثة، في المرفقات 1 و2 و3).

3.2.2 الاستعراض الاستراتيجي

شمل الاستعراض الاستراتيجي استعراضاً مكتبياً لوثائق البرامج على الصعيدين الإقليمي والقُطري، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) نظرية التغيير، والأطر المنطقية، والرصد والتقييم والتعلم، وتقارير النتائج، وتقارير المرئية والتواصل، ومخرجات البرنامج (بما في ذلك مواد التواصل والدعاية) (المرفق 7 للاطلاع على القائمة الكاملة من وثائق البرنامج التي تمت استشارتها لهذا التقييم).

3.2.3 بيانات الدراسات الاستقصائية الكمية

استفاد التقييم من الدراسات الاستقصائية الأساسية والمتوسطة والنهائية التي صممتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقام بها شركاؤها المنفذون في البلدان الثلاثة كجزء من عملية المراجعة من عدة مصادر بشكل غير مباشر، مع الإشارة إلى أن نتائج الدراسة الاستقصائية التي حصلت عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتماشى بشكل عام مع النتائج التي توصل إليها التقييم في المقابلات النوعية ومجموعات التركيز، وكذلك مع مصادر البيانات الخارجية مثل الإحصاءات الحكومية وتقارير الأمم المتحدة والأبحاث الأخرى التي تمت استشارتها أيضاً. كانت أيضاً كيفية تصميم وتنفيذ الدراسات الاستقصائية الأساسية والمتوسطة

والنهائية جزءاً من اختصاص التقييم المستقل، وتمت مناقشتها في قسم الكفاءة في هذا التقرير رداً على سؤال التقييم "ما مدى رصد وتقييم أنشطة المشاريع وإنجازاتها؟"

3.2.4 مناقشات مجموعات التركيز النوعية وشبه المنظمة

تم تنفيذ مجموعات تركيز نوعية وشبه منظمة مع المستفيدين المباشرين من البرامج في الأردن والعراق وتركيا. وساهم استعراض الأدبيات والاستعراض الاستراتيجي، فضلاً عن النتائج الأولية التي خلصت إليها المقابلات مع أصحاب المصلحة، في إثراء المواضيع والأسئلة التي توجه مجموعات التركيز. تم استخدام نهج الاعتيان الشرائحي العشوائي لاختيار المشاركين في مجموعات التركيز. كان تعيين المشاركين من مسؤولية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها المنفذين. وكان فريق التقييم مسؤولاً عن تزويد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمعايير الاختيار. وبناءً على ذلك، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قوائم بالمشاركين من دون ذكر الأسماء تغطي المجموعة الكاملة من المعايير لكل مجموعة من مجموعات التركيز. ثم اختار فريق التقييم المستفيدين عشوائياً من هذه القائمة بطريقة تغطي جميع معايير العينة. ولذلك كانت عملية الاختيار عشوائية، ولكن تم تطبيق الاعتيان الشرائحي لكي تكون شاملة قدر الإمكان والحصول على عينة تعكس المستفيدين في البرنامج على أفضل نحو (المرفق 8 للحصول على قائمة كاملة بمواضيع مناقشات مجموعات التركيز والمشاركين (المجهولين) فيها في كل بلد).[37]

3.2.5 مقابلات فردية نوعية وشبه منظمة مع مخبرين رئيسيين

أُجريت مقابلات فردية نوعية وشبه منظمة مع موظفي برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء المنفذين في البلدان الثلاثة. شملت المقابلات التي أُجريت مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة موظفين على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى مستوى المقر الرئيسي. وأُجريت مقابلات أيضاً مع جهات تنسيق رفيعة المستوى من بعثة الاتحاد الأوروبي على الصعيد القُطري، وكذلك في بروكسل. وقد تم تعزيز تقييم ملاءمة البرنامج وموقعه ومساهماته من خلال مقابلات فردية نوعية وشبه منظمة مع مخبرين رئيسيين، بخلاف الشركاء والجهات المانحة، شاركوا في برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو استفادوا منه أو نسقوا معه و/أو عملوا على التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن والعراق وتركيا. وشملت المقابلات الهيئات الحكومية (الوطنية والمحلية) ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية (المرفق 8 للحصول على القائمة الكاملة من المخبرين الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم). تم استخدام العينات الهادفة لتحديد المخبرين الرئيسيين، وتم وضع قائمة بالمنظمات والمؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة بالتعاون مع المكاتب الإقليمية والقُطرية التابعة للهيئة، من أجل ضمان اختيار أنسب المرشحين للمقابلات.

3.2.6 مقابلات فردية نوعية وموسعة

أُجريت مقابلات فردية نوعية وموسعة مع مستفيدين مباشرين اثنين في كل من البلدان الثلاثة. وكان الغرض من المقابلات هو اكتساب فهم متعمق لمسائل مثل الروابط السببية للتدخلات وما إذا كانت متسقة مع المساهمة السببية للبرنامج؛ والتفسيرات البديلة محتملة للآثار التي لوحظت؛ وأهم قصص التغيير التي تعرض الآثار (المقصودة وغير المقصودة) على المستفيدين. تم استخدام نهج الاعتيان الشرائحي العشوائي لاختيار المستفيدين للمقابلات الفردية الموسعة. وقد استند الاعتيان الشرائحي إلى نوع النشاط الذي شارك فيه المستفيدون، ونوعهم الاجتماعي وصفة اللاجئ/المنسق الإنساني/المشرد داخلياً (المرفق 8 للاطلاع على قائمة المقابلات الفردية الموسعة. *أنظر أيضاً إلى قصص الحالات المجهولة المصدر استناداً إلى هذه المقابلات، في المرفق 9. وتم استخدام المعلومات المستقاة من هذه المقابلات أيضاً في إثراء وتوضيح نتائج هذا التقييم).*

[37] كانت الإعاقة في الأصل معياراً لأخذ العينات بالنسبة لمجموعات التركيز، ولكن نظراً للحاجة إلى تقليص حجم مناقشات مجموعات التركيز عند إجرائها بطريقة افتراضية، لم يعد من الممكن الإبقاء عليها كمعيار رسمي. ومع ذلك، فقد حرص التقييم على إدراج أصوات المستفيدين ذوي الإعاقة في بعض مجموعات التركيز والمقابلات الفردية الموسعة.

3.2.7 تحليل البيانات

بالنسبة لمرحلة التحليل والإبلاغ، اتبع التقييم معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بالملاءمة؛ والفعالية والأثر؛ والكفاءة؛ والإنصاف وحقوق الإنسان؛ والربط والاستدامة، ضمن منظور عام للمساواة بين الجنسين. وقد تم تكييف أسئلة التقييم الواردة في الشروط المرجعية لفريق التقييم في مرحلة انطلاق البرنامج، وجرى تطويرها في مصفوفة تقييم مفصلة تغطي جميع نتائج مخرجات ومحصلات البرنامج. وتم استخدام هذه الأسئلة في إعداد أدوات المقابلات ومجموعات التركيز والدراسات الاستقصائية (المرفق 4 للاطلاع على مصفوفة التقييم). وتم تطبيق نهج مبني على اساس النوع الاجتماعي في جميع مراحل التقييم، بما في ذلك مراحل تصميمه وتطويره وتنفيذه وتحليله. وشمل ذلك استخدام منظار النوع الاجتماعي على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي من أجل فهم أفضل لتجارب اللاجئين السوريين من النساء والرجال، وكذلك تجارب السكان المضيفين في العراق والأردن وتركيا.

3.2.8 مشاورات مع أصحاب المصلحة

أُجريت مقابلات نوعية مع ما مجموعه 98 فرداً في البلدان الثلاثة (34 منهم في الأردن و26 في العراق و38 في تركيا). وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق التقييم ما مجموعه 13 مناقشة ضمن مجموعات التركيز (4 في الأردن و6 في العراق و4 في تركيا). ويقدم الجدول 4 أدناه لمحة عامة عن المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز التي أُجريت في كل بلد. كما يتضمن المرفق 8 قائمة مفصلة بالمشاركين في المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز.

الجدول 4: إشراك أصحاب المصلحة*

وسائل جمع البيانات	الأردن		العراق		تركيا		المستوى الإقليمي	
النوع الاجتماعي	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
مقابلات نوعية مع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة	5	1	3	0	3	1	2	0
مقابلات نوعية مع الشركاء	9	5	5	5	17	1	1	0
مقابلات نوعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين	5	2	4	3	5	3	1	0
مقابلات موسعة ومعمقة مع المستفيدين	2	0	2	0	2	0	0	0
مناقشات مجموعات التركيز	3	1	5	1	3	1	0	0
مجموع المقابلات + مناقشات مجموعات التركيز	33		28		36		4	

* أُجريت مقابلات مع بعض أصحاب المصلحة أكثر من مرة بشأن جوانب مختلفة من التقييم، ولكن لا يتم احتسابها إلا مرة واحدة. للاطلاع على قائمة أكثر تفصيلاً بمشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين، أنظر المرفق 8.

3.3 المحدوديات

- في حين ركز التقييم على أن يكون شاملاً قدر الإمكان، واجه محدوديات من حيث الشمولية، لا سيما فيما يتعلق بمناقشات مجموعات التركيز مع المستفيدين في البلدان الثلاثة. فعلى سبيل المثال، وبسبب التعقيدات اللوجستية التي ينطوي عليها تجنيد المشاركين وتنفيذ مناقشات مجموعات التركيز بشكل افتراضي، لم يتجاوز عدد المشاركين في كل مجموعة تركيز في البلدان الثلاثة ستة أفراد. كان من المهم تقليل عدد المشاركين في المناقشات في كل مجموعة تركيز لضمان إدارة هذه المناقشات على نحو مناسب، وليكون لكل شخص فرصة للتحدث، وليكون من الممكن إنتاج بيانات غنية. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب ضمان أن يكون المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز ممثلين لمختلف الأنشطة التي تحتاج إلى تقييم.
- ولم يتمكن فريق التقييم من إجراء مناقشات مجموعات التركيز مع غير المستفيدين والقيام بزيارات ميدانية بسبب القيود المفروضة على التنقل نتيجة جائحة "كوفيد-19".
- وتم الاتفاق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مرحلة انطلاق البرنامج على قائمة بأصحاب المصلحة الرئيسيين لإجراء مقابلات معهم. وقد حال الطابع الافتراضي للتقييم دون إمكانية تحديد المزيد من أصحاب المصلحة خلال مرحلة جمع الأدلة، لا سيما فيما بين المنظمات المجتمعية المحلية الأصغر حجماً، كجزء من الزيارات الميدانية. وفي تركيا، كان إجراء المقابلات مع الجهات الحكومية صاحبة المصلحة أمراً صعباً، حيث طلبت جهات التنسيق أن تجري وجهاً لوجه. وأخيراً تم ترتيب مقابلة مع بلدية غازي عنتاب عن طريق منصة "زوم".
- ويعني الطابع الافتراضي بالكامل للتقييم أنه من الأصعب إجراء المقابلات ومجموعات التركيز حول مواضيع حساسة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي. لم يقم فريق التقييم، متبعاً الممارسات الجيدة في عدم إلحاق الضرر، بإجراء مقابلات هاتفية أو عبر الإنترنت مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي تركيا، أجريت مقابلات مع امرأتين مستضعفتين تتلقيان الدعم النفسي والاجتماعي، حيث تمكنتا من إجراء المقابلات في بيئة آمنة في مركز صدى، في حين أن المحاور والمترجم تواصلا معهما عبر منصة "زوم".
- وفرضت المسائل المتصلة بنهج أخذ العينات ومدى التمثيل في الدراسة الاستقصائية أن يعتمد التقييم على نتائج الدراسة الاستقصائية بدرجة أقل مما كان متوقعاً أصلاً. ومع ذلك، كانت نتائج الدراسة الاستقصائية مفيدة كجزء من العملية التي تم مراجعتها من عدة مصادر بشكل غير مباشر ومجموعة من مصادر الأدلة، بما في ذلك تقارير الرصد الأخرى، والدراسات الاستقصائية الخاصة بمدى الرضا التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء المنفذين، ومصادر البحوث والبيانات الخارجية، والمقابلات ومناقشات مجموعات التركيز التي أجراها فريق التقييم.

من أجل سد الثغرات في المعلومات الناشئة عن هذه المحدوديات، أجرى فريق التقييم عدداً كبيراً من المقابلات الفردية النوعية في البلدان الثلاثة، فضلاً عن استعراض شامل للأدبيات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالنتائج على مستوى المحصلات، اعتمد الفريق على تحليل المساهمات، نظراً لعدم إنتاج البرنامج لبيانات عن النتائج على مستوى المحصلات.

الإطار 2: التعديلات على المنهجية بسبب القيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19"

- تحويل مناقشات مجموعات التركيز وجهاً لوجه إلى مناقشات ضمن مجموعات تركيز افتراضية أصغر حجماً من أجل ضمان حسن إدارتها وإنتاج بيانات غنية.
- إلغاء الزيارات الميدانية في البلدان الثلاثة بسبب القيود المفروضة على السفر.
- زيادة عدد المقابلات النوعية الافتراضية والاستعراض المستندي واستعراض الأدبيات لسد الثغرات في البيانات.
- إزالة المواضيع الحساسة التي قد تعرض المشاركين للخطر من المقابلات أو مناقشات مجموعات التركيز، ما لم يكن فريق التقييم متأكداً من أن الشخص الذي تجرى معه المقابلة في مكان آمن وقادر على التحدث بحرية.

3.4 الأخلاقيات

اتبع التقييم مدونة قواعد السلوك الأخلاقية ومبادئ المساواة بين الجنسين التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك المعايير والمبادئ الإنسانية الدولية مثل "اسفير" ومدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكانت المبادئ التوجيهية للتقييم هي "عدم إلحاق الضرر" وحماية وسلامة المشاركين (لا سيما الأطفال والبالغين المستضعفين) والموظفين والمستشارين.

تم الالتزام بسياسات ضمان السلامة وكشف المخالفات الخاصة بشركة "أجولهاس" في جميع مراحل عملية التقييم. وقد تواصل مسؤول الأمن في "أجولهاس" مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها المحليين ومع "كيو بيرسباكتيف" لمراجعة المعلومات المحلية والإقليمية من عدة مصادر بشكل غير مباشر قبل وأثناء عمليات النشر. وقد استخدم فريق التقييم نهجاً متكيفاً لإدارة البرامج وكان يكيف بسرعة النهج في مناقشات وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمجرد حدوث تغييرات كبيرة في السياق. وقبل اتخاذ قرار إجراء التقييم بشكل افتراضي، أجرى مدير العمليات ومسؤول الأمن في "أجولهاس"، بالتعاون الوثيق مع فريق التقييم في "أجولهاس" و"كيو بيرسباكتيف" وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييماً كاملاً للمخاطر التي قد تواجه الفريق والمستفيدين نتيجة جائحة "كوفيد-19". وتقرر في البداية تأجيل المشاورات مع المستفيدين حتى آب/أغسطس 2020، في حال إمكانية السفر عندها. وفي منتصف تموز/يوليو، وبعد إجراء تقييم للمخاطر ومشاورات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اتخذ القرار بإجراء المشاورات مع المستفيدين بشكل افتراضي.

تم وضع بروتوكول أخلاقي لجمع البيانات. وأصدر فريق التقييم صحائف معلومات ونماذج موافقة ترجمت وجرى تشاطرها مع جميع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات. ونظراً لإجراء المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز عن طريق الفيديو أو المؤتمرات الصوتية عبر الإنترنت، كانت تُقرأ استمارات الموافقة في معظم الحالات على المشاركين، ويتم منح الموافقة المستنيرة شفوياً. (المرفق 10 للاطلاع على البروتوكول الأخلاقي وصحائف المعلومات ونماذج الموافقة).

4 نتائج التقييم

يعرض هذا القسم النتائج الرئيسية للتقييم. وفي حين أنه يجيب على الأسئلة الواردة في مصفوفة التقييم، فإن بعض الأسئلة مجمعة معاً، ويُعطي التقرير الأولوية للنتائج الأكثر إثارة للاهتمام وفائدة لأغراض التعلم والبرمجة في المستقبل. ويجمع هذا التقرير التوليفي النتائج التي توصل إليها هذا البرنامج الإقليمي في جميع البلدان الثلاثة، فضلاً عن المستوى الإقليمي. وللمزيد من التفاصيل عن الإنجازات والتحديات في العراق والأردن وتركيا، يرجى الرجوع إلى الموجزات القُطرية المصاحبة لهذا التقرير التوليفي (المرفق 1: العراق والمرفق 2: الأردن والمرفق 3: تركيا).

4.1 الملاءمة

ملخص نتائج الملاءمة: كان برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ذا صلة وثيقة بخطط الاستجابة الإقليمية والوطنية للأزمة السورية واحتياجات المستفيدين. وقد اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور توجيهي مركزي وبناء في نظام التنسيق للاستجابة للأزمة السورية بالعمل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي.

إن نظرية التغيير ملائمة ومتماسكة وقائمة على الأدلة. لقد تم طرح نظرية التغيير على مستوى عالٍ من التجريد إلى حد ما، ما يعني أن المقترحات السببية حول كيفية ارتباط المخرجات بالمحصلات . وكيف يمكن قياس المحصلات مثل التماسك الاجتماعي . قد تُركت مبهمة. وكان من الممكن استكشاف المسارات السببية بشكل أفضل، ولا سيما الحواجز والتحديات الكبيرة التي تعترض تمكين المرأة اقتصاديًا ومرونتها في البلدان الثلاثة.

وفي حين أن برنامج "مدد" هو برنامج متكامل إقليمي رسميًا، فقد تم التنفيذ تحت مظلة إقليمية من خلال مجموعات منفصلة من التدخلات على الصعيد القُطري. وكانت اللمسة الخفيفة لتنظيم البرنامج على الصعيد الإقليمي مناسبة بالنظر إلى مختلف السياقات والتحديات والاحتياجات في البلدان الثلاثة، وحقيقة أن البرنامج شمل مكتبين إقليميين لكل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهة المانحة.

إن التركيز على النساء فقط والنهج الشامل الذي يشمل سبل كسب العيش وأنشطة الحماية (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) في "نقطة خدمات موحدة" مبتكر ويستجيب لاحتياجات المستفيدين ويملأ فجوة واضحة في الاستجابة للأزمة السورية. وتم التركيز بشكل مكثّف على اللاجئات المعرضات للخطر والمستضعفات.

النتيجة 1: نظرية التغيير ملائمة، متماسكة، قائمة على الأدلة ومتوافقة بشدة مع مبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبادئ والأهداف الأوسع للأمم المتحدة، فضلاً عن خطط الاستجابة الإقليمية والوطنية. ومع ذلك، فإن عدم وجود تفاصيل عن المسارات السببية وبيانات المحصلات ذات الإطار الواسع تجعل من الصعب رصد وتقييم مساهمة التدخلات في النتائج على مستوى المحصلات.

ترى نظرية التغيير في برنامج "مدد" أنه:

> *(1) إذا أولت جهود الإغاثة والمرونة الأولوية لمشاركة النساء المتضررات من الأزمات والمشردات بسببها، وسلامتهن ورفاههن الاقتصادي؛ (2) إذا ما تم دعم النساء كقائدات داخل مجتمعاتهن المحلية وعلى الصعيد الوطني، (أ) ستتمكن النساء المتضررات من الأزمات من تلبية احتياجاتهن، وكذلك احتياجات أسرهن ومجتمعاتهن المحلية؛ (ب) سيتمتعن على الأرجح بحياة خالية من العنف؛ (ج) سيكن في وضع أفضل للعمل كقائدات داخل مجتمعاتهن المحلية ومواجهة أوجه عدم المساواة حولهن؛ و(4) سيكن أكثر قدرة على المرونة في وجه المخاطر والصدمات لأن حقوقهن واحتياجاتهن ستكون في صميم المساعدات الوطنية والدولية.*[38]

قد تمت ترجمة هذا البيان التغييري في محوري برنامج "مدد" (1) دعم قدرة النساء السوريات على المرونة من خلال التمكين الاقتصادي و(2) تعزيز دور النساء والفتيات في التماسك الاجتماعي والتعايش. إن بيان التغيير والموضوعين المتأتيان عنه حاصلين على الدعم بالأدلة ويتماشيان بشدة مع مبادئ وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادئ الأمم المتحدة وأولوياتها الأوسع.[39] وقد اعترف عدد من المستفيدين والشركاء الذين تمت استشارتهم في البلدان الثلاثة بأهمية هذا التركيز واستصوابه وأكدوا ذلك. كما أن المواءمة مع أولويات الجهات المانحة وخطط الاستجابة الإقليمية والوطنية والحكومات الوطنية قوية

[38] UN Women (2018), *Project proposal: Strengthening the Resilience of Syrian Women and Girls and Host Communities in Iraq, Jordan and Turkey*, January.

[39] قائمة المراجع في المرفق 6. وقد ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذه المجموعة من الأدلة من خلال مجموعة من التقارير الوطنية والإقليمية والعالمية عن كيفية تأثير النزاعات والنزوح والأزمات الإنسانية على النساء والفتيات بشكل مختلف عن الرجال والفتيان، في حين أن التدخلات الإنسانية والإنمائية غالباً ما "لا تلتفت لاعتبارات النوع الاجتماعي". نجد مجموعة كبيرة ومتنامية من الأدبيات حول دور تمكين المرأة في تحقيق بناء السلام، أبرزها ما يؤدي إلى خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تدرك أن مشاركة المرأة في تسوية النزاعات والتسوية السياسية هي من حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة ووسيلة لتحقيق السلام الدائم. See e.g. UN DPPA (2019), Women, Peace and Security, Policy Brief, June, Women, Peace and Security website, link.

أيضاً:

- التركيز على تمكين المرأة والاعتماد على الذات والمرونة من خلال مزيج من أنشطة سبل العيش والحماية: ينسجم هذا التركيز، على سبيل المثال، مع بيان مهمة صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)، الذي يتضمن "تعزيز المزيد من الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، ومساعدتهم على الازدهار، وليس فقط البقاء على قيد الحياة، وفي الوقت نفسه مساعدة البلدان والمجتمعات التي تستضيفهم". وتشير استراتيجية الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على المرونة إلى أنه "سيتم التركيز أيضاً بشكل خاص على تعزيز المهارات، بما في ذلك المهارات الرقمية، وإعادة تحديد سمات الأشخاص المستضعفين، ولا سيما النساء والشباب المحرومين، لتسهيل (إعادة) دخولهم إلى سوق العمل".[40]

- تقديم الخدمات لكل من اللاجئين والمجتمع المضيف: يؤكد كل من صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) (كما ورد في بيان المهمة المقتبس أعلاه) والخطط الإقليمية والوطنية التابعة للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على المرونة على العبء الواقع على المجتمعات المضيفة بسبب الأزمة السورية والحاجة إلى دعم أفراد المجتمع المضيف المستضعفين. وتشير الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على المرونة إلى أن إشراك وإفادة كل من السكان المضيفين واللاجئين يمكن أن يسهم في تعزيز العلاقات السلمية بين المجتمعات المحلية.[41]

يبين الشكلان أدناه نظرية التغيير التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبرنامج "مدد"، حيث يعرض الشكل 5 العلاقات بين مكونات النهج القائم على المرونة المراعي لمنظور النوع الاجتماعي، ويشير الشكل 6 إلى كيفية ترجمة هذا النهج الأوسع نطاقاً إلى محصلتين ومجموعة من الاقتراحات حول كيفية إسهام البرنامج في تحقيقهما. ثم تم تطوير ذلك في الإطار المنطقي للبرنامج، الذي يحدد الغايات والمحصلات والمخرجات (الشكل 1 في القسم 1-2 من هذا التقرير) ويتضمن النتائج المرجوة والافتراضات التي يجب أن تنسجم لتحقيق الأهداف.

[40] 3RP (n.d.). *Regional Strategic Overview 2020-21: 3RP Regional refugee and resilience plan in response to the Syrian crisis*, p. 12, link.

[41] See e.g. 3RP (n.d.). *Regional Strategic Overview 2020-21: 3RP Regional refugee and resilience plan in response to the Syrian crisis*, p.8 and p. 12, link.

الشكل 5: نظرية التغيير (أ): نهج قائم على المرونة مراع لمنظور النوع الاجتماعي

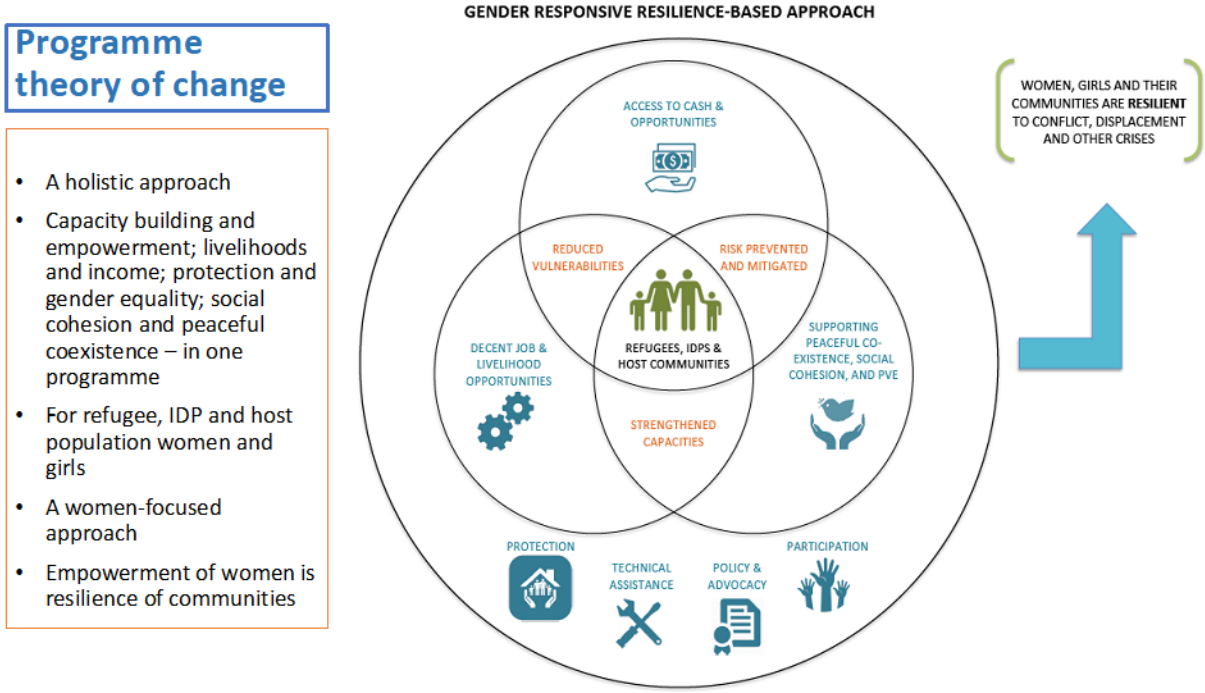

الشكل 6: نظرية التغيير (ب): ترجمة النهج القائم على المرونة المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في محصلات البرنامج ومخرجاته

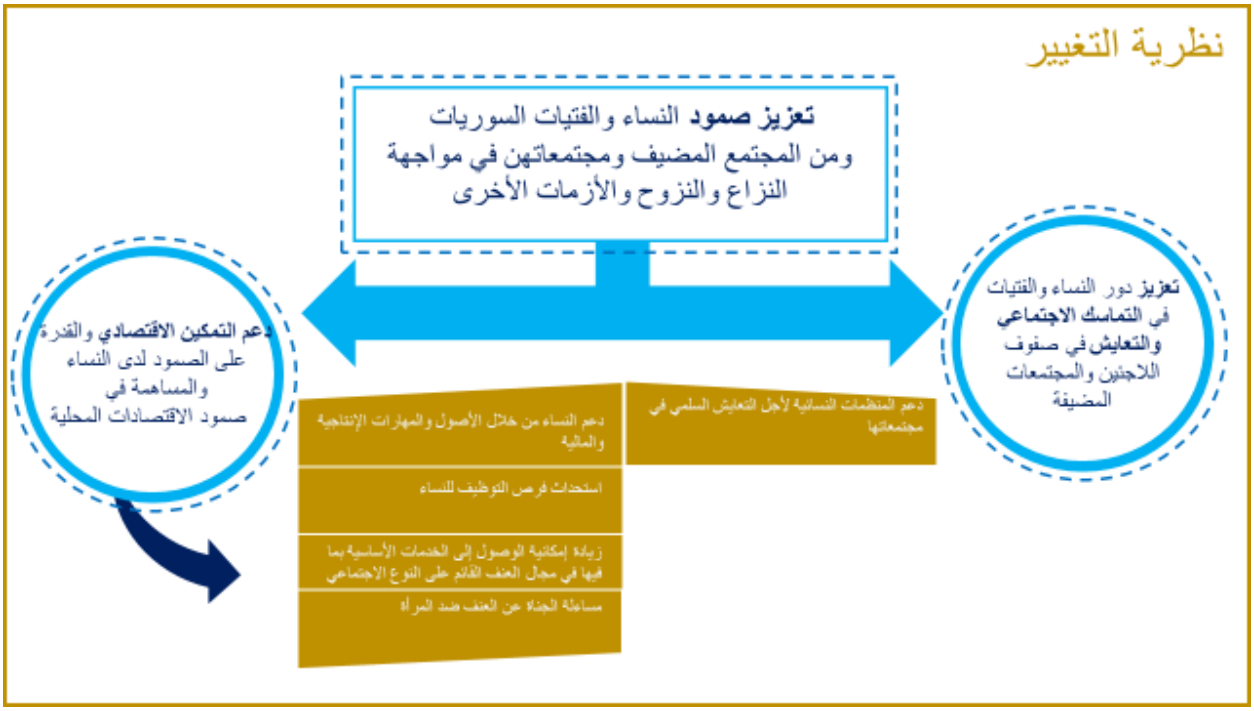

نرى تطوراً منطقياً واضحاً في نظرية التغيير من النهج إلى الغايات والمحصلات والمخرجات، وهي متسقة بشكل عام مع اختيار التدخلات في الأردن والعراق وتركيا. ومع ذلك، يتم التعبير عن كل من الغاية العامة والمحصلتين الرئيسيتين (والمحصلة الثانية تعني تركيا فقط) على مستوى عال من العمومية ومع بعض التداخل - "لتعزيز القدرة على المرونة" هي غاية البرنامج والمحصلة الأولى.

في حين أظهرت وثائق البرنامج ارتباطاً بالعلاقات السببية في نظرية التغيير، فإن إجراء تحليل أكثر منهجية كان ليكون مفيداً في مرحلة تصميم البرنامج. وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تسهم أو تشكل حواجز تحول دون تحقيق محصلات المرونة والتمكين الاقتصادي (المحصلة الأولى) والتعايش السلمي (المحصلة الثانية) - سواء على المستوى الاجتماعي الاقتصادي أو السياسي أو الأمني أو الثقافي أو النفسي الاجتماعي/الصدمات النفسية. وبما أنه لا يمكن أن نتوقع أن يتغلب برنامج كهذا بمفرده على الحواجز التي تحول دون تمكين النساء المستضعفات في العراق والأردن وتركيا، فإن إجراء تحقيق دقيق في الدوافع السببية وكيف يمكن للبرنامج أن يسهم في تحقيق المحصلات - أو في معالجة الحواجز التي تحول دون تحقيقها - كان من شأنه أن يعزز البرنامج. وعلى وجه التحديد، كان البرنامج ليستفيد من توضيح ما يلي:

- كيف يؤثر التمكين الاقتصادي للاجئين على التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة، نظراً لارتفاع معدلات البطالة في صفوف السكان المضيفين. ويفترض الشكل 6 وجود علاقة إيجابية بين التمكين الاقتصادي للاجئين وتحسين العلاقات بين اللاجئين والسكان المضيفين. وتشير الأدلة إلى أنه ليس من المسلّمات ويعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى، بما في ذلك البيئة السياسية والتقارب الديني/الإثني/الثقافي بين اللاجئين والسكان المضيفين. وفي الواقع، غالباً ما ينظر السكان المضيفون إلى اللاجئين على أنّهم منافسون على فرص العمل النادرة. ويعترف البرنامج بذلك من خلال تقديم الخدمات للنساء اللاجئات ومن المجتمع المضيف، لكن البرنامج استهدف اللاجئين السوريين ووصل إليهم بشكل رئيسي. وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن الصيغ السابقة للمقترحات والتصاميم لبرنامج "مدد" تضمنت محصلة أكثر قوة للتعايش السلمي وبناء السلام في البلدان الثلاثة جميعا، ولكن الجهة المانحة طلبت إلغاء هذه المحصلة المقترحة.
- المسارات من المساواة بين الجنسين/دعم المنظمات النسائية إلى التعايش السلمي وبناء السلام. وقد تم السعي لتحقيق هذه المحصلة، بالنسبة لتركيا فقط، من خلال سلسلة من الفعاليات الثقافية الفردية، وورش العمل للتوعية حول منظور النوع الاجتماعي، والحلقات الدراسية عن المهارات الحياتية للنساء التركيات والسوريات التي توزّعت على العديد من الشركاء المنفذين. وقد بدأت الأنشطة متأخرة، حيث استغرق الأمر وقتاً لكي تجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية وتقيم شراكات معها. ولم يتم استكشاف المسارات السببية لتأثير أنشطة/فعاليات التماسك المجتمعي للبرنامج على العلاقات المجتمعية خارج الأفراد الذين يحضرونها، بما يتجاوز الهدف الرفيع المستوى المتمثل في "تحديد ودعم الحلول المجتمعية لبناء التماسك الاجتماعي وتعزيز التعايش السلمي". ووصفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا النشاط بأنه استثمار طويل الأجل ومكمل للحماية وسبل العيش المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وشدّدت على أنه ينبغي النظر إلى الأثر على أنه الأثر التراكمي لـ "الفائدة للنساء اللواتي يحضرن كل على حدة".
- كيف يمكن للمستفيدين من التدريب والنقد مقابل العمل الانتقال إلى التوظيف/در الدخل على المدى الطويل. وليست بالمهمة السهلة في أي من السياقات القُطرية، ولكن الفجوة تعوق استدامة نتائج البرنامج.
- كيف لم يتم إدماج تدخلات التوعية حول منظور النوع الاجتماعي وحقوق المرأة التي تستهدف الرجال بشكل جيد مع الأنشطة الأخرى على المستوى النظري أو العملي. وفي حين أن مدى ملاءمة هذه الأنشطة واضح، حيث أن تمكين المرأة لن يتم دون تغيير مواقف وسلوك الرجال، فإن المستوى المنخفض من الطموح لهذه الأنشطة الذي أعرب عنه المنفذون والجهات المانحة وأصحاب المصلحة في المقابلات يشير إلى أن النهج يحتاج إلى إعادة التفكير.

النتيجة 2: كانت الطبيعة الإقليمية للبرنامج ذات لمسة خفيفة. وكان ذلك مناسباً بالنظر إلى الظروف والتحديات

المختلفة جداً في البلدان الثلاثة التي تم فيها التنفيذ. وكان الرصد والإبلاغ قوياً في البرنامج، ولكن كان من المفيد وجود إطار أقوى يجمع بين الشركاء المنفذين الوطنيين من البلدان الثلاثة لتشاطر ما يتم تعلّمه.

تم تنفيذ نظرية تغيير رفيعة المستوى في ثلاثة بلدان ذات سياقات وتحديات مختلفة جداً، ضمن هيكل للتنسيق والرقابة ذات لمسة خفيفة على الصعيد الإقليمي. وقد وضعت الخطط الأصلية لبرنامج متكامل بشكل وثيق أكثر، ولكن الجهة المانحة لم تدعم ذلك. ووجد التقييم أن اتباع نهج مرن لا مركزي أمر مناسب، ليس أقله لأن البرنامج يشمل مكتبين إقليميين مختلفين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وآليتين مختلفتين من آليات التمويل في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الترتيب، يتم توجيه التمويل إلى تركيا من خلال آلية الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا التي تبلغ 6 مليارات يورو، والتي تدعم فقط الإنفاق الخاص بالبلد، وليس الاستخدامات الإقليمية للأموال. وبما أن التنسيق يأتي بتكاليف المعاملات، فلم يكن من أسباب واضحة للمطالبة بالتشدّد في التكامل الإقليمي. وكان البرنامج يعاني من نقص نسبي في الموظفين على الصعيد الإقليمي، لا سيما وأنه قد تم تعيين منسق البرنامج والمسؤول المالي ومسؤول الرصد والتقييم في وقت متأخر جداً من مرحلة تنفيذ البرنامج. أنظر إلى الشكل 7 أدناه للاطلاع على لمحة عامة عن الهيكل الإداري للبرنامج.

الشكل 7: هيكل إدارة برنامج مدد الإقليمي

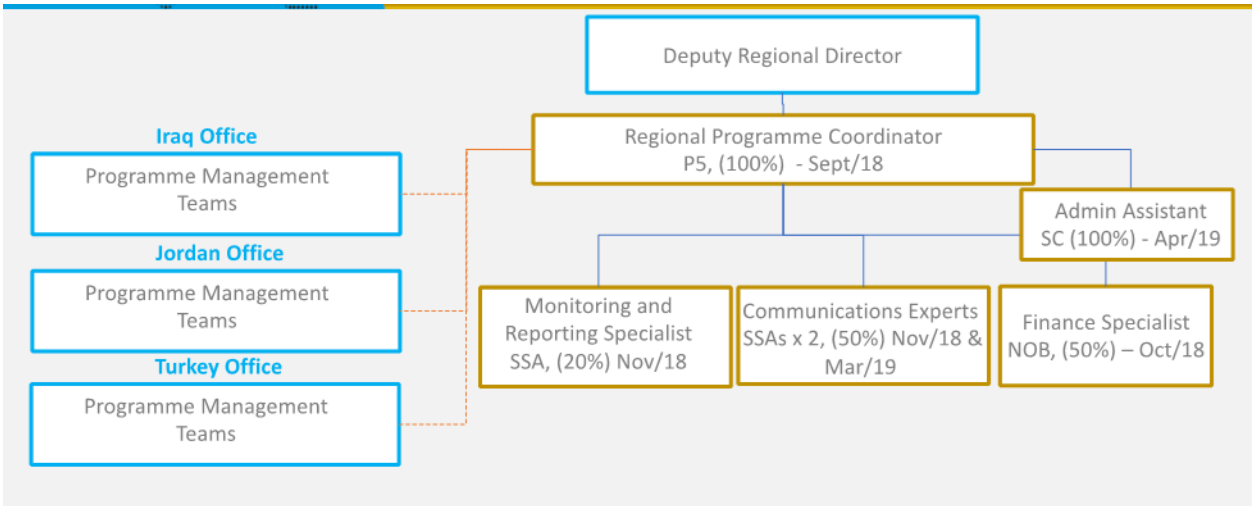

شملت السمات على نطاق البرنامج إطاراً للرصد والإبلاغ يشمل البلدان الثلاثة. وقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعداد دراسة استقصائية أساسية ومتوسطة ونهائية للمستفيدين من البرنامج، وقام بتنفيذها الشركاء المنفذون للبرنامج. وقد استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة البيانات التي تم الحصول عليها من هذه الدراسات الاستقصائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لوضع تقارير قياس وتحليل مؤشر المرونة (RIMA) المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي في العراق وتركيا. كما تم اعتماد آليات أخرى مختلفة للإبلاغ، من الشركاء المنفذين إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الجهات المانحة.[42] وبالإضافة إلى ذلك، أجرى صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) رصده الخاص من خلال بعثات الرصد الموجه نحو النتائج التي تشمل الإجراءات المنفذة في العراق والأردن وتركيا.[43]

[42] على سبيل المثال نظام التقارير الشهرية الخاص بجمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (أسام) لرصد أنشطة مركز صدى في تركيا والأبحاث التي أجرتها مؤسسة "ريتش" في الأردن لدعم البرامج القائمة على الأدلة والتي تهدف إلى إزالة حواجز النوع الاجتماعي أمام توظيف النساء الأردنيات والسوريات.

[43] تم إجراء بعثات الرصد الموجه نحو النتائج في العراق (تقرير الرصد بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، والأردن (تقرير الرصد بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وتركيا (تقرير الرصد بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2019).

كان من المفيد وضع إطار أقوى لتشاطر ما تم اكتسابه من دروس على المستوى الإقليمي. وقد أشارت المقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية بالإجماع إلى أن معرفة أو استفادة الشركاء المنفذين، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الحكوميين، والجهات المانحة، والمستفيدين من الطابع الإقليمي للبرنامج ضئيلة إذا ما وجدت. وحتى أن أصحاب المصلحة الأكثر إدراكاً للطابع الإقليمي للبرنامج لم يكونوا مقتنعين: "... من الخطأ أن نسميها برامج إقليمية، على ما أعتقد. فهي مجرد مشاريع متعددة البلدان" (مقابلة مع مخبر رئيس، أحد أصحاب المصلحة). غير أنه بمجرد طرح الموضوع، أعرب الشركاء المنفذون عن رغبتهم في وجود هيكل إقليمي أقوى لتشاطر ما تم اكتسابه من دروس، ولا سيما لتبادل الخبرات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية في البلدان الأخرى. وكان هناك عدد قليل من الفعاليات الإقليمية لتبادل التعلم التي تسمح بذلك (عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعات إقليمية منتظمة، ولكن هذه الاجتماعات كانت لموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة فقط). بفعل الانتقال إلى المنصات الإلكترونية لعقد الاجتماعات جراء جائحة "كوفيد-19"، تم التنبه لأهمية إجراء المزيد من ورش العمل الإقليمية، حيث أن الجمع بين الشركاء على منصة "زوم" يتطلب ترتيبات لوجستية أقل بكثير من الاجتماعات الإقليمية الحضورية.

أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنها اقترحت على الجهة المانحة هيكلاً إقليمياً أقوى للتعلم. عند وصول منسق البرنامج إلى منصبه، تم التواصل مع الاتحاد الأوروبي دون جدوى بشأن إنشاء لجنة توجيهية لتحديد النهج الاستراتيجي السنوي للبرنامج وتعزيز التبادلات. ثم اقترح منسق البرنامج عقد فعالية إقليمية للبرنامج. وقد تم تأجيل موعدها مرارًا وتكرارًا وتم تنظيمها أخيرًا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 كفعالية ختامية.

النتيجة 3: أضاف برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة القيمة وملأ الثغرات في تقديم الخدمات في البلدان الثلاثة جميعها بالاعتماد على نقاط قوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع التركيز على تدريب الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على الاستجابة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، وتوفير نهج فريد يركز على المرأة من خلال "نقطة الخدمات الموحدة" متعددة القطاعات، التي تغطي سبل العيش والحماية تحت سقف واحد.

كان نهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل الإنساني في كل من البلدان الثلاثة مكملاً لعمل الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى العاملة في البلد، وقيمة مضافة له. وفي العراق، أكد ممثل من بعثة الاتحاد الأوروبي قيمة العمل الإنساني الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي يستهدف اللاجئات المستضعفات والعنف القائم على النوع الاجتماعي: "القيمة المضافة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاه قضايا النوع الاجتماعي غير قابلة للجدال" (ممثل، بعثة الاتحاد الأوروبي). في تركيا، أشار أصحاب المصلحة في منظومة التنسيق في الأمم المتحدة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة "تعرف حقاً كيف تؤثر وتجعل الغير يعترف بها" (أحد أصحاب المصلحة، إحدى وكالات الأمم المتحدة).

اندمجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل جيد في آليات التنسيق الإنسانية الإقليمية والوطنية، كما أكد أصحاب المصلحة في الأردن وتركيا. وهي عضو نشط في منتديات مثل منتدى الشركاء الإنسانيين في الأردن. إنها تدعم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع قطاعات البرنامج الإقليمي، وهي عضو في مجموعات النتائج المعنية بالهجرة والحماية الدوليتين. وفي الأردن، كان يُنظر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنها تؤدي دوراً محورياً في المناصرة للعمل الإنساني والإنمائي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي، وكعضو ملتزم في آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة. وصفت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة "الدور الاستراتيجي الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن لضمان التنسيق الجيد بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يعملون على قضايا المرأة، وضمان عدم وجود إزدواجية... وأن يعمل جميع أصحاب المصلحة بتآزر" (مقابلة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة). وفي تركيا، وصف أصحاب المصلحة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها "نشطة ومُشاركة وبناءة" وجهة فاعلة محورية في آليات التنسيق الإنسانية، تعمل على تعزيز مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي (مقابلة، إحدى وكالات الأمم المتحدة).

أشار بعض المجيبون من وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى محفظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصغيرة لتقديم الخدمات، وأعرب بعضهم عن قلقهم إزاء وجود جهة فاعلة عملياتية أخرى على الأرض. وأشار أحد أصحاب المصلحة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلد "منظمة عملياتية صغيرة جداً جداً. وليس لديهم موظفين، لديهم عدد قليل جداً من الموظفين. من الصعب جداً التنافس مع الوكالات الكبيرة". وهناك أيضاً شعور بأن ميدان الجهات الفاعلة الإنسانية في البلدان الثلاثة مكتظ. وفي تركيا، وصف أحد أصحاب المصلحة في بلدية غازي عنتاب أنشطة البرنامج في مجال التوعية حول منظور النوع الاجتماعي في المدينة بأنها "صغيرة ولكنها قيّمة" ولكنها تابعت بالقول إنها تعتقد أن "غازي عنتاب لديها إدمان على المشاريع، حيث هناك فرط من المشاريع".

رأى معظم أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة أن نقاط قوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكمن في مجال المناصرة والتدريب والتوجيه بشأن الاستجابة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، بدلاً من تقديمها. غير أن نموذج الخدمات متعددة القطاعات التي تقتصر على المرأة في برنامج "مدد" اعتُبر مفيداً، بغض النظر عن حجم البرنامج المتوسط، لأنه يُجرب ويعرض طرقاً جديدة للعمل. وفي الأردن، أعرب أصحاب المصلحة الحكوميون عن تقديرهم لكيفية تلبية الخدمات والإحالات التي تقدمها مراكز الواحة لاحتياجات كل من النساء الأردنيات المستضعفات واللاجئين السوريين. "إنها نقطة خدمات واحدة توفر [للمستفيدين] كل شيء. لذلك كان مفيداً جداً وهذه من الأسباب التي جعلتنا نعتمد هذا النموذج في المجتمعات المضيفة". ومنذ بداية البرنامج، وصل إلى مراكز الواحة 052 18 شخصاً، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر وهو 000 12 شخص بنسبة 50.4 في المائة.

> *"كل أسوع، كان مركز "صدى" يتلقى طلبات زيارة لرؤية المركز ولقاء النساء والتحدث مع جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (أسام) ومعنا للاطلاع على كيفية عمل المركز. وقد اضطررنا أن نرفض بعض الزوار [لحماية النساء]".*
>
> (مقابلة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا)

في تركيا، أعرب أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة عن تقديرهم لمركز "صدى" المخصص للنساء فقط في غازي عنتاب كمثال على الممارسات الفضلى: "كلما قمنا بتبادل الدروس المستفادة أو الممارسات الفضلى، يبرز دائماً هذا النوع من النهج المتكامل". ومن حيث الملاءمة، برزت مراكز تمكين المرأة المخصصة للنساء فقط نظراً لدورها الرائد، في حين أن تدريب المستجيبين قد أدى دوراً تنجح فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجه الخصوص.

ما جعل البرنامج فريداً من نوعه وملائماً جداً هو توفير التدخلات التي تركز على سبل العيش والحماية في رزمة من الخدمات متعددة القطاعات في نقطة واحدة تحت سقف واحد في مركز مخصص للنساء فقط. وفي حين توجد مراكز مجتمعية أخرى للاجئين (وللسكان المضيفين)، فإن هذه المراكز ليست أماكن مخصصة للنساء فقط، وهي تميل إلى التركيز على خدمات محددة، وليست مزيجاً من خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والصحة النفسية والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي مع الدعم المتعلق بقابلية التوظيف وسبل العيش. يوجد 15 مركزاً من هذا النوع في جميع أنحاء البلدان الثلاثة. وفي الأردن، جرت إدارة المراكز خارج المخيمات بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية، التي دعمت ملاءمتها مع الأولويات الوطنية واحتياجات المجتمعات المحلية. وفي تركيا، تم اتباع النهج الشامل إلى أعلى مستوياته طموحاً مع مركز صدى لتمكين المرأة ومركز التضامن في غازي عنتاب. وقد أصبح مركز صدى مشهوراً إلى حد ما، والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى تعرف المركز جيداً: "الجميع على علم تام به، بمركز صدى، والنموذج الذي يروج له" (مقابلة، إحدى وكالات الأمم المتحدة).

النتيجة 4: كانت استراتيجيات وأنشطة التدخل مستجيبة بشكل كبير للسياق في كل بلد والاحتياجات والأولويات المحددة للاجئين السوريين، وللمستفيدين من المجتمع المضيف حتى لو بدرجة أقل. تم تصميم التدخلات وجرى توفير الموارد لها لضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر استضعافاً، ولا سيما في تركيا، وأجريت تعديلات مفيدة خلال فترة تنفيذ البرنامج استجابة لمدخلات المستفيدين والتغييرات السياقية، ولا سيما جائحة "كوفيد-19".

سعى برنامج "مدد" إلى دمج الحماية، وتقديم الخدمات، والمهارات اللغوية، والتدريب على سبل كسب العيش، والنقد مقابل العمل، والتوظيف، فضلاً عن أنشطة التوعية حول منظور النوع الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، في نهج شامل لتمكين وتعزيز قدرة النساء المستضعفات على المرونة. واستند اختيار التدخلات إلى تقييمات متينة للاحتياجات أجريت في البلدان الثلاثة جميعها، وقد صممت التدخلات بشكل مناسب لتلبية الاحتياجات المحددة. على سبيل المثال، كان للبرنامج في تركيا تركيز قوي على التدريب اللغوي، بعد أن وجد تقييم الاحتياجات أن الحواجز اللغوية هي أحد التحديات الرئيسية - حيث لم تتمكن 70 في المائة من النساء اللواتي تمت مقابلتهن من التحدث باللغة التركية بتاتاً. وقد تمت الإشارة في تقييمات الاحتياجات في البلدان الثلاثة إلى عدم وجود فرص مأمونة ومناسبة لتوليد الدخل، والحصول على الخدمات والحقوق، والتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي. وأكدت مجموعات التركيز والمقابلات التي أجريت مع النساء المستفيدات من برنامج "مدد" في إطار التقييم أن الخدمات التي تلقينها كانت ذات قيمة عالية وملائمة لاحتياجات المستفيدين.

كان إشراك النساء من المجتمع المضيف في البرنامج مهماً بالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين، لا سيما عقب بداية جائحة "كوفيد-19". ومع ذلك، كان البرنامج يركز بشكل رئيسي على اللاجئين السوريين، لا سيما في العراق وتركيا. وقد انبثق ذلك عموماً من استراتيجية الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على المرونة في البلدان الثلاثة. وقد كان أقوى في بعض الأحيان بسبب اختيار المواقع - حيث جرت معظم التدخلات في مخيمات اللاجئين في العراق. وفي أحيان أخرى بسبب تصميم الأنشطة - في تركيا كان التركيز على الوصول إلى أكثر النساء عرضة للخطر والهشاشة للحصول على الخدمات متعددة القطاعات في مركز "صدى"، إلى جانب التشريعات التركية التي منعت مركز "صدى" من توفير خدمات الحماية للمواطنين الأتراك، وإعطاء الأولوية للأكثر استضعافاً في الدورات التدريبية، مما يعني أنه كان من الصعب على النساء التركيات الحصول على فرص التدريب. وأخيراً، تواجه النساءوصمة العار، حيث تتردد النساء من المجتمع المضيف، ولا سيما في البداية، في الحصول على نفس الخدمات والتوجه إلى نفس المراكز المتاحة للاجئات. وفي العراق وتركيا، كان من الممكن تعزيز ملاءمة البرنامج بهدف الحد من التوتر بين السكان المضيفين واللاجئين، من خلال تعزيز عنصر التصميم المتمثل في إشراك النساء من المجتمع المضيف. وفي الأردن، أشار كل من المستفيدين وشركاء البرنامج، بما في ذلك الشركاء الحكوميون، إلى أن برنامج "مدد" وفر فرصاً قيّمة لتلتقي النساء السوريات ومن المجتمع المضيف، وتتعرفن على القواسم المشتركة، وتتعلمن من بعضهن البعض، وتبنين الصداقات. وقد أصبح هذا الهدف أكثر أهمية، حيث تدهورت الأحوال الاقتصادية في البلدان الثلاثة جميعها، وتزايدت التوترات بين المجتمعات.

تعززت ملاءمة التدخلات في البرنامج من خلال مراعاة السياق والمرونة في التنفيذ. ولم تُجرى تعديلات رئيسية خلال فترة تنفيذ البرنامج، ولكن تم إدخال الكثير من عمليات التكيف الأصغر، في أغلب الأحيان بعد الحصول على مدخلات من المستفيدين. وفي العراق والأردن وتركيا، تم تعديل وتغيير أنشطة التدريب بناءً على التشاور مع المستفيدين. وفي الأردن، تم استخدام التأخير الذي بلغ 10 أشهر في إطلاق البرنامج لإعداد وتعديل أنشطة التواصل والمرئية وتقديم خدمات بناء القدرات للشركاء المنفذين.

أثر الإغلاق العام والقيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" على البرامج في جميع البلدان الثلاثة، وإن كان أقل في العراق والأردن حيث كانت الأنشطة قد وصلت بالفعل إلى مرحلة التناقص عندما أدت الجائحة إلى إغلاق مؤقت للمراكز المخصصة للنساء فقط. وتم توزيع بعض المنح النقدية، كما تم نقل بعض ورش التدريب والتوعية على الإنترنت. وأصبحت خدمات الدعم في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي خدمات افتراضية، مع خطوط ساخنة، وفي حال مركز "صدى يقوم الموظفون

بالاتصال بالنساء الأكثر عرضة للخطر للاطمئنان عليهن. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة أدوات لمساندة خدمات الدعم على الإنترنت/الهاتف في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي. ورغم أن هذا الرد ليس مثالياً، فقد كان مناسباً بالنظر إلى القيود المفروضة على الأنشطة الشخصية. وفي الأردن، كانت مراكز "الواحة" أماكن يمكن فيها للنساء المستضعفات (الأردنيات والسوريات على حد سواء) بناء رأس مال اجتماعي أيضاً. وقد انعكس ذلك خلال مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئات الأردنيات والسوريات. على سبيل المثال، قالت لاجئة سورية: "عندما تركت عملي في مركز (الواحة)، شعرت بأنني فقدت عائلتي مرة أخرى، وكانت أولها عندما غادرت سوريا، والآن عندما غادرت المركز". *(مستفيدة سورية، خارج المخيم)*

في العراق، يكمن الضعف في عدم وجود مرافق لرعاية الأطفال في المراكز، مما يجعل من الصعب على النساء حضور التدريب أو النقد مقابل العمل - وخاصة اللاجئات اللواتي يفتقرن في كثير من الأحيان إلى هياكل دعم الأسرة المحيطة بهن. وأشارت إحدى المستفيدات: "بالنسبة لمعظم المشاركات، لم يكن من السهل حقاً ترك أطفالنا وحدهم، كنت أشعر بالسوء حيال ذلك، أتمنى لو وفّر البرنامج حضانة صغيرة حتى لا نفكر في أطفالنا وكان من شأنها أن تجعل الوضع مثالياً" (مقابلة موسعة، مستفيدة، العراق).

كان برنامجا الأردن وتركيا يضمان مرافق لرعاية الأطفال، وهو ما قدرته المستفيدات تقديراً عالياً عندما سئلن عن ذلك في مناقشات مجموعات التركيز. وفي الأردن، كانت المستفيدات في المخيمات أكثر ارتياحاً لتوفير رعاية الأطفال من المستفيدات في المراكز خارج المخيمات. وفي تركيا، كان الافتقار إلى النقد مقابل العمل أو التدريب أثناء العمل أو غيرها من آليات الانتقال من التدريب إلى التوظيف المستدام نقطة ضعف خلال دورة البرنامج. وأشار العديد من المستفيدين وأصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم إلى الفجوة بين التدريب والدعم في مجال البحث عن عمل.

كان أحد الأهداف المتميزة للبرنامج هو تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في الحكومات الوطنية والمحلية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على ضمان تقديم الدعم للاجئين على نحو يراعي منظور النوع الاجتماعي. وكان أحد الأهداف الخاصة هو الدخول في شراكة مع منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية الأصغر حجماً وتعزيز قدرتها. وفي تركيا، تم إعداد مواد تدريبية وتنظيم ورش تدريبية للمستجيبين من الصف الأول في المجال الإنساني من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية الصغيرة والوكالات الحكومية. وركز التدريب على المساواة بين الجنسين وتقديم خدمات للاجئين تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. وفي العراق، تم توفير التدريب على التوعية حول منظور النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لوحدات شؤون النوع الاجتماعي في الوزارات الحكومية؛ والشرطة المحلية وقوى الأمن في مناطق التدخل، وموظفي المآوي في المراكز المخصصة للنساء فقط. وفي الأردن، كان أحد العناصر الرئيسية للبرنامج هو تدريب موظفي القضاء على الفصل في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً خدمات بناء القدرات للشركاء الوطنيين، سواء فيما يتعلق بالاستجابة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. وذلك من خلال التدريب الرسمي، ولكن أيضًا من خلال التوجيه والدعم وبناء القدرات اليومي الأقل بروزًا ولكن على نفس القدر من الأهمية أثناء التفاعلات مع الشركاء الوطنيين كجزء من التنفيذ المستمر للبرنامج.

على المستوى المحلي، كانت المراكز المخصصة للنساء فقط أماكن للنساء لصقل مهاراتهن القيادية وتنظيم أنفسهن للمناصرة لمصالحهن واحتياجاتهن، وهو ما أكده العديد من المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز والمنظمات الشريكة المنفذة التي أجريت معها مقابلات. وقد تجلت أهمية دعم القيادة النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية الشعبية في الدور المركزي الذي اضطلعت به لجنة نساء الغد التي أنشأتها النساء في مركز "صدى" في غازي عنتاب. وقد شكلت اللجنة مجموعة من النساء اللواتي تلقين المشورة في المركز، وتتألف الآن من 51 عضواً تجتمعن بانتظام مرتين في الأسبوع، بدعم من مسؤول التماسك الاجتماعي في مركز "صدى". ويعمل أعضاء اللجنة مع قيادة المركز ويساهمون في اتخاذ القرارات، مثل المواضيع التي ينبغي تغطيتها، ومن ينبغي استهدافه في أنشطة التوعية حول منظور النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. وقد شاركت اللجنة بقوة في موضوع زواج الأطفال، بما في ذلك مرافقة مسؤولي التوعية في الزيارات المنزلية لشرح الأضرار التي يتسبب بها زواج الأطفال. كما كانت اللجنة مفيدة في تجنيد المجتمعات المحلية في أنشطة التماسك الاجتماعي والتوعية حول منظور النوع

الاجتماعي للرجال.

4.2 فعالية التدخلات وأثرها المحتمل القابل للقياس

موجز عن النتائج بشأن الفعالية والأثر: كانت التدخلات فعالة عموماً بالنسبة للنساء المستفيدات في البلدان الثلاثة، نظراً للعوائق الكبيرة التي تحول دون توظيف المرأة وتمكينهن في البلدان الثلاثة. وأفادت بعض النساء أيضاً بتحسن إدرار الدخل على المدى الطويل (في العراق أساساً)، بينما وصفت كثيرات شعورهنّ بالقدرة الأكبر على المرونة والاعتماد على الذات والثقة بالنفس والتمكين.

تم تعزيز قدرات السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، مع تلقي تغذية راجعة إيجابية من الشركاء في البلدان الثلاثة جميعاً بشأن التدريب حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وكانت أنشطة التماسك الاجتماعي والتوعية حول منظور النوع الاجتماعي للرجال ذات نوعية جيدة ومفيدة للمشاركين، ولكن حدوثها لمرة واحدة وطابعها المحدود لم يكونا كافيين لتحقيق أثر أطول أو أوسع. وتشير النتائج التي توصل إليها العراق، الذي اعتمد نهجاً أكثر انتظاماً في إشراك الرجال، إلى أن الاستثمار الإضافي في حملات المناصرة، وفي إشراك الرجال في دعم تمكين المرأة، كان من شأنه أن يعزز مساهمة البرنامج في كسر الحواجز الثقافية والسياسية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

كان من الصعب التوصل إلى استنتاجات بشأن الفعالية على مستوى المحصلات، نظراً لعدم وجود بيانات قوية للمحصلات، ولا سيما بشأن التمكين الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والتوعية حول منظور النوع الاجتماعي للرجال على المدى الأطول. ويعني تدهور الأوضاع الاقتصادية، الذي تفاقم بسبب جائحة "كوفيد-19"، أن البرنامج قد نُفذ في وقت تتفاقم فيه الضغوط الاقتصادية والضغوط على الصحة النفسية للمستفيدين. وأثرت جائحة "كوفيد-19" على وضع البرامج ولكن اتخذت التدابير لنقل بعض الأنشطة على الإنترنت وتم تقديم منح نقدية لدعم الأشخاص الذين عانوا لتجاوز تداعيات الإغلاق العام.

في حين أن التمكين الاقتصادي هدف صعب التحقيق في هذا السياق، فإن نموذج الخدمات متعددة القطاعات في المراكز الآمنة والصديقة للنساء فقط كان له أثر كبير على شعور المستفيدات الذاتي بالمرونة والثقة والقدرة على مواجهة الشدائد حسبما أشارت.

النتيجة 5: تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق أو تجاوز معظم أهدافها في مجال المخرجات في البلدان الثلاثة. وتم بوجه خاص تجاوز الأرقام المستهدفة لتوصيل خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الدعم في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي للمستفيدين، مما يشير إلى الحاجة الشديدة إلى مثل هذه الخدمات. وكان من الصعب التوصل إلى استنتاجات بشأن الفعالية على مستوى المحصلات، نظراً لعدم وجود مؤشرات وبيانات قوية للمحصلات، ولا سيما بشأن التمكين الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والتوعية حول منظور النوع الاجتماعي للرجال على المدى الأطول.

يمكن الاطلاع على الاستعراضات العامة المفصلة لجميع النتائج المبلغ عنها بالنسبة لجميع أهداف المحصلات والمخرجات لكل بلد في الموجزات القُطرية الثلاثة المرفقة بهذا التقرير (المرفقات 1 و2 و3). وعلى العموم، تم تحقيق أو تجاوز جميع أهداف المخرجات في البلدان الثلاثة جميعها، من حيث عدد المستفيدات من الأنشطة المهنية والأنشطة المدرة للدخل، والتوظيف، والتدريب اللغوي، وإسداء المشورة، وما إلى ذلك. ووجد البرنامج صعوبة أكبر في الوصول إلى النساء من المجتمع المضيف مقارنة باللاجئات السوريات. وفي تركيا، كانت هناك أيضاً مشاكل في الوصول إلى الرجال المشاركين في أنشطة التوعية حول منظور النوع الاجتماعي – على الرغم من أن الأرقام المستهدفة للمخرجات قد تحققت بعد سلسلة من أنشطة التوعية في المجتمع المحلي، بمساعدة النساء المستفيدات في مركز "صدى"، وعلى وجه الخصوص جهود لجنة نساء الغد - وهي من

منظمات المجتمع المحلي الشعبية التي أنشأتها المستفيدات من مركز "صدى".

فعالية الحصول على الخدمات الأساسية متعددة القطاعات وأثرها

تجاوز عدد المستفيدات اللواتي تم الوصول إليهن في خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الدعم في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في المراكز الخمسة عشر المخصصة للنساء فقط في البلدان الثلاثة الأهداف الأصلية بكثير، التي تم رفعها بعد السنة الأولى. وفي جميع البلدان، يبرز الضغط على هذه الخدمات الفجوة الكبيرة في الخدمات التي تساعد هذه المراكز على تقليصها. وفي حالة تركيا، تم زيادة الهدف المتمثل في الوصول إلى معظم النساء المعرضات للخطر من خلال الدعم النفسي والاجتماعي في مركز "صدى" بنسبة 500 في المائة (من 1000 إلى 5000 امرأة) في التقرير المرحلي السنوي لعام 2020. يبرز ذلك الحاجة الكبيرة إلى الخدمات متعددة القطاعات المقدمة في المراكز المخصصة للنساء فقط وفعالية المراكز في الوصول إلى النساء المعرضات للخطر على حد سواء. كما ساهم في زيادة الضغط على موظفي المركز وخدماته (الإطار 3).

الإطار 3: معضلة مركز "صدى": عمق الخدمات النفسية والاجتماعية والمشورة مقابل اتساع نطاقها

في تركيا، خلق الطلب الكبير على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في مركز "صدى" معضلة بين الوصول إلى أكبر عدد ممكن وتوفير عمق الخدمات اللازمة للنساء الأكثر عرضة للخطر.

إن مركز "صدى" هو دليل على الحاجة الماسة للدعم النفسي الاجتماعي بين النساء من اللاجئين السوريين، والكثير منهن تعرضن للخسارة والصدمات النفسية. وكان المركز فعالاً جداً في الوصول إلى النساء المعرضات للخطر، من خلال خدمات التوعية القوية، بما في ذلك مسؤول توعية متفرغ. كما كانت سلطات الهجرة التركية تقوم بإحالة اللاجئات السوريات المسجلات حديثاً اللواتي يحتجن إلى الدعم النفسي والاجتماعي إلى المركز، مع مطالبة موظفي التوعية في المركز في بعض الأحيان بالمجيء ولقاء الوافدين الجدد الذين يحتاجون إلى الدعم.

كانت خدمات المشورة النفسية والقانونية ذات جودة عالية ومحترمة، ووصفت بعض المستفيدات في المقابلات المشورة بأنها غيرت حياتهن. ولكن بالنسبة لأكثر النساء استضعافاً وتعرضاً للصدمات، كان من الصعب تقديم مستوى من المشورة يتناسب مع احتياجاتهن، بسبب الطلب الشديد على خدمات المركز. في مقابلتين متعمقتين، وصفت النساء المعرضات للخطر أنه بعد بضع جلسات مع الأخصائي النفسي، تم منحهن الأولوية في الدورات التدريبية ودورات اللغة التركية على مستوى المبتدئين - حيث أشارت كلتاهما إلى أنهما استفدتا بشكل كبير من الجلسات مع الأخصائي النفسي وكذلك من الإحالات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك مرافقة موظفي "صدى" في المواعيد الطبية، ولكنهما لم تكونا جاهزتين بعد وقويتين بما يكفي للمشاركة في دورات التعلم الرسمية وكانتا تتخلفن وتنسحبن في بعض الأحيان.

يبرز تسليط الضوء على هذه المعضلة النجاحات التي حققها مركز "صدى" والاحتياجات القصوى التي يلبيها. وقد قام المركز بعمل رائع في توفير مساحة آمنة وودية وغير رسمية للدعم النفسي والاجتماعي والشفاء، إلى جانب التعلم المهني، وساعد النساء على الحصول على الخدمات التي يحتاجونها من خلال نظام قوي للإحالات ومن خلال مرافقة النساء المستضعفات في المواعيد. وفي حين أنه لم تكن تنطوي سياسة مركز "صدى" على الاستعاضة عن خدمات الحماية أو المشورة بالتدريب المهني/اللغوي، فإن المقابلات التي أجريت لهذا التقييم تؤكد أهمية مواصلة المتابعة النفسية والاجتماعية لأكثر النساء استضعافاً بالتوازي عندما يبدأن الدورات التدريبية. وليس من السهل تحقيق توازن بين اتساع وعمق الخدمات النفسية الاجتماعية والمشورة.

فعالية التدريب على سبل كسب العيش وأثره

كانت نوعية التدريب على سبل كسب العيش عالية وذات صلة بمصالح المرأة واحتياجاتها في البلدان الثلاثة. ووصفت المتدربات في مناقشات مجموعات التركيز البرامج التدريبية بأنها فعالة جداً، ولكن يمكن تحسين الفعالية من خلال إيلاء مزيد

من الاهتمام لطول الأنشطة التدريبية وتسلسلها. وقد أكدت الردود شبه الموحدة التي تلقاها فريق التقييم من المستفيدين في البلدان الثلاثة نتائج الدراسات الاستقصائية لمدى الرضا وتقارير الرصد الموجه نحو النتائج لصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) حول البرنامج: كانت التدريبات محط تقدير كبير وكان يُنظر للمدربين على أنهم كفوئين وودين - وهو أمر مهم في بيئة كان فيها العديد من المتدربات من النساء المستضعفات. نظراً للطلب الكبير على التدريب – والنقد مقابل العمل – كانت الدورات قصيرة في أغلب الأحيان.

قال لنا العديد من المستفيدين إنهم شعروا بأن التدريب قصير جداً، ولكن المفاضلة بين عدد المستفيدين الذين يجب تغطيتهم وعمق النشاط التدريبي ليس بالأمر السهل، والتوازن الذي أوجده برنامج "مدد" لم يكن غير معقول. ومع ذلك، خلقت قوائم الانتظار الطويلة مشكلة في الزخم، لا سيما في التدريب اللغوي في تركيا، كما لاحظ أحد المشاركين في مجموعة التركيز:

> *"إن أكبر مصدر قلق لدي، وأعتقد أن الجميع لديهم نفس الهاجس، هو ألا تستمر دورات اللغة التركية.* [...] كنت أجيد الكتابة باللغة التركية ولكن الآن فقدت مهاراتي بالفعل وأنا لا أحظى بما يكفي من الممارسة بسبب هذه المشكلة" (من مجموعة التركيز مع المشاركات في دورات تدريبية في مركز "صدى")

<u>فعالية أنشطة التماسك الاجتماعي وأثرها</u>

لم يكن من محصلة ثانية سوى في تركيا: تعزيز دور النساء والفتيات في التماسك الاجتماعي والتعايش في صفوف اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وكان لها أهداف على مستوى المخرجات (عدد النساء اللواتي حضرن الفعاليات، وعدد منظمات المجتمع المدني النسائية التي حصلت على الدعم). وفي حين تحققت جميع هذه الأهداف، لم يكن من مؤشرات تسمح برصد كيف ساهمت هذه المخرجات في تحقيق المحصلة المرجوة. بدأت أنشطة التماسك الاجتماعي بعد أنشطة الحماية وسبل كسب العيش. بدأت أنشطة التماسك الاجتماعي تكتسب زخمًا من أيلول/سبتمبر 2019، ولكن كان لا بد من إلغاء العديد من الأنشطة بسبب جائحة "كوفيد-19" ابتداءاً من آذار/مارس 2020 وما بعده. تم نقل بعض الأنشطة عبر الإنترنت، لأولئك الذين لديهم خدمة الإنترنت، بما في ذلك تقديم المشورة الجماعية عبر الإنترنت، والتي قال لنا المستفيدون أنها موضع تقدير كبير:

- *بعد اندلاع جائحة "كوفيد-19"، كان علينا البقاء في المنزل وبعد البقاء في المنزل ازداد العنف المنزلي ضد النساء والأطفال بسرعة، ولذلك كانت الجلسات النفسية التي كان يجريها المستشار النفسي عبر الإنترنت مفيدة للغاية بالنسبة لنا شخصياً.* لأنها سمحت لنا أن نفهم كيفية التعامل مع العنف المنزلي بشكل أفضل، وكيفية التعامل مع الأطفال بشكل أفضل، وكيفية إدارة الإجهاد الذي كنا نمر به بمواجهته أكثر (مناقشات مجموعات التركيز مع المشاركين في أنشطة التماسك الاجتماعي).

في حين أن الإمكانات التحويلية للفعاليات التي تنظم لمرة واحدة بشكل رئيسي والتدريبات على المهارات الحياتية محدودة وهو ما أقرت به المقابلات مع أصحاب المصلحة، وصف المشاركون في مجموعات التركيز الأنشطة بأنها كشفت لهم أحيانًا عن خبايا الأمور. ومن النتائج المثيرة للاهتمام التي توصلت إليها مناقشات مجموعة التركيز مع النساء التركيات والسوريات اللواتي شاركن في فعاليات التماسك الاجتماعي أنها بدت أكثر تأثيراً على النساء السوريات من النساء التركيات. كانت المشاركات التركيات اللواتي انجذبن إلى هذه الأنشطة يرتحن في التواصل الاجتماعي مع النساء السوريات. وفي الوقت نفسه، أشار كل من أصحاب المصلحة في منظمات المجتمع المحلي والمشاركون في مجموعات التركيز إلى أن العزل عن المجتمع المضيف يعني في كثير من الأحيان أن اللاجئات لا تدركن الاختلافات في الأعراف والمبادئ القانونية بين سوريا وتركيا، وليس أمامهن فرصة تذكر للتعرف على البلد المضيف. وقالت احدى المشاركات في مجموعة التركيز السورية "إن وجودنا في نفس المكان وقيامنا

بنفس النشاط والتواصل وجهاً لوجه، ساعدنا على أن نطلع أكثر على المجتمع التركي، وخاصة النساء التركيات وكيف تفكرن، وما هي نظرتهن تجاهنا". وتحدثت مشاركة أخرى بالتفصيل عن هذه النقطة: "سيكون من المفيد جداً أن نتمكن من الحصول على دورات تدريبية وتوعوية أفضل بشأن حقوقنا ومسؤولياتنا تجاه هذا المجتمع، هذا البلد، أيضاً، حتى نعرف كيف نتصرف وما يُمنع أو يُحظر علينا القيام به".

فعالية أنشطة بناء القدرات وأثرها

ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بناء قدرات السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني التي شاركت في مختلف أنشطة البرنامج. في معظم الحالات، كان الشركاء المنفذون الرئيسيون لبرنامج "مدد" هم بالفعل منظمات غير حكومية قادرة على العمل بشكل جيد. وتكمن مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بناء القدرات في خبرتها، التي استخدمتها في وضع وتنفيذ برنامج تدريبي للموظفين في المجال الإنساني (الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة) بشأن الاستجابة للاجئين المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في تركيا، والذي استخدمته في هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية في البلدان الثلاثة كلها لتوجيه ودعم الوكالات الأخرى بشأن التوعية حول منظور النوع الاجتماعي وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، على الصعيدين الإقليمي والوطني.

أشاد شركاء الأمم المتحدة بالنهج البناء والداعم الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الأردن وتركيا. وفي الأردن، ناقش العديد من الشركاء كيف ساعدتهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعميم منظور النوع الاجتماعي في برامجهم، باستخدام عمليات تشاركية حيث تساهم النساء في تصميم البرامج والمناصرة بشكل أفضل لحقوق المرأة وإدماجها. في الأردن والعراق على حد سواء، أُبلغ عن أن الجهود المبذولة لتدريب المسؤولين في مجال العدالة فعالة في توعية القضاة للمعايير الوطنية والدولية للتعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي تركيا، كان دعم لجنة نساء الغد مفيداً لأعضاء اللجنة ومركز "صدى" على حد سواء: ففي حين تلقى الأعضاء التوجيه والتدريب وتنمية المهارات، فقد أسهمت اللجنة في فعالية المركز من خلال تقديم التغذية الراجعة بشأن آراء المجتمع المحلي واحتياجاته ودعم أنشطة التوعية المجتمعية.

النتيجة 6: كان البرنامج فعالاً في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء المستفيدات خلال الفترة التي شاركن فيها في الأنشطة المتصلة بسبل كسب العيش. غير أن الافتقار إلى بيانات قوية عن المحصلات على المدى الطويل يجعل من الصعب تقييم مدى ترجمة ذلك إلى تحسين فرص حصول المستفيدات على العمل وتوليد الدخل والحد من استخدام آليات المواجهة السلبية على المدى الطويل. يبدو أن محصلات التمكين الاقتصادي هي الأقوى في العراق.

لا يتوقف الحصول على العمل وفرص توليد الدخل والحد من استراتيجيات المواجهة السلبية على المدى الطويل عند فعالية البرنامج فحسب، بل أيضاً العوامل السياقية والحواجز الهيكلية القائمة على النوع الاجتماعي التي تحول دون التوظيف. ويعني تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان المضيفة خلال فترة تنفيذ البرنامج، الذي تفاقم بفعل جائحة "كوفيد-19"، أنه من الصعب تحقيق الأثر من حيث التوظيف أو تحسين الأوضاع الاقتصادية على المدى الطويل بالنسبة للنساء المستفيدات، ولكن المعلومات المستقاة من المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز مع المستفيدين أكدت أن برنامج "مدد" ساعد العديد من النساء المستفيدات وأسرهن على اجتياز الشدائد الناجمة عن القيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19".

تفاوت مدى معالجة التدخلات للحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل. وقد برز برنامج العراق في هذا الصدد. تم الجمع في العراق بين التدريب والدعم لمساعدة المستفيدين على تطوير الأصول والمهارات الإنتاجية والمالية، مع التركيز على ريادة الأعمال والتنسيب الوظيفي، لمساعدة النساء على الانتقال من التدخلات القصيرة الأجل إلى فرص عمل أطول أجلاً. وشملت النتائج الإيجابية ما يلي:

- حصلت 513 امرأة على النقد مقابل العمل.
- تم توظيف 340 امرأة في وظائف لائقة من خلال مطابقة الوظائف.
- تم تقديم الدعم لـ 283 امرأة لإنشاء المشاريع التجارية أو توسيعها.
- تمكنت 283 امرأة من الحصول على الخدمات المالية الصغرية على المستوى المجتمعي التي يدعمها الاتحاد الأوروبي.
- وشارك 1199 لاجئاً سورياً وأفراد من المجتمع المضيف في برنامج التدريب على قابلية التوظيف والمهارات المهنية ومهارات ريادة الأعمال.

تؤكد مجموعة من نتائج الدراسات الاستقصائية والمقابلات ومجموعات التركيز أن برنامج العراق قد نجح في تمكين النساء المستفيدات من اللاجئين والمجتمعات المضيفة من تحقيق تغيير إيجابي ملحوظ في الدخل. وأفادت 156 1 امرأة بأنهن حصلن على فرص متزايدة لتوليد الدخل، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد بـ 910 نساء (ما قد تم رفعه من 800). وأكدت المقابلات ومجموعات التركيز أيضاً نتيجة الدراسة الاستقصائية التي أجراها البرنامج – رغم أنه لا يمكن التحقق من النسب المئوية الدقيقة – بأن هناك تغيراً إيجابياً في قدرة المستفيدين على المواجهة، مع انخفاض في آليات مواجهة الأزمات والطوارئ. وبالنظر إلى القيود السياقية الرئيسية التي تواجه المرأة، تشير هذه النتائج من العراق إلى أن المشروع حقق بعض النجاح في معالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض سبيل التوظيف. ومن الأسباب الهامة لذلك الروابط في البرنامج التي تربط بين التدريب والتدريب أثناء العمل ودعم رواد الأعمال.

> *"كان المشروع شاملاً للغاية، بمعنى أنه لا يتعلق فقط بتدريب الناس، بل إنه يوفر الأموال النقدية ويمنح فرص العمل؛ وبالتالي يوحي بالاستدامة للمستفيدين. وكانت للمشاريع صلة وصل وروابط مع المصانع والقطاعات الخاصة والمستثمرين أيضاً. تم إرسال بعض المستفيدين إلى مصانع الخياطة والبعض الآخر إلى القطاع الخاص"* (مدرب النقد مقابل العمل).

لم يتمكن التقييم من التحقق من مستويات التعليم والخبرة العملية قبل التدخل للمستجيبين للدراسات الاستقصائية في العراق بعد الدراسة الأساسية. ومن الأسباب الأخرى التي قد تكون أدت إلى النتائج الجيدة أن المجموعة المستفيدة في العراق هي في وضع أفضل للانضمام إلى القوى العاملة أو البدء بالأعمال التجارية المنزلية، مقارنة بالبلدين الآخرين. ففي تركيا، على سبيل المثال، أعطى مركز "صدى" الأولوية للنساء الأكثر عرضة للخطر في برامج التدريب. وقد حقق المركز نجاحاً كبيراً - من خلال التوعية والإحالات من الشركاء الحكوميين والسمعة الجيدة - في الوصول إلى النساء المعرضات للخطر والمستضعفات. وكان ذلك إنجازاً هاماً، ولكن من المرجح أن يكون قد أثر على قدرة الخريجين المتدربين على الاستفادة من التدريب، ثم البحث عن فرص العمل أو توليد الدخل. وفي الأردن، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مواصلة تقديم خدمات الحماية الأساسية للمستفيدين من مراكز "الواحة" من خلال تقديم المشورة والخدمات النفسية والاجتماعية عن بعد يومياً. وقد كان الدعم المستمر لمراكز "الواحة" موضع تقدير كبير من جانب المستفيدين في مناقشات مجموعات التركيز. وأفادت إحدى المستفيدات في مناقشات مجموعات التركيز أنها تمكنت من مواصلة عملها عن بعد خلال جائحة "كوفيد-19". وتجاوزت القيمة المتصورة لعملها الدخل المادي إلى الشعور بقيمة الذات والثقة بالنفس.

كان الأثر الأطول أجلاً على الدخل واستراتيجيات المواجهة أقل وضوحاً في الأردن وتركيا. وفي تركيا، لم تكن أنشطة التدريب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدعم العثور على عمل، على الرغم من أن وكالة التوظيف الحكومية (ISKUR)، عقدت اجتماعات إعلامية بشأن حقوق العمال وقواعد بيانات الباحثين عن عمل. إن الإنجازات الرائعة والإمكانات المستقبلية للتعاونية النسائية، التي أنشأتها حوالي 50 مستفيدة من مركز "صدى" بدعم كبير من جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (أسام) ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي مثال على ما يمكن تحقيقه والجهد الذي يتطلبه الوصول إليه.

في كلا البلدين، وصفت العديد من النساء اللواتي تمت استشارتهن كيف أن الدخل من النقد مقابل العمل أو من حضور الدورات التدريبية (حصلت المشاركات على منح تعليمية أثناء مشاركتهن في دورة تدريبية) حسّن وضع أسرهن وساعدهن على اجتياز مرحلة الإغلاق العام جراء جائحة "كوفيد-19". وأفادت المشاركات من الأردن كيف ساعدهن مشروع النقد مقابل العمل على أن يتمتعن بالاستقلالية المالية ومنعهن من ممارسة استراتيجيات المواجهة السلبية مثل اقتراض المال. وأوضحت إحدى السيّدات: "دفعت جزءاً من تعليم ابني من المال الذي حصلت عليه من عملي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة" (مناقشات مجموعات التركيز، لاجئات أردنيات وسوريات، خارج المخيم، امرأة أردنية). ورأت أخريات أن النقد مقابل العمل وفرص التنسيب الوظيفي التي وفرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد سهلت حصولهن على فرص عمل أخرى حيث "ستراعي المنظمات الأخرى أن لدينا خبرة من خلال العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة" (مناقشات مجموعات التركيز، النقد مقابل العمل، داخل المخيم، نساء سوريات).

مع ذلك، كانت الدورات وفرص النقد مقابل العمل لفترات محدودة (3-6 أشهر للنقد مقابل العمل ومعظم العقود لمدة 6 أشهر)، كما أن التغلب على العوائق الهيكلية الهائلة لمشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن أصعب بالنسبة للاجئات. وفي كل من الأردن وتركيا، إن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة منخفض جداً، وتواجه اللاجئات السوريات عراقيل خاصة بسبب نقص رعاية الأطفال (عدم القدرة على الاعتماد على شبكات الأسرة كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات المضيفة). لاحظت المشاركات في مجموعات التركيز أن أحد أسباب تقديرهن للدورات التدريبية هو أنها كانت بدوام جزئي وأن مركز "صدى" لديه مرافق ذات نوعية جيدة لرعاية الأطفال:

> *"كان ابني يبقى في المنزل طوال الوقت قبل أن أشارك في مركز "صدى". ولكن منذ أن بدأت بالذهاب إلى هناك، يأتي معي في كل مرة وهناك روضة أطفال، لذلك يذهب إلى هناك. في سن الخامسة كان يستطيع تكلم اللغة التركية بشكل جيد جداً ومعلمته مدهشة"* (مناقشات مجموعات التركيز، عضو في التعاونية النسائية في "صدى"، تركيا).

كما ذكرت العديد من النساء اللواتي تمت استشارتهن/أجريت مقابلات معهن لإجراء التقييم عدم موافقة الأزواج والأسرة على عملها خارج المنزل. وفي تركيا، قالت العديد من المشاركات إن أزواجهن سمحوا لهن بالحضور إلى مركز "صدى" لأن المركز مخصص للنساء فقط. وأشارت إحدى عضوات التعاونية النسائية في "صدى" إلى أن "ثقافتنا قد تمنعنا من العمل في الأماكن العامة التي يوجد فيها رجال في نفس مكان العمل. كما أن للبعض منا أزواج لا يسمحون بذلك أو يمنعوننا من القيام بذلك". وقد أشارت العديد من المشاركات الأخريات في مناقشات مجموعات التركيز في الأردن وتركيا إلى نقاط مماثلة.

تلقت المشاركات في الدورة إعانات، مما أدى إلى رفع الضغط عن الظروف المالية الصعبة (التي تفاقمت بشكل خاص بالنسبة للاجئين السوريين في تركيا خلال فترة برنامج "مدد"). وأشارت بعض المشاركات في مجموعات التركيز إلى أنه من غير المرجح أن تكن قادرات على العمل أو يُسمح لهن بالعمل، على الأقل بدوام كامل، خارج المنزل بغض النظر عن جودة التدريب الذي يتلقونه.

النتيجة 7: بغض النظر عن مدى تأثير برنامج "مدد" على التمكين الاقتصادي للمرأة خلال فترات الانكماش الاقتصادي، كانت للتدخلات مساهمات فعالة في المرونة الشخصية والعلائقية للمستفيدات عبر البلدان الثلاثة. شكلت طبيعة المراكز المخصصة للنساء فقط أساس هذا الأثر.

من النتائج الهامة لهذا التقييم أن التحسن في شعور المرأة بالمرونة والتمكين والقدرة لا يتوقف على الآثار القوية على الدخل وسبل العيش. ذكرت معظم المستفيدات السوريات اللواتي تمت استشارتهن وقد استفدن من مراكز تمكين المرأة/المراكز

المخصصة للنساء فقط كيف جعلتهن التجربة تشعرن بأنهن متمكنات وأكثر استقلالاً وأكثر قدرة على مواجهة تحديات الحياة اليومية.

"كان التدريب جيدًا جدًا واستفدت منه بطرق عديدة. على سبيل المثال، زاد من ثقتي بنفسي. كنت خجولة قبل التدريب. بعد المشاركة في التدريب، شعرت أنه يجب أن أكون قائدة وأنخرط في المجتمع بغض النظر عن طبيعة وظيفتي" (مقابلة معمقة، الأردن).

تحدثت كثيرات عن ايجاد صوتهن وفهم حقوقهن والشعور بالحرية والاحترام أكثر في أسرهن: *"الآن تعاملنا عائلاتنا بشكل مختلف، يحترموننا أكثر، يقدرون جهودنا "* (مناقشات مجموعة التركيز، مستفيدة سورية من التنسيب الوظيفي، الأردن).

كما أن المستفيدات اللواتي كن من بين أكثر النساء عرضة للخطر اللواتي واجهن الصدمات والخسارة وصفن شعورهن بزيادة القدرة على المرونة والمواجهة:

"فجأة وجدت من يأخذ بيدي ويعطيني الأمل في العيش لأجل أطفالي الآخرين، لأقف قوية أمامهم لكي يتطوروا وينموا بشكل أفضل، وبالطبع أنا ممتنة جداً لذلك وساعدتني الجلسات كثيراً على التغلب على مخاوفي وصعوباتي" (مقابلة معمقة، مستفيدة من مركز "صدى"، تركيا).

جاء هذا التأثير على المرونة الاجتماعية والقدرة الشخصية على المواجهة نتيجة خدمات المشورة والتدريب - المهني وعلى المهارات الحياتية على حد سواء - التي وفرتها المراكز من جهة، والصداقات والانفتاح وشبكات الدعم الاجتماعي التي عززتها هذه المراكز المخصصة للنساء فقط في صفوف المستفيدات من جهة أخرى. قد لا تكون هذه النتيجة مقصودة مباشرة بهذا القدر ولكنها ذات قيمة عالية على مستوى المستفيدين من هذا البرنامج. ولم يكن من أهداف على مستوى المخرجات لقياس هذا الشكل من أشكال المرونة.

كانت طبيعة المراكز المخصصة للنساء فقط مساهمة هامة في فعاليتها في تعزيز قدرة النساء المستضعفات على المرونة الاجتماعية والشخصية في سياق ثقافي أبوي. وفي الأردن وتركيا، جاءت العديد من النساء المستفيدات من ثقافات أبوية متجذرة. بالنسبة للكثيرين، كانت مغادرة المنزل حدثاً نادراً. وفي الأردن، أبرزت مناقشات مجموعات التركيز مع المستفيدين أن العامل الرئيسي الذي يمكّن النساء من المشاركة في البرنامج، وتحديداً وصولهن إلى مراكز "الواحة"، هو أنها أماكن مخصصة للنساء فقط، مما جعل "الرجال يشعرون براحة أكبر للسماح لزوجاتهم بالعمل هناك" (مناقشات مجموعات التركيز، النقد مقابل العمل، داخل المخيم، نساء سوريات). وقد ذكرت اللاجئات السوريات في تركيا نفس الشيء، وأضافت بعضهن أن ثقتهن كانت ضعيفة جداً عندما وصلن إلى مركز "صدى"، لدرجة أنهن ما كن ليشعرن بأنهن قادرات على المساهمة في صف ما بحضور مشاركين ذكور.

النتيجة 8: كانت الأنشطة المعنية بإشراك الرجال في برنامج "مدد" محدودة جداً بشكل عام ومخصصة ليكون لها أثر فعال على تصورات الرجال عن النوع الاجتماعي، ولا سيما على السلوك الخاص بالنوع الاجتماعي. غير أن التجربة المستمدة من التدخلات الأكثر طموحاً في العراق حيث شارك الرجال في قيادة الحوارات بشأن حقوق المرأة وتمكينها، تشير إلى أن الأنشطة المعنية بإشراك الرجال يمكن أن تحسن من فعالية برامج تمكين المرأة إذا كانت أكثر تكاملاً واستدامة.

في تركيا، كانت الأنشطة المعنية بإشراك الرجال مخصصة نسبياً، ولم يتجاوز مستوى الطموح إلى ما ستحققه الأمل في حدوث تغييرات طفيفة في الوعي الفردي. في الأردن، أوضحت مناقشات مجموعات التركيز مع "الرجال المشاركين في مبادرات المساواة بين الجنسين" أن أنشطة التوعية على نطاق محدود لن يكون لها من تلقاء نفسها تأثير يذكر على تغيير المفاهيم الأبوية للرجل

بشأن دور المرأة في المجتمع. وكما أشار أحد المشاركين: "كما عرفنا أن مسؤوليات المنزل كبيرة وتحتاج إلى جهود كبيرة، ولكن، أنا لا أتفق مع جميع المعلومات التي حصلنا عليها في الدورة" (مشارك في مناقشات مجموعات التركيز، ذكر، الأردن). وقد تأكد ذلك في تركيا من خلال دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة ريت الدولية مع النساء من أفراد الأسر المعيشية للرجال الذين شاركوا في أنشطة التوعية حول منظور النوع الاجتماعي، وجدت أثراً إيجابياً طفيفاً جداً على وعي الرجال بعد المشاركة في النشاط، ولكن لم تحدث تغييرات في السلوك.[44]

في الوقت نفسه، كان مستوى الطموح وعدد الأنشطة في العراق أعلى، حيث شارك 254 1 رجلاً في حوارات لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها، وأطلق الرجال 21 مبادرة من أجل تعزيز حقوق المرأة وتمكينها. وقد تلقت التدخلات في الأنبار والفلوجة التي أشركت الرجال في حوارات لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها تغذية راجعة قوية بشكل خاص. وتشير المقابلات التي أجريت مع المستفيدين من "مبادرة الرجال المشاركين في الحوار وتمكين المرأة" إلى بعض النجاحات في تحدي آراء الرجال بشأن حقوق المرأة. وكان الهدف من هذه المبادرة هو دعم المشاركين الذكور في احترام المرأة وإظهار أنه للمرأة الحق في العمل. وأفاد المستفيدون أن المشروع حسّن مستوى ثقتهم وغير الطريقة التي يتعاملون بها مع زميلاتهم لإظهار مزيد من الاحترام لهن.

4.3 الكفاءة

موجز النتائج حول الكفاءة: يعتبر نموذج توفير خدمات سبل العيش والحماية في المراكز المخصصة للنساء فقط مثالاً للممارسات الفضلى العالمية، حيث يقدم الخدمات متعددة القطاعات لفئة مستضعفة جداً من النساء ذوات الاحتياجات المعقدة. وفي البلدان الثلاثة جميعها، كانت هذه المراكز أساسية لتنفيذ البرنامج بكفاءة. ليست هذه المراكز رخيصة وهي معقدة التشغيل، لا سيما عندما تقدم على مستوى الطموح الذي يظهر في مركز "صدى" في تركيا. ولكن يعرض هذا النموذج في البلدان الثلاثة جميعها النتائج من حيث القدرة على المرونة والثقة والمواجهة التي يمكن أن تأتي بها "نقطة الخدمات الموحدة" متعددة القطاعات للنساء فقط. وقد ساهمت الشراكات القوية مع شركاء ذوي قدرة عالية مساهمة كبيرة في كفاءة المراكز في البلدان الثلاثة جميعها.

جرى توزيع مناسب للموارد بين المكونات والجهات الفاعلة. وكان يُطرح السؤال على المستفيدين بانتظام عن قيمة النشاط التدريبي لضمان ملاءمته لاحتياجاتهم والمساءلة تجاههم. وشملت المخرجات الأصلية لكل من العراق والأردن خططاً لحاضنة أعمال. وأدت إعادة تخصيص الأموال استجابة للتأخير مدة عشرة أشهر في إطلاق البرنامج في الأردن إلى إلغاء هذه الخطة في العراق وتأجيلها في الأردن. يبقى أن السبب وراء التخلي عن حاضنة الأعمال في العراق ليس واضحاً، ولكن لم يُذكر في الميزانية قط. وفي كلا البلدين، أثر ذلك على الجمع بين التدريب وأنشطة النقد مقابل العمل من ناحية وفرص كسب العيش على المدى الطويل من ناحية أخرى.

فيما يتعلق بتوليد البيانات حول رصد البرامج والنتائج، تظهر الدراسة الاستقصائية للمستفيدين على أنها تحمل إمكانات كبيرة كآلية لإشراك الشركاء في جهود الرصد وطريقة لإشراكهم في مناقشة النتائج ونظرية التغيير في البرنامج، ولكن يمكن اتخاذ عدة تدابير تقنية لتحسين موثوقية البيانات في الدراسات الاستقصائية المقبلة.

النتيجة 9: يعتبر نموذج توفير خدمات الحماية والتمكين الاقتصادي معاً في المراكز المخصصة للنساء فقط مثالاً للممارسات الفضلى العالمية، حيث يقدم خدمات متعددة القطاعات لفئة مستضعفة جداً من النساء ذوات الاحتياجات المعقدة. في البلدان الثلاثة جميعها، كانت هذه المراكز أساسية لتنفيذ البرنامج بكفاءة.

[44] ريت الدولية (2020)، تقرير مناقشة مجموعة التركيز: نشاط الرصد والتقييم: جلسات توعية للرجال والفتيان مع رسائل إيجابية تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة في ماردين وكيليس 2-6 آذار/مارس 2020.

في الأردن، تم تنفيذ مراكز "الواحة" بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية في مختلف محافظات البلاد، في حين أن مراكز "الواحة" داخل مخيمي الأزرق والزعتري تم تنفيذها مباشرة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تطلب الأمر قدراً كبيراً من المناصرة من أجل أن تقنع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة التنمية الاجتماعية بفوائد هذا النموذج لتحقيق نتائج طويلة الأجل:

> *"استغرق الأمر الكثير من النقاش وبناء الثقة والمناصرة وتعزيز قدرتهم على فهم نهج [نموذج الواحة]. لأن نهجهم هو: "دعونا نمنح النقد مقابل العمل والتدريب على سبل كسب العيش؛ إنهم لا يحتاجون إلى كل هذه الأشياء الأخرى، لا يحتاجون إلى الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه' ... [ولكن] عليك أن تعالج القضايا المتعلقة بالأعراف الاجتماعية والعنف ورعاية الأطفال والنقل إذا كنت تريد الحصول على نتائج على المدى الطويل. لذلك بالنسبة لنا، لطالما كانت الميزانية حول [نهج] شامل... هذا أمر حاسم"* (مقابلة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

في تركيا، لم يتم تنفيذ مركز "صدى" بالشراكة مع الحكومة، ولكنه حصل على الدعم والتعاون من بلدية غازي عنتاب الكبرى. إن تشغيل مركز "صدى" هو أمر مكلف، ولكن نوعية الخدمات المقدمة كانت متناسبة مع التكلفة، بالنظر إلى هشاشة المستفيدات المستهدفات واحتياجاتهن المعقدة. تبلغ التكلفة التشغيلية السنوية لمركز "صدى" حوالي 500,000 يورو - مع ميزانية قدرها 1,004,505 مليون يورو للعامين الأولين. ويشمل ذلك أنشطة التوعية والإحالات، ولكن ليس التدريب الذي تقدمه منظمة العمل الدولية أو الأنشطة التي يقوم بها شركاء منفذون آخرون. وبالمقارنة، بلغت ميزانية الدعم المقدم إلى سبعة مراكز للعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق 000 700 يورو على مدى سنتين، في حين بلغت ميزانية مراكز "الواحة" الخمسة في الأردن 000 450 يورو على فترة تنفيذ البرنامج الممتدة لسنتين.

مع ذلك، كان مستوى الخدمات المقدمة في مركز "صدى" شاملاً وعالي الجودة وفريداً في تركيا، كما أنه برز بالمقارنة مع نظيريه في العراق والأردن. وتشهد شعبيته الهائلة والإفراط في الاشتراك في خدماته، ولا سيما بالنسبة لخدمات الدعم النفسي الاجتماعي، على الوظيفة الهامة التي أداها المركز. ليست الخدمات متعددة القطاعات المقدمة على هذا المستوى رخيصة، ولكنها مناسبة في سياق ظروف صعبة ومجموعة من الاحتياجات المعقدة لدى السكان المستضعفين. لكن، هناك سبب وجيه لإجراء مقارنة وثيقة أكثر بين أعمال ونتائج مراكز "الواحة" في الأردن ومركز "صدى"، من أجل تقييم كيفية جعل نموذج "صدى" أكثر يسراً وبالتالي تسهيل تكراره. كما تدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا حالياً مركزاً مصغراً مخصصاً للنساء فقط في إزمير، تم افتتاحه بدعم من حكومة اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.[45]

ينبغي أن يتم إدراج الدروس المستفادة من برنامج "مدد" في عملية بلورة حسابات الكفاءة في مراكز الخدمات الأساسية متعددة القطاعات المخصصة للنساء فقط. وفي حين أن فعالية التكلفة هي إحدى الاعتبارات، فإن الإنصاف وعدم ترك أي أحد خلف الركب هما أيضاً أمران أساسيان لحسابات القيمة مقابل المال، وهناك خطر من أن تؤدي محاولات خفض التكاليف إلى جعل المراكز أقل قدرة على الوصول إلى أكثر النساء استضعافاً ودعمهن من خلال تلبية الاحتياجات المعقدة للدعم النفسي الاجتماعي والمشورة.

كان اختيار شركاء التنفيذ ذوي الخبرة والخبرة التنفيذية ذات الصلة والمثبتة، عاملاً رئيسياً في كفاءة المراكز المخصصة للنساء فقط في جميع البلدان الثلاثة، مما يضمن استخدام الأموال بكفاءة وبشكل جيد. وقد تم نشر الموارد البشرية والمالية بكفاءة لتحقيق نتائج البرامج. وفي تركيا، قامت جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (أسام)، وهي منظمة غير حكومية وطنية لديها شبكة كبيرة وخبرة طويلة الأمد في إدارة المراكز المجتمعية، بضمان حسن سير عمل مركز "صدى" في غازي عنتاب.

[45] بدأ مركز إزمير بتلقي بعض التمويل المشترك لصندوق "مدد" الأوروبي منذ آب/أغسطس 2020.

النتيجة 10: كان للتأخيرات في إطلاق تنفيذ البرنامج في الأردن والقيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" في البلدان الثلاثة جميعها أثر على كفاءة تنفيذ البرنامج، ولكن تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها من إجراء تعديلات وتغييرات ضمنت تنفيذ البرنامج في الوقت المحدد وحسب الميزانية.

أثر التأخير في تنفيذ الأنشطة مدة 10 أشهر على كفاءة تنفيذ البرنامج في الأردن. وركزت التدابير التصحيحية على الحد من المشاكل الناجمة عن التأخير، ولكنها أسفرت عن آثار وخيمة على بعض الأنشطة المخطط لها مثل منصة حاضنة الأعمال، التي تأخرت كثيراً. كما عانت أنشطة ريادة الأعمال من تخلخل تسلسل الأنشطة غير أنها تمكنت من استدراك الوضع. وقد انعكست قيمة فرص ريادة الأعمال، بما في ذلك الأعمال التجارية المنزلية، خلال مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئين السوريين والمستفيدين الأردنيين. وأفادت نساء كثيرات حصلن على فرص بناء القدرات أنهن كن يرغبن في تلقي دعم إضافي لإنشاء أعمال تجارية خاصة بهن. وليس من الواضح لماذا لم تتحقق حاضنة الأعمال في العراق ولم تدرج لها ميزانية قط. أما في الأردن، فإن ذلك أضر بقدرة البرنامج على ربط أنشطته التدريبية وأنشطة النقد مقابل العمل من ناحية بفرص كسب العيش على المدى الطويل من ناحية أخرى، على الرغم من أن التركيز الشديد عموماً على ريادة الأعمال في البرامج العراقية قد عوض إلى حد ما الافتقار إلى حاضنة الأعمال.

أثرت جائحة "كوفيد-19" على تنفيذ بعض الأنشطة. لكن استطاعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استخدام تدابير مبتكرة لمواصلة بعض الخدمات الأساسية. في الأردن، تم تقديم الدعم في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الخط الساخن. وفي الأردن والعراق، تم تقديم المساعدات النقدية بدلاً من النقد مقابل العمل (على الرغم من أن ذلك جرى بعد إنجاز مكون النقد مقابل العمل في "مدد"، فلم يتم بتمويل من "مدد"). بعد اعتماد نموذج سلسلة الكتل التابع لبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ أنشطة النقد مقابل العمل في وقت سابق خلال البرنامج، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال هذا النموذج الذي يعمل عن بعد من مواصلة تقديم المساعدات النقدية للنساء في المخيمات حتى عندما لم يكن يُسمح لموظفيها بدخول المخيمات خلال الحجر الصحي الإلزامي جراء "كوفيد-19". وفي تركيا، أجرى مسؤولو الحماية والمحامون وعلماء النفس في مركز "صدى" مكالمات هاتفية للاطمئنان على النساء المعرضات للخطر. كما تم تحويل بعض فعاليات التماسك الاجتماعي إلى فعاليات عبر الإنترنت، وأدخلت مواضيع ترتبط بشكل خاص بتحديات الصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات إلزام البقاء في المنزل بسبب الجائحة.

النتيجة 11: تم رصد وتقييم أنشطة البرنامج وإنجازاته بشكل جيد عموماً، وتمخض البرنامج عن مجموعة من البيانات المفيدة حول تمكين النساء المستفيدات وقدرتهن على المرونة. غير أن الدراسات الاستقصائية للمستفيدين في المستقبل يمكن أن تستفيد من التدابير التقنية لتحسين مصداقية وموثوقية البيانات التي تولدها.

أتى برنامج "مدد" بالكثير من البيانات، بدءاً من الدراسات الاستقصائية لمستوى الرضا الخاصة بالشركاء المنفذين التي وزعت على المتدربين والمشاركين في ورش العمل، مروراً بتقارير الرصد الموجه نحو النتائج لصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)، ومذكرات المعلومات الفصلية، والتقارير المرحلية السنوية، وصولاً إلى التقارير المالية التفصيلية ونتائج الإطار المنطقي. على الصعيد الإقليمي، لم تكن الموارد البشرية المتاحة المخصصة لدعم مهام البرنامج الكبيرة في مجال الرصد والتقييم كافية (على الصعيد الإقليمي، تمت مهام الرصد والتقييم من خلال موظف واحد بنسبة 20 في المائة)، وستستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من زيادة الموارد من أجل توزيع عبء العمل المرتفع المتصل بالرصد والتقييم المطلوب لهذا البرنامج على نحو أفضل في جميع البلدان. وأشار المكتب الإقليمي التابع للهيئة إلى ضرورة تضمين عملية رصد برامج المرونة وتوحيدها بشكل أفضل في برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل عام.

في إطار رصد مخرجات البرامج ومحصلاتها، أجريت دراسة استقصائية صممتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقام بها شركاؤها المنفذون في البلدان الثلاثة، باتباع نهج الاعتيان الشرائحي العشوائي. عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء المنفذين ودعمت جهودهم. أجريت دراسات استقصائية أساسية ومتوسطة ونهائية، لا تشمل سوى المستفيدين، في كل من البلدان الثلاثة. وتم تسجيل البيانات الديمغرافية لأغراض الدراسة الاستقصائية الأساسية، وليس للدراسات الاستقصائية اللاحقة. وقد جرت هذه الدراسات بطريقة متعاقبة في البلدان الثلاثة، وآخرها كانت الدراسة الاستقصائية النهائية التركية التي أنجزت في صيف عام 2020. وفي الأردن، تشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مع منظمة "ريتش" في إعداد تقرير مستقل للرصد والتقييم، تضمن تقييماً لأثر أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطة الشركاء. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لتقرير تقييم الأثر.

استُخدمت البيانات المستمدة من اثنين من الدراسات الاستقصائية القُطرية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، لإعداد تقرير لقياس وتحليل مؤشر المرونة (RIMA) المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي للعراق (الذي أنجز في أيار/مايو 2020) وتركيا (أيلول/سبتمبر 2020). ولم يكن مدرجاً ضمن نواتج البرنامج المتوقعة، وقد تجاوز متطلبات الرصد، وتم تمويله باستخدام موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخاصة. ولذلك لم يتضمن التقييم استعراضاً لتقريري قياس وتحليل مؤشر المرونة (RIMA)، لكن تجدر الإشارة إلى أن مؤشر القدرة على المرونة المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي الذي تم إنشاؤه لهذه التقارير يوفر إمكانية توليد فهم أكثر شمولية لما تعنيه المرونة للمشاركين واستكشاف كيفية قياسه – ما يمكن أن يوفر قاعدة أقوى من الأدلة التي يمكن من خلالها تصميم تدخلات البرامج أو تعديلها في سياقات محددة.[46]

تستند نوعية التحاليل الكمية إلى نوعية البيانات التي جرى مسحها. وتشير الوثائق والمناقشات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى بذل جهود جيدة لوضع برنامج طموح للرصد الكمي. ويمكن أن يكون قيام الشركاء المنفذين بإجراء الدراسات الاستقصائية الأساسية والمتوسطة والنهائية، بدلاً من استخدام أخصائيين في التعداد، آلية مفيدة لإشراك الشركاء في جهود الرصد، وطريقة لإشراكهم في مناقشة النتائج وبرنامج نظرية التغيير. ومع ذلك، فهي أيضاً مهمة تعتمد على كثافة اليد العاملة ومضنية ومتخصصة. وقد أدى تقييم الدراسة الاستقصائية إلى بعض الهواجس بشأن مصداقية البيانات وموثوقيتها. ويمكن أن تستفيد الدراسات الاستقصائية المقبلة من مجموعة من التدابير التقنية المتصلة بأخذ العينات، وإدارة البيانات وبروتوكولاتها، ووضع مؤشرات مركبة لتحسين موثوقية البيانات. وترد في المرفق 11 قائمة بالتدابير المقترحة. ومن شأن بعض هذه الإجراءات أن تزيد من تكلفة الدراسة الاستقصائية (مثل إدخال التحليل الافتراضي إن أمكن أو إضافة دراسة استقصائية لما بعد البرنامج لتتبع مدى استدامة الأثر) ويتوقف ذلك على أن تتيح الجهات المانحة التمويل اللازم. وكبديل لذلك، إذا لم يكن هذا التمويل وشيكاً، فمن المهم أن يحدد تصميم الدراسة كيفية استخدام نتائجها، بحيث لا يتجاوز تحليل البيانات ما يمكن أن يدعمه تصميم الدراسة الاستقصائية. ومن الأهمية بمكان كذلك أن يكون عدد الموظفين المخصصين لأنشطة الرصد والتقييم متناسباً مع المهام التي يتطلبها تصميم البرنامج.

4.4 المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

موجز النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان: انسحبت مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان على التدخلات من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ، مع التركيز على معالجة عدم المساواة بين الجنسين على مستوى تمكين الفرد، وعلى المستوى العلائقي لتفاعل المرأة مع بيئتها، وعلى المستوى البنيوي من خلال المساهمة في معالجة العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تمكين المرأة. ومن بين المستويات الثلاثة (التي

[46] على الصعيد الإقليمي، خصصت الميزانية الوحيدة لجهود الرصد لمستشار الرصد والإبلاغ (SSA)، الذي كان يعمل بدوام جزئي بنسبة 20 في المائة.

توصف أيضاً بالمستوى الصغير والمتوسط والكلي للتمكين)، حقق البرنامج أكبر قدر من النجاح على المستوى الفردي والعلائقي إلى حد ما.

كان تركيز الأنشطة على المرأة فقط في مراكز تمكين المرأة مناسباً بالنظر إلى طبيعة وشدة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تمكين المرأة في سياقات المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء: نظراً لاستهداف البرنامج للسكان المستفيدين المستضعفين في إطار من القيم المجتمعية المحافظة للغاية والأبوية، فإن توفير أماكن آمنة للنساء فقط أمر أساسي بالنسبة لقدرة البرنامج على المساهمة في التمكين الاجتماعي للنساء المستفيدات.

أبرزت المناقشات مع المستفيدات التغييرات التي طالت أدوارهن المبنية على اساس النوع الاجتماعي - أي المشاركة بشكل أكبر في أدوارهن الإنتاجية في المجتمع إلى أبعد من أدوارهن الإنجابية - وبناء ثقتهن بأنفسهن وقيمتهن الذاتية. واستناداً إلى النتائج الإيجابية التي توصلت إليها الأنشطة التي تشرك الرجال في قضايا تمكين المرأة في العراق، فإن الدرس المستفاد هو إدراج المزيد من المبادرات الموجهة إلى الرجال في البرامج المقبلة.

النتيجة 12: نجح برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المساهمة في تمكين المرأة على المستوى الشخصي، وعلى المستوى العلائقي إلى حد ما للمستفيدين. تأتي التغييرات في العوائق الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً في صفوف اللاجئين والمجتمعات المضيفة ثمرة جهد طويل الأجل.

يعتبر مبدأ المساواة بين الجنسين حقاً أساسياً من حقوق الإنسان للنساء والفتيات في التمتع بحقوق متساوية وتحقيق إمكاناتهن الاقتصادية الكاملة. ويعد التمكين الاقتصادي، وهو هدف أساسي لبرنامج "مدد"، محورياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يتم التمكين الاقتصادي للمرأة على ثلاثة مستويات متمايزة:

i) المستوى الصغري أو الشخصي، حيث يمكن أن تظهر المعتقدات والأفعال الفردية الثقة والاستقلالية الشخصية وإمكانية الوصول إلى أشكال مختلفة من رأس المال (المالي والاجتماعي والثقافي).
ii) المستوى المتوسط، الذي يشير إلى المعتقدات والأفعال في العلاقات مع الآخرين في مجال التفاعل النسائي. في هذا البعد، يمكن ملاحظة التمكين العلائقي.
iii) المستوى الكلي، الذي يشير إلى سياقات وبنى مجتمعية ذات نطاق أوسع.

قد أدمج برنامج "مدد" بشكل عميق مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع جوانب تصميم البرامج وتنفيذها. وقد صمم البرنامج بطريقة تراعي السياق، مع مراعاة العقبات الهيكلية الكبيرة التي تعترض المساواة بين الجنسين في المجتمعات المحلية المضيفة وفي صفوف اللاجئين في العراق والأردن وتركيا. وقد سبق أن نوقشت هذه المسائل في القسم الأول من هذا التقرير، وهي تشمل بعض أدنى معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في العالم، والأدوار المبنية على أساس النوع الاجتماعي المحافظة، والافتقار إلى رعاية الأطفال، وعدم وجود دعم من الذكور من أفراد الأسرة لدخول سوق العمل، وخطر الاستغلال والتحرش الجنسيين في قطاع العمل غير النظامي. في العراق والأردن وتركيا، وصف المستفيدون في المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز قيود شديدة على قدرتهم على صنع القرار والتمكين الاقتصادي.

نظراً إلى هذه القيود الحادة في السياق، يعتبر نموذج المساحات المخصصة للنساء فقط أساسياً في إنجازات برنامج "مدد". في البلدان الثلاثة جميعها، وصفت النساء اللواتي تمت استشارتهن المراكز المخصصة للنساء فقط من حيث الحرية والتمكين وإبداء صوتهن.

"أعتقد أن الأماكن لها نوع اجتماعي والنوع الاجتماعي لمركز "صدى" هو المرأة. تكشف غرفة رعاية الأطفال وغرفة الرضاعة الطبيعية وغيرها من المزايا عن النوع الاجتماعي للمركز لحظة تدخل إليه. تشعر النساء اللواتي تأتين إلى هنا أنهن قادرات على التحدث بحرية عن مشاكلهن. لو كان نوع هذا المكان ذكراً لما استطعن إخبارنا بكل شيء" . (مندوبة اجتماعية، مركز "صدى").[47]

"نحن مرتاحون أكثر لفكرة أنه مركز للنساء فقط، بالطبع يحدث فرقاً كبيرًا بالنسبة لنا. لأنه على الأقل يمكننا التواصل بطريقة مريحة جداً، يمكننا أن نكون مرتاحين جداً في التحدث إلى مدرسينا والضحك وإطلاق النكات. ولكن لو كان هناك رجال، كان ليسبب ذلك الكثير من الحواجز وما كنا لنستفيد من التعليم بشكل جيد". (مناقشات مجموعات التركيز مع المشاركات في التدريب في مركز "صدى").

"أفضل شيء هو أن النساء بجانب بعضهن البعض يدعمن بعضهن البعض ويساعدن بعضهن البعض: هذا هو السبب الذي دفعني إلى القول إنه نموذج ناجح للغاية ولماذا نستفيد منه". (مناقشات مجموعات التركيز مع المشاركين في التدريب في مركز "صدى").

"أعتقد أن البرنامج كان فريداً من نوعه في هذا الصدد، وأعتقد أنه ليس من السهل حضور دورة مليئة بالرجال حيث لا يمكنك أن تتمتع بالحرية، ما كان ليسمح لي زوجي بحضور الدورة لو لم يكن برنامجاً للنساء فقط". (مقابلة موسعة، مستفيدة، العراق).

" لقد أثر ذلك كثيراً على حياتي، وازدادت ثقتي بنفسي، وقدرتي على اتخاذ القرارات في المنزل وخاصة في المسائل المالية، كما شجعني ذلك على التقدم بطلب للحصول على وظيفة في هيئة حكومية. لم أحصل على الوظيفة، ولكن على الأقل شجعني ذلك على التقدم بطلب لأن ثقتي بنفسي ازدادت". (مناقشات مجموعات التركيز، نساء أردنيات وسوريات، خارج المخيم، لاجئة سورية).

في تركيا، كان الجمع بين غايات التمكين (المحصلة الأولى) والتماسك الاجتماعي (المحصلة الثانية) من مَواطن قوة البرنامج من خلال نشر الوعي والتدريب على حقوق المرأة والتضامن ومهارات المرأة القياديةفي الفعاليات الثقافية وفعاليات التماسك الاجتماعي. وقد تم تدريس المهارات القيادية وتطبيقها عملياً في المراكز، مما أوجد حلقة تعزيز إيجابية بين ما تعلمه المشاركون من الناحية النظرية وكيف تم تشجيعهم للمساهمة في عمل المراكز وتيسير ذلك عملياً. وقد زودت مناقشات مجموعات التركيز والمشاركون في المقابلات فريق التقييم بالعديد من الأمثلة، التي غالباً ما كانت عفوية، حول كيف أنه لم يتم الإصغاء إلى المشاركات في المركز فقط، بل كانت آراءهن مهمة ويمكن أن تؤدي إلى تغييرات وتعديلات في مواضيع الدورات التدريبية، وطولها، وطرق تقديمها، من أجل تلبية احتياجاتهن واهتماماتهن على نحو أفضل. وفي مركز "صدى" في غازي عنتاب، ساهمت لجنة نساء الغد أيضاً في التخطيط لأنشطة التوعية والمشاركة المجتمعية وتنفيذها.

"جعلني التدريب والعمل أكثر ثقة بنفسي وساعداني على أن أصبح قائدة. كما مكنناي من التواصل بثقة مع الرجال. أثرا على شخصيتي أكثر من مهاراتي، وأنا سعيدة حقاً بذلك". (مقابلة موسعة، مستفيدة من النقد مقابل العمل، الأردن).

---

[47] UN Women (2020): "Zeynep Denli: Women support women. We understand and empower each other", 18 August, link.

كما هو موضح في النتيجة 7، كان لنموذج المركز المخصص للنساء فقط أثر كبير على التمكين على المستوى الفردي والشخصي: حيث شعرت النساء بمزيد من الثقة والاستقلالية الذاتية. كما أثر على تمكين المرأة العلائقي، حيث وصفت المستفيدات كيف تفاعلن بشكل أفضل مع أسرهن وأطفالهن، وشعرن بأنهن يحظين بالمزيد من الاحترام ويتم الإصغاء إليهن أكثر.

النتيجة 13: يعتبر رفع الوعي لدى الرجال والاعتراف بالدور الذي تؤديه المرأة في المجال الخاص أمر أساسي عند العمل على تمكين المرأة، ولكنه يتطلب التزاماً طويل الأجل ويلزم إدماجه في تصميم البرامج.

خلافاً للأثر التمكيني للتدخلات من خلال المراكز المخصصة للنساء فقط، كانت جهود البرنامج الرامية إلى التوعية حول منظور النوع الاجتماعي للرجال محدودة نسبياً من حيث نطاقها وتأثيرها على حد سواء ولا سيما في الأردن وتركيا. أظهرت البرامج الأكثر طموحاً إلى حد ما في هذا المجال في العراق الأثر الإيجابي المحتمل للعمل مع الرجال لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمعات التي تكون فيها الأعراف الأبوية قوية.[48]

تعتبر زيادة وعي الرجل حيال الدور الذي تؤديه المرأة في المجال الخاص والاعتراف به أمراً أساسياً عند العمل على برامج تمكين المرأة.[49] ولا يمكن للبرامج التي تعمل فقط على دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة في المجال العام دون معالجة أوجه عدم المساواة التي تحدث في المجال الخاص أن تسهم على نحو سليم في تحقيق المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، أبرزت مناقشات مجموعات التركيز مع المستفيدين من أنشطة النقد مقابل العمل الأردنيين والسوريين أن نقص فرص العمل في المناطق الواقعة خارج العاصمة الأردنية قد تفاقمت بالنسبة للنساء بسبب القيود الأبوية على عمل المرأة. ومن ثم، فإن معالجة النظام المبني على أساس النوع الاجتماعي "الطبيعي" في المجالين الخاص والعام أمر ضروري لتحقيق أثر مستدام. ويؤكد هذا الاستنتاج نتائج مماثلة في تقرير الرصد الموجه نحو النتائج لصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) بشأن برنامج "مدد" في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

4.5 الإستدامة

موجز إستنتاجات الاستدامة: تعتبر النتائج على مستوى المستفيدين الأفراد هامة ومن المرجح أن تكون مستدامة. وفي العراق، أفادت بعض النساء المستفيدات عن تحسن ظروفهن الاقتصادية على المدى البعيد، في حين أن النقد مقابل العمل والتحويلات النقدية في الأردن وتركيا كانت مهمة لتمكين المستفيدين من تخطي المصاعب التي فرضها الإغلاق العام جراء جائحة "كوفيد-19". في البلدان الثلاثة جميعها، وصفت النساء كيف أن التدريب على المهارات والدعم العاطفي الذي تلقونه من البرنامج قد جعلهن يشعرن بأنهن أقل عزلة وأكثر ثقة وقدرة وتمكين.

أصبح العمل الجاري الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم العمل الإنساني المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ومنظور النوع الاجتماعي مندمجاً بشكل جيد في آليات التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني، ومن المرجح أن تستمر نتائجه وتأثيره في هذه الآليات. ومن المرجح أن يكون لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية أثر دائم في البلدان الثلاثة.

[48] United Nations General Assembly (19 April 2018) Review of promising practices and lessons learned, existing strategies and United Nations and other initatives to engage men and boys in promoting and achieving gender equality, in the context of eliminating vioelce against women, link

[49] Nasser-Eddin, N. (2014) *Negotiated Masculinities: The Case of Iraqi Refugees in Jordan*, link

يعتبر نموذج الخدمات متعددة القطاعات من خلال مراكز مخصصة للنساء فقط مثالاً على الممارسات الفضلى، ولكنه نوع معقد ومكلف نسبياً من أنواع التدخلات التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم الجهات المانحة. وعلى الرغم من إنجازات مركز "صدى" في تركيا، إلا أنه لن يتمكن من إبقاء أبوابه مفتوحة بعد شهر شباط/فبراير 2021، في حين يبدو أن البرنامج في الأردن سيستمر مع المرحلة الثانية.

النتيجة 14: من المرجح أن تكون استدامة نتائج المرونة على المستوى الشخصي والعلائقي بالنسبة للمستفيدين الأفراد مرتفعة، وإن كان ذلك في سياق تواجه فيه أهداف التمكين الاقتصادي على المستوى البنيوي معركة شاقة.

تم تنفيذ برنامج "مدد" في سياق تدهور البيئة الاقتصادية والسياسية للاجئين في البلدان المضيفة الثلاثة، مع تسارع الصعوبات الاقتصادية بسبب جائحة "كوفيد-19". وفي تركيا، كشفت الدراسة الاستقصائية النهائية للبرنامج، التي أجريت أثناء الإغلاق الذي فرضته جائحة "كوفيد-19"، أن الغالبية العظمى من المجيبين أفادوا بأن حالتهم الاقتصادية قد تدهورت في الأشهر الستة الماضية. وأفاد الباقون بأنها بقيت على حالها. ولم يبلغ سوى مجيب واحد عن حدوث تحسن. ولا يمكن فهم ذلك على أنه يعكس جودة أو تأثير برنامج "مدد" في تركيا. وتتماشى الظروف المتدهورة للمستفيدين مع ما جاء به التقييم المبني على أساس النوع الاجتماعي السريع في إطار جائحة "كوفيد-19" في تركيا الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتوقعات الاقتصادية في تركيا وفق البنك الدولي، التي تشير إلى توقع انكماش الاقتصاد بنسبة 3.8 في المائة وارتفاع الفقر بشكل كبير في عام 2020.[50،51]

لم يكن للتقييم تحليل افتراضي يسمح بمقارنة النتائج بالنسبة لفئة المستفيدين مع عينة مقارنة من غير المستفيدين، ولكن الأدلة النوعية المستقاة من المقابلات ومجموعات التركيز تشير إلى أن الدخل من المنح الدراسية التدريبية وغيرها من أشكال الدعم المقدم من البرنامج ساعد بعض المستفيدين خلال الإغلاق العام، ولكن البرنامج لم يتمكن من إدخال العديد من المستفيدين في أنشطة مستدامة مدرة للدخل. وفي تركيا، نجد استثناءً ملحوظاً هو التعاونية النسائية، التي أنشأتها حوالي 50 متدربة في مركز "صدى"، التي تلقت دعم غرفة الصناعة في غازي عنتاب والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والتي من المتوقع أن تواصل تقدمها بعد انتهاء تمويل برنامج "مدد". كما تم إطلاق مبادرة صغيرة في مجال البستنة في غازي عنتاب بمشاركة 100 مستفيد (من الذكور والإناث) خلال الإغلاق العام، مما أسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المعيشية.

تعقد تحقيق أهداف التمكين الاقتصادي للبرنامج في تركيا بسبب العدد الكبير من النساء المعرضات للخطر بين السكان المستفيدين، اللواتي كان تقديم الخدمات متعددة القطاعات لهن ذات فائدة خاصة، ولكن من الصعب تحقيق نتائج في مجال التمكين الاقتصادي وسبل العيش الأكثر أماناً بالنسبة لهن.

كان الوضع الاقتصادي الذي أبلغ عنه بالنسبة للمستفيدين أفضل في العراق، حيث أفاد عدد أكبر من المجيبين على الدراسة الاستقصائية بأنهم أقل لجوءاً إلى آليات المواجهة السلبية ويمكنهم الحصول على فرص توليد الدخل. بيد أن توقعات البنك الدولي الاقتصادية للبلد مثيرة جداً للقلق. وتشير تقديراته إلى أن حوالي 5.5 مليون عراقي سيقعون فريسة الفقر بسبب الضربة

[50] UN Women, *The economic and social impact of COVID-19 on women and men; rapid gender assessment of COVID-19 implication's in Turkey,* link.

[51] World Bank (2020), "Turkey economic monitor: adjusting the sails", 11 August, link.

المزدوجة لانهيار أسعار النفط وتأثير جائحة "كوفيد-19".[52] وسيؤثر ذلك أيضاً على فرص العمل وتوليد الدخل للاجئين والمشردين داخلياً. غير أن تركيز برنامج "مدد" على مهارات قابلية التوظيف وريادة الأعمال ساعد على إعداد المستفيدين لتوليد دخلهم الخاص. واستناداً إلى المقابلات ومجموعات التركيز وبيانات الدراسات الاستقصائية، يخلص التقييم إلى أنه على الرغم من الانكماش الاقتصادي في العراق، فقد أسهم البرنامج في مرونة الأسر المعيشية بشكل عام، وهو أمر من المتوقع أن يستمر بعد سحب التمويل. وقد أحسن البرنامج الاستفادة من "تأثير كرة الثلج" من خلال تشجيع المستفيدين على تعليم الآخرين ما تعلموه طوال فترة تدريبهم. مما أسهم في تحقيق كفاءة البرنامج، في نشر بناء القدرات بما يتجاوز المستفيدين المباشرين، وفي استدامة النتائج من خلال تعزيز مهارات وتعلّم "المدربين المستفيدين".

من بين الاقتراحات الرامية إلى تعزيز استدامة النتائج التي تنجم عن هذا النوع من البرامج في المستقبل، إيلاء اهتمام وثيق أكثر لمعايير مستوى الالتحاق والتقدم، وتكييف التدريب بشكل أفضل مع المهارات التي يتمتع بها المستفيدون الأفراد. وأشار بعض المستفيدين في العراق وتركيا إلى فقدان الزخم بسبب كيفية تنفيذ البرامج على مراحل، بينما عانى آخرون - لا سيما بين النساء الأكثر عرضة للخطر في مركز "صدى" - لمواكبة الأنشطة على مستوى المبتدئين. ولكن بما أن حجم الأنشطة التدريبية لبرنامج "مدد"، مقارنة بالبرامج الأخرى، صغير نسبياً، فإن وجود مستويات كافية من الأنشطة في نفس الوقت لتحقيق هذا النهج الفردي سيكون أمراً صعباً.

في الأردن، لا تزال فرص العمل طويلة الأجل للنساء ضعيفة، لكن المستفيدات قدرن كثيراً المكاسب المالية من مشاركتهن في أنشطة النقد مقابل العمل. تمكنت بعض النساء السوريات من تغطية تكاليف تعليم أطفالهن في سوريا من خلال الدخل الذي حصلن عليه:

> "*دفعت جزءاً من تعليم ابني من المال الذي حصلت عليه من عملي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة*"
> (مناقشات مجموعات التركيز، لاجئات أردنيات وسوريات، خارج المخيم، امرأة أردنية).

ويعتقد آخرون أن فرص النقد مقابل العمل والتنسيب الوظيفي من شأنها أن تسهل حصولهم على فرص العمل في المستقبل. وساعدت الأنشطة المدرة للدخل المستفيدين خلال الإغلاق العام بسبب جائحة "كوفيد-19":

> "*لقد فقدنا دخلنا، لكن عملي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ساعدنا على تغطية جميع احتياجاتنا في ذلك الوقت*" (مناقشات مجموعات التركيز، نساء سوريات وأردنيات، مستفيدات من النقد مقابل العمل، خارج المخيم).

لو لم تسقط خطط حاضنة الأعمال أو تتأخر في العراق والأردن، لكانت تحسنت آفاق انتقال المستفيدات إلى أنشطة مدرة للدخل لحسابهن الخاص.

النتيجة 15: يكمن الأثر المستدام الأهم للبرنامج على المستوى الفردي، في البلدان الثلاثة، في القدرة على المرونة المحددة على نطاق أوسع (بدلاً من التمكين الاقتصادي) على شكل تعزيز التنمية الذاتية للمستفيدات، ومهاراتهن في المواجهة والثقة وشبكات الدعم.

[52] World Bank (2020), "Iraq economic monitor, Fall 2020: Protecting vulnerable Iraqis in the time of a pandemic, the case for urgent stimulus and economic reforms" 11 November, link.

عرضت المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز في البلدان الثلاثة أمثلة عديدة من المستفيدين على الطريقة التي أتاحت لهم بها أنشطة البرنامج فرصة اكتساب المعرفة والتواصل مع الناس، بعد أن كانوا معزولين في السابق. وبالنسبة لمعظم المستفيدين، لا يرتبط الأثر الدائم للبرنامج مباشرة بالدخل، ولكن يمكن أن يدرج في خانة القدرة على المرونة الأوسع نطاقاً، وهي القدرة على مواجهة الشدائد والشعور بالتمكين والمرونة. وأشار المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز إلى أن المراكز المخصصة للنساء فقط هي التي أنشأت أماكن تستطيع فيها النساء بناء الصداقات وإسماع صوتهن. وقد كان محط تقدير كبير، ولا سيما بين الفئات الأكثر استضعافاً. وقد عرضت سيدة سورية تعيش في مخيم للاجئين في الأردن وضعها:

> *"أنا أرملة وكان ابني بعمر 10 سنوات فقط، لذلك، كان لديّ خوف من التعامل مع المجتمع الجديد، ولكن ذلك تبدّل بعد انضمامي إلى مركز الواحة. أتواصل مع أناس من خلفيات متنوعة، لقد أصبحت أكثر إيجابية، وأكثر تنظيماً من حيث إدارة الوقت. من الناحية المالية، أصبح الوضع أفضل، أشعر أنني أقوى، وكل هذه الأمور تنعكس على قدرتي على التواصل مع الناس، وعلى التعامل مع أطفالي، أصبحت أكثر انخراطاً في المجتمع".* (مناقشات مجموعات التركيز، النقد مقابل العمل، داخل المخيم، نساء سوريات).

أشارت المشاركات من البلدان الثلاثة إلى أن زيادة ثقتهن بأنفسهن ومهاراتهن في المواجهة غيرت حياتهن الأسرية وكيفية تفاعلهن مع أطفالهن. في العراق، قالت إحدى المستفيدات إنها كانت "تشعر بالحزن والاكتئاب بسبب البطالة" (مشاركة في مقابلة جماعية) ولكن بعد قضاء بعض الوقت في التدريب، تغير مزاجها وأصبحت سعيدة، مما كان له أثر إيجابي عليها وعلى عائلتها. وفي تركيا، قالت لنا إحدى المشاركات السوريات في مناقشات مجموعات التركيز التي شاركت في أنشطة التماسك الاجتماعي إن الجلسات "كانت مفيدة جداً بالنسبة لنا شخصياً لأنها سمحت لنا بفهم كيفية التعامل مع هذا العنف الأسري بشكل أفضل، وكيفية معاملة الأطفال بشكل أفضل، وكيفية إدارة الإجهاد الذي نمر به بطريقة فيها مواجهة أكثر". وفي الأردن، لاحظت إحدى المشاركات في مناقشات مجموعات التركيز كيف أن أنشطة النقد مقابل العمل جعلتها تدرك أهمية أن تكون بناتها مستقلات مالياً. وكونها منتجة، اكتسبت أيضاً مكانة اجتماعية داخل أسرتها، لأنها تساهم في نفقات الأسرة. خلال مناقشات مجموعات التركيز مع المستفيدين من التنسيب الوظيفي، أوضحت امرأة سورية أنه "الآن تعاملنا عائلاتنا بشكل مختلف، يحترموننا أكثر، يقدرون جهودنا" (مناقشات مجموعة التركيز، التنسيب الوظيفي، امرأة سورية).

قالت لنا المستفيدات من أنشطة النقد مقابل العمل من اللاجئين الأردنيين والسوريين في الأردن إن الأنشطة قربتهم من بعضهن البعض. وذكرت مشاركة أردنية أنهن تمكن من تشارك العادات مع نظرائهن السوريات وطوّرن صداقات معهن "ما زالت قائمة". وقالت إحدى المستفيدات وهي تسلط الضوء على الشبكات التي تم تطويرها بين النساء الأردنيات والسوريات من خلال التفاعل في البرنامج "عندما تركت عملي في مركز [الواحة]، شعرت بأنني فقدت عائلتي مرة أخرى، وكان أولها عندما غادرت سوريا، والآن عندما غادرت المركز" (مناقشات مجموعات التركيز، نساء أردنيات ولاجئات سوريات، خارج المخيم، امرأة سورية).

في تلخيص لإنجازات الاستدامة على المستوى الفردي، ساهم برنامج "مدد" في بناء رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للنساء المستفيدات حتى تتمكن من المرونة في وجه الأزمات والضغوط. ومع ذلك، فإن الانتقال من التدريب وفرص توليد الدخل القصيرة الأجل إلى الاندماج في القطاع الاقتصادي على المدى الطويل لا يزال يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للنساء من اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة في جميع أنحاء المنطقة.

النتيجة 16: اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور قوي في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية، في البلدان الثلاثة وعلى المستوى الإقليمي، حيث عملت على تعزيز العمل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي. من المرجح أن يستمر هذا الأثر، بفضل عناصر بناء القدرات والتدريب في البرنامج.

في العراق، كان نشاط بناء القدرات مع المنظمات المجتمعية "ذات جودة وفعالية" (مشارك في المقابلات الجماعية من منظمات المجتمع المدني) وجعل المنظمات المحلية الأصغر في وضع أفضل لمواصلة تقديم الدعم للنساء المستضعفات. غير أن التقييم وجد أنه كان يمكن إتاحة فرصة أكبر للمنظمات الوطنية والمحلية للمشاركة منذ البداية في تصميم تدخلات البرنامج، بما في ذلك المخرجات والأنشطة المرتبطة به. وربما كان هذا التعاون المبكر مع فريق مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليعزز شعوراً أكبر بالملكية، مما قد يؤدي إلى مستوى أعلى من الالتزام باستدامة البرامج على المدى الطويل.

في تركيا، من المرجح أن يكون لدعم المنظمات النسائية الشعبية أثر مستدام. وتبرز التعاونية النسائية في مركز "صدى" بوصفها إنجازاً مهماً مع إمكانية كبيرة بأن تستطيع الاستمرار من تلقاء ذاتها. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى لجنة نساء الغد، التي أنشأها المستفيدون من مركز "صدى" بدعم من المركز. من خلال الإرشاد والتدريب ومبادرة النساء أنفسهن، قامت اللجنة ببناء قدرتها على المساهمة في عمل مركز "صدى"، وترتيب فعاليات التوعية والتماسك الاجتماعي، وتوجيه ودعم النساء الأخريات في المركز.

في الأردن وتركيا، يمكن أيضاً رؤية الاستدامة في المواد المعرفية التي تم إنتاجها من خلال البرنامج، مثل الأدلة التي أنتجتها الشبكة القانونية للنساء العربيات وتستخدم لتدريب المهنيين العاملين في مجال العدالة في الأردن؛ والبحوث التي أنتجتها مؤسسة "ريتش" عن النوع الاجتماعي وسبل كسب العيش في الأردن؛[53] والمواد التدريبية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا من أجل ورش العمل حول الاستجابة الإنسانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي للمستجيبين الأوائل في المجال الإنساني. وفي الأردن، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ مراكز "الواحة" خارج المخيمات بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، مما دعم الملكية الوطنية للبرنامج إلى حد بعيد وبالتالي استدامة هذه المراكز.

النتيجة 17: يوجد مشكلة عامة في استدامة الخدمات التي تركز على اللاجئين والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الجهات المانحة الدولية في جميع أنحاء المنطقة. إن تكلفة الخدمات متعددة القطاعات المقدمة من خلال المراكز المخصصة للنساء فقط وتعقيداتها تطرح مشكلة في الاستدامة على الرغم من النتائج الهامة التي أتى بها هذا النموذج.

في الأردن، في حين وجد التقييم أن الالتزام بأنشطة البرنامج وملكيتها كان قوياً بين الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، فإن نموذج تقديم الخدمات متعددة القطاعات من خلال المراكز المخصصة للنساء فقط لا يزال يعتمد على استمرار التمويل من الجهات المانحة الدولية. إن توفير الخدمات للنساء اللاجئات من المجتمع المضيف يساعد على استمرار الدعم من أصحاب المصلحة في الحكومة الأردنية، ولكن ليس هناك بعد من استعداد لتولي مسؤولية التمويل. لكن تعززت الملكية الوطنية لهذا النموذج في الأردن من خلال الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ المراكز خارج المخيمات. ومن المحتمل أن تكون قد ساهمت هذه الشراكة في استدامة الخدمات أكثر في الأردن مقارنة بالبلدان الثلاثة التي نفّذت فيها.

في العراق، يمكن أن يتمتع البرنامج باستدامة أكبر في المستقبل عند التركيز بشكل أكبر على الخدمات والفرص اللائقة المدرة للدخل التي تستهدف النساء من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك النازحين على قدم المساواة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى خلق شعور أقوى بالملكية والدعم لهذا النوع من البرامج في صفوف المجتمعات المضيفة، وبالتالي يمكن أن يساعد على الحصول على التمويل للبرامج المستقبلية.

[53] طبق الدليل تحليلاً جنسانياً للقوانين الأردنية يسلط الضوء على الثغرات التي ينبغي معالجتها لحماية المرأة من التمييز.

في تركيا، يشكل ارتفاع تكلفة مركز "صدى" عائقًا أمام الاستدامة، رغم أنه مضمون إلى حد كبير نظرًا إلى مستوى الخدمات المقدمة والاحتياجات المعقدة للنساء المستضعفات اللواتي يدعمهن. لكن يتمثل أحد الآثار المحتملة على المدى الطويل لمركز "صدى" في عرض ما يمكن عمله. وقد يكون لذلك أثر طويل الأجل على البرامج الإنسانية، وإن لم يكن بالضرورة في سياق تركيا.

ثمة تعقيد إضافي في حالة تركيا وهو أن مركز "صدى" لم يُسمح له بموجب القانون بتقديم خدمات نفسية اجتماعية أو استشارية للمواطنين الأتراك. وتتمثل أولوية الحكومة التركية في توفير الخدمات للجميع، وليس استهداف فئات محددة من اللاجئين. وتتجه الأمور نحو مركزية الخدمات، مع انخفاض التمويل الذي يمر عبر البلديات. ولن يعمل صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) بعد الآن في تركيا، وسيركز مرفق الاتحاد الأوروبي على تقديم منح مباشرة إلى وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، لتمويل مراكز الخدمات الاجتماعية التي تديرها الحكومة. وبموجب المنحة المباشرة، سيدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً ملاجئ النساء ومراكز منع العنف ورصده، ووحدات حماية الطفل، ومراكز المسنين/المعوقين من أجل زيادة قدرة الحكومة على توفير الخدمات الوقائية والحمائية.

لا تقتصر مراكز الخدمات الاجتماعية على النساء فقط ولا تقدم الخدمات متعددة القطاعات من نقطة خدمات واحدة. ولا يعكس ذلك نوعية مركز "صدى". وقد تغيرت الأولويات، مما أدى إلى أن استمرار تمويل مركز "صدى" أصبح أكثر صعوبة مما كان متوقعاً في بداية البرنامج، وسيعتمد على إيجاد جهات مانحة دولية، حيث ليس مطروحاً حالياً خيار نقل المركز إلى الجهات الحكومية الوطنية أو البلدية. وستواصل التعاونية النسائية عملها بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وغرفة صناعة غازي عنتاب، وهو إنجاز هام.

كانت تحديات استدامة مركز "صدى" واضحة ومعروفة منذ مرحلة تصميم هذا البرنامج. وكان من الممكن التخطيط أكثر في مرحلة التصميم لإعطاء خيارات تتجاوز الانقسام بين أن يبقى المركز مفتوحاً أو يتم إغلاقه. ويمكن أن يشمل ذلك الحفاظ على عناصر هامة من نقاط قوة مركز "صدى" في إطار خفض تدريجي لأنشطة المركز وتكاليفه.

4.6 التواصل والمرئية

طُلب من فريق التقييم استعراض خطة التواصل والمرئية لبرنامج "مدد". ويمكن الاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً لأنشطة البرنامج الواسعة في مجال التواصل والمرئية في المرفق 12.

النتيجة 18: كان برنامج "مدد" فعالاً في إدراج مجموعة واسعة من العناصر لضمان ظهور الاتحاد الأوروبي بشكل قوي، وعكست أنشطته المتعلقة بالتواصل والمرئية الممارسات الفضلى، حيث كانت تضمن المشاركة والشمولية من جانب الشركاء والمستفيدين على حد سواء.

كان لدى برنامج "مدد" خطة نشطة للتواصل والمرئية واستخدم مجموعة متنوعة من الوسائط لضمان ظهور قوي للبرنامج والجهات المانحة. وشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي، وأشرطة الفيديو، وصحائف الوقائع، والبيانات الصحفية، والتقارير التي تستهدف جمهوراً متنوعاً. وتم عرض لافتة البرنامج، التي تجمع بين الهوية البصرية للبرنامج وعلامة الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الفعاليات والزيارات والأنشطة. كما تم تنظيم فعاليات لمرئية البرنامج بالاشتراك مع بعثات الاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة في البرنامج في العراق والأردن وتركيا. وجمعت بين منظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والشركاء الإنمائيين والمستفيدين للمشاركة في أنشطة البرنامج. وتم توثيق الزيارات الميدانية التي قامت بها الجهات

المانحة والشركاء الآخرون ونشرها على نطاق واسع من خلال صفحة البرنامج على الإنترنت وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي.[54]

تم تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية يحمل علامة "مدد" يضم صور المستفيدين من البرنامج وعرضه خلال فعاليات مثل "النقاش الرفيع المستوى حول أثر الأزمة السورية على النساء والفتيات في سوريا والبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين" - اجتماع قبل مؤتمر بروكسل الثالث في عمَّان في 26 شباط/فبراير 2019 وفي العشاء المشترك للاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بروكسل في 13 آذار/مارس 2019. كما تم إنتاج شريط فيديو من الرسوم المتحركة مدته 3 دقائق يعرض البرنامج وتم نشره من خلال الموقع الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي الفعاليات ذات الصلة بالبرنامج. كما استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منافذها الحالية لوسائل التواصل الاجتماعي (على المستويات الوطنية والإقليمية والمقر الرئيسي) لنشر المعلومات عن البرنامج من خلال قناة المكتب الإقليمي للدولي العربية على يوتيوب، ومواقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الإنترنت، وصفحاتها على فيسبوك، وحساباتها على تويتر، وقنواتها على يوتيوب. تمت استضافة صفحة برنامج "مدد" التابع للاتحاد الأوروبي كصفحة فرعية على موقع المكتب الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الإنترنت. كما استضافت المواقع الإلكترونية للمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمكتب القطري الأردني صفحة فرعية للبرنامج. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشر جميع محتويات التواصل والمرئية من خلال مختلف قنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك حسابات المكتب الإقليمي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، والأردن، والعراق، وتركيا، وبروكسل على فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وفليكر.[55]

وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة للتواصل والمرئية وفقاً للإرشادات التوجيهية لبرنامج "مدد" التابع للاتحاد الأوروبي لضمان مواءمة أنشطة التواصل والمرئية مع متطلبات صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)، ولتكون مدروسة جيداً، وتشمل جوانب مثل استهداف الجماهير المناسبة، وإيصال الرسائل المناسبة، وتنفيذ الأنشطة بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب. تملك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة واسعة من الإرشادات حول وسائل التواصل الاجتماعي وسياسة المناصرة، فضلاً عن أدوات "الكيفية" (مثل "كيفية التغريد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة" و"كيفية نشر المواضيع على صفحات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإقليمية أو القُطرية على فيسبوك).

عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورش عمل لإطلاع الشركاء على التواصل والمرئية والإرشادات التوجيهية الخاصة ببرنامج "مدد" التابع للاتحاد الأوروبي. وأكدت مجموعة من المقابلات التي أجريت مع المخبرين الرئيسيين أن الشركاء كانوا على علم تام بالإرشادات التوجيهية وكيفية الامتثال لها. على سبيل المثال، أشار شريك من منظمة غير حكومية أردنية إلى أن "هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظمت تدريبًا للشركاء حول كيفية ضمان ظهور الجهة المانحة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. حضره زميلي، وكان مفيداً جداً – لقد اتبعوا واتبعنا دائماً الإرشادات التوجيهية". وذكر ممثل آخر عن جهة شريكة أخرى أنه "من الجيد حقاً أن تتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأنظمة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وأن تحافظ في الوقت نفسه على معايير خصوصية المرأة ولا تجبرنا على كتابة شيء بطريقة لا نرضى بها".

نسقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق مع صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) وبعثات الاتحاد الأوروبي في البلدان المستهدفة وكذلك مع مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع في تنفيذ جزئية التواصل

54 تجدر الإشارة إلى أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمرأة في مجال التواصل والمرئية موثقة في: المرفق "هـ"- البرنامج: تعزيز مرونة النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة في العراق والأردن وتركيا. خطة عمل التواصل كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2019.

55 التقرير المرحلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المقدم إلى الاتحاد الأوروبي. الفترة المشمولة بالتقرير: 1 شباط/فبراير 2018 - 31 كانون الثاني/يناير 2019.

والمرئية من البرنامج. وكفل تدريب الشركاء على خطة البرنامج المتعلقة بالتواصل والمرئية والإرشادات التوجيهية للاتحاد الأوروبي ومتطلباته تنفيذ الأنشطة وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي ومتطلباته. وأكدت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة أن الشركاء تلقوا التدريب وأنهم على علم تام بمعايير التواصل والمرئية التي وضعها صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) وإرشاداته التوجيهية، وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمنت ظهور الجهات المانحة في جميع الفعاليات.

كان استخدام مجموعة واسعة من الأدوات لاستهداف مختلف الجماهير مهماً أيضاً لأنه يضمن الوصول إلى أكثر الذين يصعب الوصول إليهم ويظهر جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة "بعدم ترك أحد خلف الركب" في أنشطتها في مجال التواصل والمرئية. وبوجه عام، لاحظ أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات ظهور البرنامج، بما في ذلك الجهات المانحة بشكل قوي. وقال أحد الأشخاص من إحدى المنظمات الدولية المشاركة في البرنامج في مقابلة أجريت معه: "أعتقد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد قامت بعمل جيد من حيث تواجدها على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت بشكل فعال وتمكنت من الوصول إلى الناس على نطاق واسع لأن الكثير من الناس في العراق يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات" (مندوبة، منظمة دولية). كما أن استخدام هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنافذ التواصل القائمة مهم أيضاً لتعظيم التوعية وبروز الاتحاد الأوروبي. وقد كان مركز "صدى" معروفاً جيداً بين أصحاب المصلحة، بسبب المناصرة النشطة على وسائط التواصل الاجتماعي وفي وسائط الإعلام التقليدية وفي الفعاليات. وكان المركز يستقبل باستمرار الوفود ووسائل الإعلام التي تأتي للزيارة. ركزت أنشطة الترويج على المشاركات وعرضت البرنامج من منظورهن، على سبيل المثال في سلسلة المقالات "على حد تعبير..."، التي تحدد التحديات والإنجازات التي حققتها المرأة في البرنامج بكلماتها الخاصة.[56]

[56] See e.g. *In the words of Safiye Mustafa: 'UN Women's SADA resilience centre transformed my dreams into real plans'*, 2nd May, link.

5 الاستنتاجات

يعرض هذا القسم مجموعة من الاستنتاجات المستخلصة من النتائج الـ 18 التي خلص إليها التقييم. وبدلاً من تكرار النتائج، يجمع بين الأدلة والتحاليل عبر معايير التقييم المتصلة بالملاءمة والفعالية والأثر والكفاءة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والاستدامة.

5.1 الاستنتاج 1: كان للتدريب والأنشطة المقدمة في البيئة الآمنة والداعمة للمراكز المخصصة للنساء فقط أثر مستمر على التمكين الشخصي والعلائقي والقدرة على المرونة (على المستويين الصغير والمتوسط).

إن قيمة برنامج "مدد" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لا جدال فيها. إنه برنامج مبتكر وشديد الصلة بالأولويات الإقليمية والوطنية لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. يستجيب بطريقة تراعي السياق للاحتياجات الأساسية للفئات المستفيدة المستهدفة، وقد نجح في الوصول إلى النساء اللواتي يصعب الوصول إليهن والمستضعفات، مع توفير الخدمات متعددة القطاعات، بما في ذلك في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال الاختيار الدقيق للمواقع والشركاء الوطنيين، والعمل مع منظمات المجتمع المدني النسائية الشعبية، وتنظيم أنشطة التوعية المجتمعية. وقد كان البرنامج ذا قيمة كبيرة بالنسبة للمستفيدات. ساهم البرنامج في تحسين آليات المواجهة والوضع الاقتصادي للمستفيدين على المدى القصير، مما سمح بالإنفاق على الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمدارس للأطفال، وتخطي الأشهر الصعبة جراء الإغلاق والقيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19".

على المدى الأطول، كان للبرنامج الذي مزج بين التدريب على سبل كسب العيش وفرص العمل، والتدريب اللغوي (في تركيا)، وورش العمل حول المهارات الحياتية وحقوق المرأة، وأنشطة التضامن والتماسك الاجتماعي للمرأة في بيئة آمنة وداعمة للنساء فقط، أثر مستدام على التمكين الشخصي والعلائقي للمستفيدات، كما وصفه العديد من المجيبين في المقابلات ومجموعات التركيز. وفيما يتعلق بالتمكين الشخصي، أبلغت المستفيدات عن تحسن حالتهن النفسية، وشعورهن بالقدرة على مواجهة المشاكل والشدائد، والثقة بالنفس، والإيمان بقدرتهن على العمل وإعالة أسرهن. كما كانت علامات التمكين العلائقي واضحة، حيث لاحظت العديد من المستفيدات أن علاقتهن بأسرهن قد تعززت، وأنهن وجدن صوتهن، وأنهن أكثر قدرة على دعم أطفالهن، وأنهن يحظين بالمزيد من الاحترام بسبب قدرتهن على توليد الدخل للأسرة المعيشية. وتعتبر هذه التحسينات على المستوى الصغير والمتوسط في مجال تمكين المرأة إنجازاً هاماً للبرنامج.

[النتائج 3 و4 و6 و7 و12 و14 و15]

5.2 الاستنتاج 2: يهدف البرنامج أيضاً إلى معالجة العوائق الكلية التي تحول دون تمكين المرأة في المنطقة، ولكنه يفتقر إلى بيانات متينة لقياس المحصلات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وتوعية الرجل بالمسائل المبنية على أساس النوع الاجتماعي على المدى الطويل.

كانت معالجة الحواجز على المستوى الكلي التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً أيضاً جزءاً من أهداف البرنامج ونظريته للتغيير، ولكن ليس من الصعب فقط تحقيق الإنجازات في هذا المجال من خلال برنامج واحد منفصل مدته ثلاث سنوات، بل يصعب أيضاً قياسها. وكان التوصل إلى استنتاجات بشأن الفعالية على مستوى المحصلات أمراً صعباً، نظراً للإطار الواسع للأهداف والمحصلات في نظرية التغيير، والافتقار النسبي إلى التفاصيل في عمليات الاستجواب حول المسارات السببية، وعدم وجود بيانات قوية لقياس مؤشرات المحصلات، ولا سيما بشأن التمكين الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وتوعية الرجل بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي على المدى الطويل.

يعني تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال تنفيذ البرنامج، الذي تفاقم بسبب جائحة "كوفيد-19"، أن البرنامج قد نُفذ في وقت تتفاقم فيه الضغوط الاقتصادية والضغوط على الصحة النفسية للمستفيدين. وبدون تحليل افتراضي لقياس النتائج على

ضوئه، يصعب قياس مدى المساعدة التي قدمها البرنامج للتخفيف من حدة الصدمات والضغوط الناجمة عن تدهور الاقتصاد والقيود التي فرضتها الجائحة. غير أن الأدلة المستقاة من مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات تتطابق عموماً مع بيانات الدراسة الاستقصائية الخاصة بالبرنامج التي تشير إلى أن البرنامج قد أدخل بعض التحسينات في الأجل القصير على الأقل في مساعدة النساء على التغلب على الحواجز التي تحول دون الوصول إلى سوق العمل وفرص كسب العيش.

إن الحواجز التي تواجهها اللاجئات السوريات في زيادة تمكينهن الاقتصادي والمرونة والاعتماد على الذات هي عقبات هائلة في البلدان الثلاثة التي تم فيها تنفيذ البرنامج. إن معدلات مشاركة النساء في سوق العمل منخفضة جداً، في الأردن خاصة وفي العراق وتركيا أيضاً، وهي معدلات أقل بالنسبة للاجئات وساءت بسبب جائحة "كوفيد-19". وقد تصدت تدخلات البرنامج إلى حد ما للأدوار المبنية على أساس النوع الاجتماعي المحافظة (التي غالباً ما تكون أقوى بين مجتمعات اللاجئين منه بين المجتمعات المضيفة)، والافتقار إلى رعاية الأطفال، وعدم وجود دعم من الذكور من أفراد الأسرة للمشاركة في القوى العاملة، وخطر الاستغلال والتحرش الجنسيين في قطاع العمل غير النظامي، ولكن على نطاق متوسط. وتركزت الجهود الرئيسية للبرنامج والإنجازات الرئيسية التي حققها على مستوى تمكين المرأة على الصعيد الشخصي والعلائقي المشترك (من خلال الدعم النفسي الاجتماعي، والتدريب اللغوي، ودورات المهارات الحياتية، وقابلية التوظيف، وسبل كسب العيش) وليس على العقبات الثقافية والاقتصادية والهيكلية. وفي حين أنه لا يمكن توقع أن يتصدى البرنامج لهذه المسائل بمفرده، كان يمكن القيام بالمزيد على سبيل المثال لربط التدريب على سبل كسب العيش والتنسيب الوظيفي بالفرص المتاحة لتوليد الدخل على المدى الطويل.

[النتائج 1 و5 و6 و7 و12 و14]

5.3 الاستنتاج 3: ساعد البرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ترسيخ دورها في آليات التنسيق للاستجابة للاجئين السوريين، وتوفير المناصرة والدعم والتدريب في مجال الإجراءات الخاصة باللاجئين المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

ساعد برنامج "مدد" هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تصبح جهة أكثر أهمية في آليات التنسيق للاستجابة السورية، كما سلط الضوء على فوائد البرامج المتجذرة في مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وأشار أصحاب المصلحة الآخرون إلى الدور النشط والبناء الذي أدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستويين الإقليمي والوطني في دعم العمل الإنساني المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والمناصرة له، وفي تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى - بدءاً من وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية - من خلال التدريب والتوجيه بشأن كيفية تعميم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في برامجها ونهجها. وكان التوجيه والدعم المقدمان إلى أصحاب المصلحة الوطنيين خلال التنفيذ اليومي للبرنامج أقل بروزاً، وإن كان مهماً.

كما كان برنامج "مدد" فرصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعرض نموذج مراكز الخدمات متعددة القطاعات أو مراكز تمكين المرأة المخصصة للنساء فقط، التي وصفت على نطاق واسع خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين مع أصحاب المصلحة الآخرين بأنها من الممارسات الفضلى. وبالتالي، مكّن البرنامج الهيئة من أن توضح لأصحاب المصلحة الآخرين كيف يمكن أن تكون الاستجابة للاجئين بشكل مراع لاعتبارات النوع الاجتماعي، مع تعزيز صورة الهيئة بذاتها أيضاً.

[النتائج 3 و9 و12 و16]

5.4 الاستنتاج 4: كانت تدخلات البرنامج لإشراك الرجال في دعم تمكين المرأة ذات نوعية جيدة، ولكنها كانت في معظمها مخصصة للغاية ومحدودة في طبيعتها بحيث لا تكفي لحشد دعم الرجل - في المجتمع المحلي وبين أفراد الأسرة - بغية تحقيق أهداف البرنامج.

كانت أنشطة التوعية لمنظور النوع الاجتماعي للرجال ذات نوعية جيدة ومفيدة للمشاركين، ولكن طبيعة تنفيذها لمرة واحدة والمحدودة بصفة عامة لا تكفي لتحقيق أثر أطول أو أوسع، كما أكدت كل من مناقشات مجموعات التركيز في هذا التقييم والتقارير من الشركاء المنفذين للهيئة. وتشير النتائج الواعدة التي توصل إليها العراق، الذي اعتمد نهجاً أكثر انتظاماً في إشراك الرجال، إلى أن الاستثمار الإضافي في حملات المناصرة، وفي إشراك الرجال في دعم تمكين المرأة، كان من شأنه أن يعزز مساهمة البرنامج في كسر الحواجز الثقافية والسياسية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

من المسلم به على نطاق واسع أن نجاح برامج تمكين المرأة يعتمد أيضاً على حشد الدعم من الرجال، وعلى تعزيز وعي الرجال واعترافهم بمبادئ المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة وأدوارها. وقد أبرزت مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات الموسعة مع المشاركين والمشاركات، القيود التي تحد من النهج الذي يركز أساساً على المرأة: فقد لاحظت نساء كثيرات، على سبيل المثال، أنه حتى لو كانت هناك فرص عمل أفضل في نهاية فترة تدريبهن، فإن أزواجهن لن يسمحوا لهن بالعمل خارج المنزل. ووصف العديد من الرجال المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز شكوكهم إزاء الهدف من التوعية حول منظور النوع الاجتماعي أو أظهروا عدم فهمهم له.

[النتيجتان 8 و13]

5.5 الاستنتاج 5: كانت عملية الرصد والإبلاغ وفيرة، وقد ولدت أدلة مفيدة، ولكن ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز مصداقية بيانات الدراسات الاستقصائية.

أتى برنامج "مدد" بالكثير من البيانات، بدءاً من الدراسات الاستقصائية لمستوى الرضا الخاصة بالشركاء المنفذين التي وزعت على المتدربين والمشاركين في ورش العمل، مروراً بتقارير الرصد الموجه نحو النتائج لصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)، ومذكرات المعلومات الفصلية، والتقارير المرحلية السنوية، وصولاً إلى التقارير المالية التفصيلية ونتائج الإطار المنطقي. وكانت الدراسات الاستقصائية الأساسية والنهائية والمتوسطة التي صممتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقام بتنفيذها الشركاء المنفذون طموحة، ويمكن أن يصبح تطوير نظام قياس مؤشر المرونة وتحليله (RIMA) المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي، بعد أن يتم اختباره أكثر، محورياً لتحسين فهم الأبعاد الكثيرة والمعقدة للمرونة.

تعتمد نوعية التحليل الكمي على نوعية البيانات التي يستند إليها. خلص التقييم المستقل لتنفيذ الدراسة الاستقصائية إلى بعض الهواجس بشأن مصداقية البيانات وموثوقيتها. وبالنسبة للدراسات الاستقصائية المقبلة، سيكون من المفيد اتخاذ مجموعة من التدابير التقنية بشأن أخذ العينات، وإدارة البيانات والإشراف عليها، والمؤشرات والتحاليل، من أجل تعزيز الدور الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تشجيع إنتاج بيانات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي ومصنفة حسب النوع الاجتماعي بشأن القدرة على المرونة والتمكين الاقتصادي. وترد في المرفق 11 من هذا التقرير.

[النتيجتان 5 و11]

5.6 الاستنتاج 6: كانت الشراكات مفتاح النتائج والنجاحات التي حققها البرنامج. اختارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شركاء وطنيين يتمتعون بقدرة عالية وعلاقات جيدة، وكانت أنشطة بناء القدرات التي نظمتها مفيدة، لا سيما في مجال الاستجابة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد ساهم دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمنظمات النسائية الشعبية في الوصول إلى نتائج في البرنامج ويمكن المضي بها إلى أبعد من ذلك.

تمت إدارة البرنامج بكفاءة، حيث تحققت جميع أهداف المحصلات تقريباً أو تم تجاوزها وتم الالتزام بالميزانيات. وقد حقق البرنامج نجاحاً كبيراً في توسيع نطاق الخدمات لتشمل أكثر النساء عرضة للخطر، مع تسليط الضوء على الاحتياجات غير الملباة لخدمات البرنامج بين اللاجئين.

ساهمت الشراكات القوية مع شركاء ذوي قدرة عالية مساهمة كبيرة في كفاءة مراكز تمكين المرأة/المراكز المخصصة للنساء فقط في البلدان الثلاثة جميعها. تمتع البرنامج بمستوى إدارة إقليمية ذات لمسة خفيفة مناسبة، مقترناً بالتنفيذ على المستوى القُطري من قبل المكاتب القُطرية التابعة للهيئة العاملة في شراكات وثيقة وجيدة عموماً مع الشركاء الوطنيين. وساهم البرنامج في تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النسائية، حيث وصلت تعليقات جيدة من الشركاء في البلدان الثلاثة جميعاً بشأن قيمة وفائدة التدريب في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وقد أسهم ذلك في استدامة نتائج البرنامج. وكانت برامج القيادة للمستفيدات في المراكز المخصصة للنساء فقط، ودعم إنشاء منظمات المجتمع المدني الشعبية مثل لجنة نساء الغد في مركز "صدى"، بمثابة مساهمات جيدة في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل لنتائج التمكين، كما ساعدت على ضمان استجابة البرنامج وترابطه مع احتياجات المستفيدات ومصالحهن.

[النتائج 2 و10 و16]

5.7 الاستنتاج 7: عرض البرنامج النتائج في مجال المرونة والثقة والمواجهة التي يمكن لمراكز الخدمات متعددة القطاعات المخصصة للنساء فقط أن تعززها، ولكن الاستدامة الطويلة الأجل لهذا النموذج تشكل تحدياً.

وجد التقييم نتائج مستدامة على مستوى المستفيدات الأفراد، اللواتي أفدن أنهن اكتسبن المهارات والثقة لكي تصبحن أكثر قدرة على المرونة والتمكين والقدرة على معالجة الأزمات. على مستوى البرنامج، يوجد مشكلة عامة في استدامة الخدمات التي تركز على اللاجئين والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الجهات المانحة الدولية في جميع أنحاء المنطقة. ومما يزيد من المشكلة، أن تكلفة نموذج المراكز المخصصة للنساء فقط التي تقدم الخدمات متعددة القطاعات وتعقيدها النسبي يجعلان من الصعب نقل هذه المراكز إلى الشركاء المحليين. ويندرج إقناع السلطات الوطنية والمحلية بالاستثمار في الخدمات التي تستهدف النساء فقط، والتركيز على الدعم النفسي الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ضمن الجهود الطويلة الأجل في مجال المناصرة. وهو جهد ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بذله، لأن هذا النموذج هو مثال على الممارسات الفضلى العالمية بشأن كيفية دعم المستفيدين المستضعفين جداً ذوي الاحتياجات المعقدة.

لكن هذا النموذج يعرض النتائج من حيث القدرة على المرونة والثقة والمواجهة التي يمكن أن تأتي بها الخدمات متعددة القطاعات من خلال "نقطة الخدمات الموحدة" المخصصة للنساء فقط. وعلى هذا النحو، فإنه يوفر قيمة مقابل الاستثمار على أساس تحليل واسع النطاق للكيانات الاقتصادية الرابعة (الاقتصاد والكفاءة والفعالية والإنصاف). والأمل أن يؤدي إجراء المزيد من التحاليل الرامية إلى تعزيز فعالية هذا النموذج من حيث التكلفة، فضلاً عن المناصرة من أجله، إلى تعزيز الإرادة السياسية لدى الحكومات والجهات المانحة الدولية لمواصلة تمويل ودعم هذه المراكز في الأجل الطويل.

[النتائج 3 و5 و9 و17]

6 الدروس المستفادة

6.1 بشأن الخدمات متعددة القطاعات في المراكز المخصصة للنساء فقط

الدرس 1: نموذج المراكز المخصصة للنساء فقط التي تقدم الخدمات متعددة القطاعات تحت سقف واحد – بما في ذلك تقديم المشورة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم النفسي الاجتماعي والإحالات، فضلاً عن التدريب على سبل كسب العيش وعلى المهارات الحياتية والأنشطة المدرة للدخل – هو مثال على الممارسات الفضلى في دعم قدرة المرأة على المرونة وتمكينها.

- نجح برنامج "مدد" في عرض هذا النموذج. وعلى وجه الخصوص، فإن الضجة التي أحاطت بمركز "صدى" في غازي عنتاب أتاحت فرصاً للمناصرة لفوائد النموذج ونتائجه. وقد روجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنموذج من خلال مجموعة من الإجراءات:
  - العمل عن كثب مع الحكومات المحلية والوطنية والشركاء من المنظمات غير الحكومية لزيادة فهم هذا النموذج وزيادة فرص اعتماده؛
  - المناصرة والتدريب وبناء القدرات تجاه وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية بوصفها عضواً نشطاً في آليات التنسيق في المجال الإنساني التابعة للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وتعزيز المرونة؛
  - جهود المناصرة في المجال العام، من خلال إنتاج ووضع قصص نشطة ومتفائلة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، مع التركيز على مرونة وتضامن النساء في مساعدة أنفسهن ومساعدة بعضهن البعض.
- يشكل هذا النهج المتعدد الجوانب في مجال الأنشطة التجريبية والتدريب والمناصرة قوة ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل عليها في المنطقة وخارجها؛
- أكدت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين أن الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، لا سيما داخل أسرة الأمم المتحدة، ترى في هذا النموذج مثالاً للممارسات الفضلى العالمية. وفي حين أعربت بعض المقابلات مع المخبرين الرئيسيين عن أن قوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكمن في مجال المناصرة وليس في تقديم الخدمات في مجال إنساني "مزدحم"، اتفق معظمهم على أن الأنشطة التجريبية وإظهار قيمة البرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي هو دور مفيد جداً يمكن أن تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ليس فقط في المنطقة ولكن في مناطق أخرى من العالم.

الدرس الثاني: يمكن لنموذج تقديم الخدمات متعددة القطاعات أن يحدث أثراً أكثر شمولية واستدامة المرونة. يتسم النموذج بالفعالية في الوصول إلى النساء المستضعفات ودعمهن، كما أن طبيعة النموذج المخصص للمرأة فقط ملائمة بوجه خاص في السياقات المحافظة والأبوية.

- يبرز هذا الدرس أهمية البرامج التي تراعي السياق وتكيّف تصميم التدخلات بعناية مع خصائص واحتياجات السكان المستهدفين. وبالنظر إلى الإطار السياقي لبرنامج "مدد"، مع وجود حواجز كبيرة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عام، والمرأة اللاجئة بشكل خاص، فإن تركيز النموذج على التمكين الشخصي والعلائقي من خلال الجمع بين الخدمات الأساسية وورش العمل والتدريب على سبل العيش والمهارات الحياتية في بيئة آمنة وصديقة وداعمة مخصصة

للنساء فقط كان أساسياً في تحقيق نتائج البرنامج. وقد تجلى هذا الاستنتاج بوضوح في المقابلات مع المستفيدين ومناقشات مجموعات التركيز في جميع البلدان الثلاثة التي شهدت تدخلات؛

- تعتبر هذه الاستجابة للسياق درساً هاماً من برنامج "مدد". وتجدر الإشارة إلى أن السياقات المختلفة قد لا تحتاج إلى نهج يقتصر على النساء، ولكنها قد تستفيد من استهداف كل من الرجال والنساء في أنشطتها، كجزء من حشد دعم الرجال لتمكين المرأة.

الدرس 3: إن إدماج السكان المشردين والمستضيفين على حد سواء في المراكز المخصصة للنساء فقط يعزز الاندماج والتماسك الاجتماعي، على الأقل على مستوى المستفيدات.

- كان لبرنامج "مدد" بعض الأثر على المستوى الفردي بالنسبة للاندماج والتماسك الاجتماعي؛

- كان لأنشطة التماسك الاجتماعي التي تجمع بين النساء المضيفات واللاجئات، كما هو الحال في تركيا، أثر أقوى على اللاجئات، اللواتي غالباً ما كن معزولات ولا تتوفر لهن سوى فرص قليلة للتفاعل مع النساء من المجتمع المضيف. وكانت النساء التركيات اللواتي يحضرن الفعاليات أكثر ارتياحاً أصلاً في التعامل اجتماعياً مع اللاجئات؛

- سيكون من المهم بالنسبة للبرامج المستقبلية وضع مبادرات أخرى لإشراك النساء من المجتمع المضيف، بما في ذلك من بين أفراد المجتمع المحلي الذين يشعرون بالقلق بشأن اللاجئين الذين يعيشون في أحيائهم.

6.2 بشأن العمل في الأوضاع الإنسانية الصعبة والسريعة التغير

الدرس 4: من الضروري اتباع نهج مرن ومحلي من أجل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لأكثر الناس استضعافاً في البلدان الثلاثة، لا سيما في سياقات النزاع مثل العراق، وفي ضوء جائحة "كوفيد-19" الحالية.

- إن إضفاء الطابع المحلي على التدخلات وفقاً للفرص السياقية واحتياجات المستفيدين ومصالحهم أمر أساسي لتحقيق الفعالية؛

- كشف التقييم أنه قد تعززت ملاءمة التدخلات في البرنامج وفعاليتها من خلال مراعاة السياق والمرونة في التنفيذ. ولم تُجرى تعديلات رئيسية خلال فترة تنفيذ البرنامج، ولكن تم إدخال الكثير من عمليات التكيف الأصغر، في أغلب الأحيان بعد الحصول على مدخلات من المستفيدين؛

- يبين البرنامج أهمية وجود آليات قوية للتغذية الراجعة من المستفيدات. وقد تجلت أهمية دعم القيادة النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية من خلال الدور المركزي الذي اضطلعت به لجنة نساء الغد في مركز "صدى"، وكذلك من خلال العديد من الأمثلة التي قدمتها المستفيدات في العراق والأردن لفريق التقييم عن كيف أدت أفكارهن واقتراحاتهن إلى تغييرات في تقديم الخدمات لتلبية احتياجاتهن بشكل أفضل.

الدرس 5: إن استخدام أساليب تكنولوجية مبتكرة مهم للتنفيذ الفعال للتدخلات ولبناء قدرات الشركاء، لا سيما في المناطق النائية وفي ظل جائحة "كوفيد-19" الحالية.

- أتاح استخدام تقنية سلسلة الكتل في التوزيعات النقدية في مخيمات اللاجئين في الأردن مواصلة التوزيع خلال فترة الحجر عندما تعذر على موظفي البرنامج دخول المخيمات؛

- في الأردن، تمكنت المستفيدات من النقد مقابل العمل اللواتي تعملن في مجال رعاية الأطفال من مواصلة العمل خلال الجائحة وإعداد دروس للأطفال وتقديمها عبر واتساب أو منصات أخرى على الشبكة الاجتماعية؛

- في تركيا، عندما تعذر الاستمرار بأنشطة التماسك الاجتماعي المخطط لها بسبب جائحة "كوفيد-19"، لم يقم الشريك المنفذ بنقل النشاط ببساطة عبر الإنترنت. بدلاً من ذلك، تم التفكير في نوع ورش العمل المفيد بشكل خاص خلال الإغلاق العام. ولم يلفت الانتباه إلى ذلك لأول مرة الشريك المنفذ: مؤسسة دعم عمل المرأة (KEDV)، بل المستفيدون الذين كانوا ممتنين للفرص المتاحة لهم للتحدث عن قضايا مثل الصحة النفسية واستراتيجيات المواجهة أثناء الإغلاق العام وطلب المشورة بشأنها.

6.3 بشأن تنظيم البرامج والشراكات

الدرس 6: إن إشراك السلطات الوطنية والمحلية من مرحلة التصميم إلى مرحلة تنفيذ البرنامج أمر لا بد منه لتيسير التنفيذ الفعال للأنشطة، فضلاً عن تعزيز الشعور بالملكية، مما يزيد أرجحية الاستدامة.

- أبرزت نتائج التقييم أن الشراكات القوية مع السلطات المحلية والوطنية هي من العناصر المحورية لنجاح البرنامج. وهذا ليس بالأمر السهل دائماً، إذ أن أولويات السلطات الوطنية والمحلية يمكن أن تتغير، ولا تتوافر دائماً القدرة على القيام بدور عملي في المشاريع حتى عندما تتوفر الإرادة السياسية؛

- في تركيا، حاولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دون جدوى تقريب بلدية غازي عنتاب من تشغيل مركز "صدى". غير أنه كان يتم إطلاع البلدية عن كثب على كل ما يجري من خلال التقارير الشهرية والتواصل المتكرر، وظلت شريكاً داعماً؛

- في الأردن، أمضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الوقت والجهد في إقناع نظيرها الحكومي بقيمة مراكز "الواحة". ويعتبر هذا النوع من المناصرة المباشرة والمستهدفة أساسياً لضمان استدامة التدخلات - وفي هذه الحالة، التشغيل المستقبلي لمراكز "الواحة".

الدرس 7: إن الحفاظ على التواصل المنتظم مع الشركاء المنفذين، وإشراكهم من مرحلة تصميم التدخلات التي سينفذونها، أمر مهم لبناء القدرات وتعزيز الملكية والاستدامة على حد سواء.

- في العراق، أكدت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين أنه على الرغم من أن الشراكات كانت قوية بشكل عام، كانت المنظمات الوطنية والمحلية لتستفيد أكثر من بناء القدرات، وكانت لتسهم أكثر في الاستدامة، لو أتيحت لها فرصة أكبر للمشاركة منذ البداية في تصميم تدخلات البرنامج، بما في ذلك المخرجات والأنشطة المرتبطة به. وربما كان هذا الانخراط المبكر في العمل مع فريق مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة المحلي ليعزز شعوراً أكبر بالملكية. وكان من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مستوى أعلى من الالتزام باستدامة البرامج التي تدعم النساء المستضعفات على المدى الطويل.

الدرس 8: يمكن أن تصبح البرامج المتعددة البلدان المنظمة على الصعيد الإقليمي معقدة بلا داع إذا حاولت أن تجمع بين بلدان تقع خلاف ذلك ضمن هياكل إقليمية مختلفة.

- بالنسبة لبرنامج "مدد"، وقعت تركيا تحت هيكلين مختلفين للتمويل في الاتحاد الأوروبي، حيث كان يلزم صرف التمويل من صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) من خلال مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في

تركيا. وأدمج البرنامج أيضاً مكتبين إقليميين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالإضافة إلى المكاتب القُطرية الثلاثة. ونتيجة لذلك، كان من السليم الابتعاد عن خطط برنامج إقليمي متكامل بشكل وثيق؛

- غير أن وجود هيكل إقليمي أقوى للتعلم كان من الممكن أن يتيح فرصاً أكبر، ولا سيما بالنسبة للشركاء المنفذين الوطنيين من المنظمات غير الحكومية لتبادل ومناقشة الدروس والابتكارات. كما أن الانتقال إلى طرق العمل والاجتماع الافتراضية بسبب جائحة "كوفيد-19" قد فتح الأنظار إلى إمكانية عقد اجتماعات إقليمية أكثر تواتراً دون الأعباء المالية واللوجستية التي تنجم عن انضمام الناس حضورياً من مختلف البلدان.

6.4 بشأن التواصل

الدرس 9: يمكن أن تؤدي مجموعة قوية وواسعة من منتجات وأنشطة التواصل والمرئية إلى تحسينات في وضع البرامج والمناصرة.

- كان استخدام برنامج "مدد" النشط والاستراتيجي لمجموعة من المنصات والأدوات لنشر قصص إيجابية معززة عن تمكين المرأة في مواجهة الشدائد أحد العوامل العديدة التي أسهمت في تعزيز روح الثقة والتضامن في المراكز المخصصة للنساء فقط؛

- عزز هذا النشاط القوي في مجال التواصل والمرئية من إبراز مكانة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) في الاستجابة الإنسانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ووطد سمعة الممارسات الفضلى في المراكز المخصصة للمرأة فقط؛

- تم التقيد بمعايير الجودة في استخدام الأدوات والأدلة لعرض المنتجات الإعلامية المختلفة. وقد أسهم وضع المستفيدين بصورة متكررة في صلب منتجات التواصل والمرئية في النهج التشاركي للبرنامج.

7 التوصيات

يبين الجدول أدناه توصيات فريق التقييم. تستند التوصيات إلى نتائج هذا التقييم النهائي والاستنتاجات التي خلص إليها، وقد تم وضعها من خلال نهج تشاوري مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والشركاء المنفذين للبرنامج، وأصحاب المصلحة الخارجيين، الممثلين من خلال فريق إدارة التقييم والفريق المرجعي للتقييم. وتخضع التوصيات للمصادقة من جانب الفريق المرجعي للتقييم.

ترد التوصيات في أربعة جداول. يرتبط الجدول الأول المؤلف من 11 توصية ببرنامج "مدد" ككل، بما في ذلك الصعيدين القُطري والإقليمي. وتليه ثلاثة جداول ذات توصيات خاصة بالبلدان المعنية أي العراق والأردن وتركيا.

ترتبط بعض التوصيات ببعضها البعض. وتظهر الأهمية الممنوحة لكل توصية من التوصيات حسب الترتيب المنخفض/المتوسط/المرتفع. وتتضمن الجداول إشارة إلى الأجزاء ذات الصلة من قسم النتائج التي تدعم كل توصية وتؤكد على صحتها. ويمكن أيضاً العثور على أدلة تفصيلية في الموجزات القُطرية المصاحبة لهذا التقرير في المرفقات 1 و2 و3. وترد اقتراحات بشأن كيفية دعم كل توصية.

7.1 التوصيات على مستوى البرنامج ككل

التوصية		رقم القسم/الصفحة	بتوجيه من	الترتيب	كيف يمكن دعم التدابير
1	ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة القيام بدور قيادي في أعمال المناصرة الرامية إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الاستجابة للأزمة السورية على الصعيدين الإقليمي والوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	في جميع أجزاء التقرير	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جميع المكاتب القطرية	مرتفع	- أثبتت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفسها كجهة فاعلة رئيسية في تنسيق الاستجابة للأزمة السورية من خلال عملها في مجال تعميم منظور النوع الاجتماعي والاستجابة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. ويمكن للوكالة الأممية أن تستمر بذلك من خلال مواصلة إعطاء الأولوية للمشاركة النشطة في هيئات التنسيق وتقديم التوجيه البناء ودعم بناء القدرات في هذه المجالات.

2	ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل استراتيجياً من أجل التزام الجهات المانحة الدولية على المدى الطويل بالخدمات متعددة القطاعات في الأماكن الآمنة المخصصة للنساء فقط ومنحها الأولوية. قد يكون ذلك جانباً محورياً من مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستجابة لوضع اللاجئين السوريين.	في جميع أجزاء التقرير	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جميع المكاتب القُطرية	مرتفع	- توسيع نموذج الأماكن الآمنة، حيثما أمكن، باستخدام المراكز المملوكة من الحكومة لضمان استدامة الخدمة. - ضمان توفير مرافق رعاية الأطفال والنقل للنساء، بما يسمح لهن بالموازنة بين أدوارهن الإنجابية والإنتاجية، فضلاً عن الانخراط في المجال العام، مع مراعاة السياق والقيود الاجتماعية والثقافية حتى لا يتعرضن للخطر. - تزويد النساء بالتدريب على بناء المرونة والمهارات الشخصية (لا سيما مهارات القيادة والتواصل وحل المشاكل) حتى تكن أكثر ثقة في الانخراط في المجال العام وقادرات على الاعتراف بحقوقهن والمطالبة بها. تشجيع ودعم المنظمات النسائية الشعبية على الصعيد المحلي. - يمكن استخدام نتائج برنامج "مدد" للحصول على التزام طويل الأجل من الجهات المانحة بالأماكن الآمنة المخصصة للنساء فقط. - الاستفادة من مهارات وخبرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الكبيرة في حملات المناصرة. - الاستفادة من الخبرات المجمعة من مجموعة واسعة من مواد التواصل والمرئية التي تم إنتاجها لبرنامج مدد. - الحصول على دعم الحكومات المضيفة. ينبغي أن يحصل ذلك في بعض الأحيان على مستوى الشركاء والمساهمين المقربين بدلاً من الجهات الممولة الرئيسية، نظراً للتردد الذي لحظه هذا التقييم من جانب الجهات الفاعلة الحكومية في تحمل تكاليف إدارة المراكز المخصصة للنساء فقط.

3	ينبغي أن يدعم صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)، من خلال المناصرة والتمويل، الجهود الرامية إلى تشجيع الحكومات الوطنية في المنطقة على اعتماد مراكز الخدمات متعددة القطاعات مخصصة للنساء فقط، كاستجابات مناسبة وفعالة لتحقيق المساواة للمرأة وتمكينها الاقتصادي في سياق إقليمي من الحواجز الهيكلية والثقافية التي تعترض مشاركة المرأة في الاقتصاد.	في جميع أجزاء التقرير القسم 4-5 الاستدامة، النتيجة 17 القسم 5-7، الاستنتاج 7	صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)	مرتفع	- يعتبر نموذجا "الواحة" و"صدى" من الممارسات الفضلى لتلبية الاحتياجات متعددة القطاعات للنساء المستضعفات والمعرضات للخطر، بين اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة. - في حين يصعب تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة بالنظر إلى الحواجز الهيكلية والثقافية في المنطقة، فإن تعزيز المرونة وتمكينها على مستوى العلاقات، إلى جانب التدريب على مهارات قابلية التوظيف وعلى سبل كسب العيش، يشكل خطوة هامة في هذا الاتجاه. - تعتبر طبيعة المراكز المخصصة للنساء فقط أساسية لفعالية المراكز في المنطقة وينبغي الحفاظ عليها. ولا يمكن توقع نفس التأثير إذا كانت المراكز مفتوحة للرجال والنساء.
4	يمكن في إطار الحملة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء تحقيق مقارن متعمق في ايجابيات وسلبيات نموذجي "الواحة" و"صدى" للمراكز المخصصة للنساء فقط، والعمل على تبسيط نموذج يوازن بين نوعية الخدمة وعمقها، والتكلفة التشغيلية ومدى توافرها لعدد أكبر من المستفيدات.	القسم 3-4 الكفاءة، النتيجة 9 القسم 4-5 الاستدامة، النتيجة 17	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جميع البلدان	متوسط	- إدراج آراء وخبرات الشركاء المنفذين الذين يديرون المراكز بشأن أوجه الكفاءة والأولويات: مثل تنظيم ورش عمل افتراضية تركز على الأدلة للمدراء والموظفين المتخصصين في المراكز المخصصة للنساء فقط في البلدان الثلاثة. - الجمع بين الخبرات المكتسبة من برنامج "مدد" من أماكن أخرى مخصصة للنساء فقط، مثل المركز في أزمير الذي تموله الحكومة اليابانية، مع بعض التمويل المشترك من صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد). - احتمال تفويض بحث متخصص.
5	بالنسبة للبرامج ذات الأهداف المعقدة، مثل برنامج "مدد"، ينبغي أن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) (سواء بتمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرها من المنظمات) بتصميم آليات قوية للرصد والإبلاغ عن النتائج على مستوى المحصلات، من أجل تحسين تتبع نتائج تدخلات البرامج وفهم علاقتها	القسم 3-4 الكفاءة، النتيجة 11 المرفق 11: التدابير التقنية لتحسين تصميم	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (على المستوى الإقليمي وعلى مستوى جميع	متوسط	- يقدم التقييم قائمة من الاقتراحات والتوصيات التقنية في المرفق 11 بشأن تعزيز تصميم الدراسات الاستقصائية وتحليلها من أجل استخلاص المحصلات على مر الزمن وتقييم المساهمات النسبية للتدخلات. - لقياس مدى إسهام البرامج في المرونة على المدى الطويل، مثل زيادة قابلية العمل، وزيادة التمكين داخل الأسر المعيشية، والحد من استراتيجيات المواجهة السلبية، ستكون خطط الرصد اللاحقة للبرامج مفيدة بشكل خاص، ومتابعة المستفيدين بعد تخرجهم من الدعم البرنامجي، لتتبع مدى استدامة التحسينات

	بالعوامل الأخرى التي تؤثر على المحصلات. ويمكن أن يشمل ذلك وضع الميزانيات لأغراض الرصد اللاحق للبرامج لقياس استدامة المحصلات/على المدى الأطول.	الدراسات الاستقصائية، وإدارة البيانات وتحليلها	البلدان)/ صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)		في مستوى الرفاه. وهذه ليست بالمهمة السهلة، وتشمل ضرورة تخصيص موارد للدراسات الاستقصائية بعد انتهاء البرنامج، وهو ما لا تقوم به الجهات المانحة في أغلب الأحيان. - يمكن أن تسهم الأدلة القوية في حملة المناصرة لمراكز الخدمات متعددة القطاعات المخصصة للنساء فقط.
6	ينبغي أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تطوير قياس وتحليل مؤشر المرونة (RIMA) المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ومؤشر القدرة على المرونة المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي وصقلهما. يمكن أن يصبح هذا العمل مساهمة كبيرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة في سد الفجوات في البيانات والأدلة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وزيادة فهم الدوافع والعوائق التي تحول دون المرونة.	القسم 4-3 الكفاءة، النتيجة 11	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (على المستويين الإقليمي والدولي)	متوسط	- يترافق هذا العمل مع التوصية 5 أعلاه.
7	ينبغي أن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إطاراً متيناً للتعلم في هذه البرامج وأن تيسر التبادل المنتظم للتعلم المنظم بين البلدان، مثلاً، من خلال عقد اجتماعات مواضيعية خاصة بكل بلد بغرض الغوص في العمق في القضايا المواضيعية (مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والنقد مقابل العمل، والتماسك الاجتماعي). وتكون هذه الاجتماعات المواضيعية مفيدة في جمع الممارسات الفضلى والتحديات المتعلقة بقضايا	القسم 4-1 الملاءمة، النتيجة 2	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ الأردن والعراق وتركيا	متوسط	- يمكن أن تنظم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعات منتظمة عن بعد على مستوى مواضيعي بشأن مختلف القضايا المواضيعية، وأن تنتج مواداً على الإنترنت وخارجها توثق نتائج هذه الاجتماعات، التي يمكن أن تكون بمتناول الفرق القُطرية وشركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن تضمن إنتاجها باللغات الإنكليزية والتركية والعربية. - من شأن ذلك أن يعزز آليات التواصل على الصعيد القُطري/الإقليمي لضمان أن يكون أصحاب المصلحة المعنيون على علم بأنشطة البرنامج والدروس المستفادة، وأن يتم تشاطر الممارسات الفضلى.

	مواضيعية محددة (مثل النوع الاجتماعي)، التي يمكن تشاطرها مع بلدان أخرى.				
8	ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكفل وجود موظفين أساسيين على الصعيدين الإقليمي والقُطري (أي موظفي التواصل والمرئية) متاحين منذ انطلاق البرامج.	القسم 4-1 الملاءمة، النتيجة 2 القسم 4-3 الكفاءة، النتيجة 11	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ الأردن والعراق	متوسط	- ضمان استخدام موظفين مخصصين للإبلاغ والرصد والتقييم للبرامج على المستوى القُطري في الوقت المناسب، على أن يكونوا متاحين منذ مرحلة انطلاق البرامج. - تخصيص ميزانية لاستخدام مسؤول تنسيق يمكنه أن يتولى مسؤولية التنسيق داخل البلد وعبره، تحت إشراف منسق البرنامج الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
9	زيادة توظيف الجهود في استحداث فرص مستدامة ولائقة لتوليد الدخل عبر الفئات المستفيدة - اللاجئون السوريون والمشردون داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة المستضعفة.	التقرير الموجز للعراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جميع البلدان، وخاصة العراق	مرتفع	- إن الإنصاف في جهود وضع البرامج بين السكان المضيفين واللاجئين أمر أساسي في بيئة يكون فيها العداء تجاه اللاجئين "سرقة فرص العمل" مرتفعاً وينفجر بسهولة. - قد تساعد تحاليل الاحتياجات، التي تركز على النساء من المجتمع المضيف واللاجئات، في جذب النساء من المجتمع المضيف إلى الخدمات المتكاملة. - التنسيق مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل للاجئين السوريين والمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة المستضعفة (من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات على سبيل المثال). - مواصلة دراسة نماذج مثل الرابطات التعاونية، حيث يمكن للنساء العمل معاً من أجل توليد الدخل. - مواصلة دراسة النماذج المدرة للدخل من خلال الأعمال التجارية المنزلية. يمكن أن تكفل الروابط المحتملة بالشركات الكبيرة حصول المرأة على عمل منتظم. - المناصرة لفتح المزيد من المهن للاجئين السوريين في الأردن.

10	مواصلة العمل على المبادرات التي تدعم تغيير السلوك/المواقف بين الرجال والفتيان، وضمان إدماجها بعناية في تصميم البرامج، ونظريات التغيير، ووضع مؤشرات الرصد. النظر في إمكانية وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمبادرات بشأن تغيير معايير النوع الاجتماعي تأخذ في الاعتبار أن التغييرات في المواقف والسلوكيات تتطلب جهوداً طويلة الأجل. ولا ينبغي أن يحصل ذلك على حساب المراكز المخصصة للنساء فقط، وهي مراكز ذات قيمة، ولا سيما بالنسبة لأكثر النساء استضعافاً.	القسم 4-2 الفعالية، النتيجة 8 القسم 4-4 النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، النتيجة 13	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (على مستوى جميع البلدان)/ صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)	مرتفع	- الحصول على الدعم من الرجال، سواء في المجتمع الأوسع أو ضمن أفراد الأسرة، أمر أساسي لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في مجتمعات تكون اللامساواة بين الجنسين متجذرة فيها. ترتقي البرامج الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها عندما تكون العناصر التي تستهدف سلوك الرجل ومواقفه جزءاً لا يتجزأ من البرنامج. - العمل مع منظمات المجتمع المدني على برامج تتناول تغيير السلوك وتستهدف الشباب والمراهقين (اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة). - استخدام المبادرات الإعلامية المبتكرة لتعزيز الرسائل وتجنيد الرجال كمبدعين ومشاركين في المبادرات بدلاً من مجرد جزء من الجمهور. - يمكن أن يكفل إدماج هذه المبادرات في النظم المدرسية بذل جهود طويلة الأجل في مبادرات تغيير السلوك.
11	يمكن أن ينظر صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) في إمكانية تمويل عقود الرصد المستقلة لاستراتيجيات التواصل والمرئية، من أجل فهم أثر وفعالية أنشطة التواصل والمرئية بشكل أفضل وإجراء تغييرات متكررة في الاستراتيجية على أساس ما تم اكتسابه من دروس خلال مدة البرنامج.		صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)	متوسط	- يمكن لصندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد) أن يمول عقود الرصد المتخصصة لدعم تصميم وتنفيذ أنشطة التواصل والمرئية للبرامج التي يمولها برنامج "مدد" التابع للاتحاد الأوروبي. - ينبغي وضع خطوط الأساس والمؤشرات والأهداف المتعلقة بالنتائج (بما يتجاوز مؤشرات مستوى المخرجات مثل عدد التغريدات وعدد متابعي وسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك) في بداية البرنامج من أجل رصد الفعالية واتباع نهج تكراري. - يمكن وضع مؤشرات واستراتيجيات للرصد منذ مرحلة التصميم، من أجل تكرار وتكييف النهج لتعظيم فعالية استراتيجيات الرصد والتقييم خلال فترة تنفيذ البرنامج. - يمكن التكليف بإعداد تقارير التحليل التشغيلي على أساس مخصص، عندما يحتاج برنامج "مدد" التابع للاتحاد الأوروبي إلى مزيد من المعلومات "على أرض الواقع"، عن مجالات مواضيعية، وما يصلح، وفرص المسح والثغرات.

7.2 العراق: توصيات خاصة بالبلد

توصيات برنامج العراق		رقم القسم/الصفحة	بتوجيه من	الترتيب	كيف يمكن دعم التدابير
1	ينبغي أن تشمل البرامج الرامية إلى معالجة العقبات التي تواجه المرأة في الوصول إلى التمكين الاقتصادي إمكانية توفير رعاية الأطفال، لأن الافتقار إلى رعاية الأطفال يشكل عائقاً رئيسياً أمام وصول المرأة إلى سوق العمل في العراق.	التقرير الموجز للعراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق/ جميع البلدان	مرتفع	- ينبغي أن يشمل التدريب على سبل كسب العيش ومشروع النقد مقابل العمل دعم رعاية الأطفال باعتبار ذلك من أفضل الممارسات لتمكين المزيد من النساء من الحصول على التدريب والمشاركة في النشاط الاقتصادي. - يتسم دعم رعاية الطفل بأهمية خاصة بالنسبة للاجئات والمشردات داخلياً، اللواتي يقل احتمال أن يكون لديهنّ شبكات دعم أسرية أوسع للاتكال عليها، وكذلك للنساء اللواتي يرأسن أسراً معيشية. - من خلال توفير رعاية جيدة للأطفال، يساهم البرنامج أيضاً في رفاه الأطفال ونموهم (من المنافع التي أشار إليها المستفيدون في كل من الأردن وتركيا).
2	النظر في إمكانية إجراء تقييمات للاحتياجات على مرحلتين لبرامج التدريب على سبل كسب العيش: أولاً، في مرحلة التصميم، تقييم للاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي لتحديد الفئات المستهدفة والمناطق الجغرافية. ثم، أثناء التنفيذ، تقييم على المستوى الفردي من أجل تحسين مواءمة وتكييف فرص التدريب مع مستويات المهارات القائمة.	التقرير الموجز للعراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق	متوسط	- إن تقييم الاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي مهم عند تصميم البرامج، ولكن أثناء مرحلة تنفيذ التدخلات الرامية إلى تعزيز مهارات كسب العيش وقابلية العمل، ينبغي اعتماد نهج أكثر دقة يأخذ في الاعتبار الخلفيات الفردية للنساء والفتيات المستضعفات ونقاط انطلاقهن، بما في ذلك إجراء تقييم شامل للهشاشة، من أجل 1) دعم الأهلية للدخول في البرنامج و2) دعم مواءمة أنشطة البرنامج مع مهارات المرأة.
3	من أجل ضمان البرمجة المنصفة والوصول إلى النساء والفتيات المستضعفات من جميع الخلفيات، ينبغي اختيار مواقع التدخل والسكان المستفيدين على أساس استعراض بيانات البرنامج المتعلقة بالسكان المحتاجين، ما يتيح تقديم الفرص على أساس الهشاشة وليس حالة	التقرير الموجز للعراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة / صندوق الاتحاد الأوروبي	متوسط	- ينبغي أن يركز تحليل الاحتياجات على النساء من المجتمع المضيف وكذلك على اللاجئين، سواء من منظور الإنصاف في التركيز على الهشاشة بغض النظر عن حالة النزوح، أو دعماً للتماسك الاجتماعي في بيئة يمكن فيها غالباً النظر إلى اللاجئين بعداء وتصويرهم على أنهم "سرقة الوظائف". - تركزت أنشطة برنامج "مدد" في مخيمات اللاجئين في العراق لأنها مواقع ذات حاجة كبيرة على مستوى السكان. لكن إذا ما اتّخذت البرامج المستقبلية نهجاً أكثر

	النزوح، الأمر الذي يدعم البرامج المنصفة للنساء والفتيات المستضعفات من جميع الخلفيات.		للاستجابة للأزمة السورية (مدد)		دقة للتقييمات، ستكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع أفضل للوصول إلى عدد أكبر من النساء المستضعفات في المجتمعات المضيفة والمشردات داخلياً.
4	في أي نسخة أخرى من البرنامج، ينبغي أن تعطي هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لتحسين نوعية الأنشطة العملية المدرة للدخل للنساء والفتيات، حيث تم تحديدها على أنها أكثر التدخلات تأثيراً، وتستفيد من تعزيز المواءمة مع احتياجات وتوقعات المستفيدين.	التقرير الموجز للعراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق	متوسط	- يمكن أن تشمل البرامج العمل مع الشركات ومنظمات الأعمال المحلية والوطنية لتطوير أنشطة تدريبية ذات صلة بإعداد النساء للاستفادة من قطاع الأعمال الناشئ في العراق في القرن الحادي والعشرين.
5	ينبغي على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعزز الجهود المبذولة على الصعيد القُطري لضمان ملكية الحكومة لتصميم البرنامج وتنفيذه من أجل دعم أغراض الاستدامة.	التقرير الموجز للعراق	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق	مرتفع	- يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مجموعات مرجعية و/أو توجيهية خلال مرحلة تصميم البرنامج، تشارك بنشاط في جميع مراحل البرنامج. - يمكن للمدراء القُطريين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يضطلعوا بدور هام في ضمان تبادل المعلومات المتعلقة بالبرنامج على الصعيدين الإقليمي والقُطري مع النظراء الحكوميين المعنيين.

7.3 الأردن: توصيات خاصة بالبلد

	توصيات برنامج الأردن	رقم القسم/الصفحة	بتوجيه من	الترتيب	كيف يمكن دعم التدابير
1	التركيز على تطوير القدرات وفرص التنسيب الوظيفي التي تستند إلى احتياجات السوق المحلي ووضع واحتياجات اللاجئات السوريات والنساء الأردنيات المستضعفات.	التقرير الموجز للأردن	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن	مرتفع	- إجراء تقييم محلي لاحتياجات سوق العمل لتحديد احتياجات السوق على المستوى المحلي والوطني. - القيام برسم خرائط / إشراك أصحاب المصلحة لتحديدهم وتحديد آليات المشاركة الممكنة (على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء). - في حالة اللاجئين السوريين، يمكن أن يشمل ذلك تحليلاً قائماً على الحوافز لتحديد السبل التي يمكن من خلالها تحفيزهم لدخول سوق العمل النظامي.

					- إجراء تقييم للقدرات لتحديد القدرات الحالية للمستفيدين والمجالات التي تحتاج إلى تنمية القدرات بناء على مصالحهم وتقييم احتياجات سوق العمل المحلية. - إقامة شراكات مع مقدمي الخدمات المحليين/الوطنيين من أجل ربط النساء بفرص العمل. إجراء تحليل للنوع الاجتماعي لتقييم مدى ملاءمة فرص العمل المتاحة للمرأة والثغرات التي يتعين معالجتها حتى تتمكن المرأة من المشاركة في بيئات عمل مناسبة. - خلق فرص التدريب الداخلي التي توفر للنساء التدريب أثناء العمل وتزودهنّ بالإرشاد/ التوجيه طوال هذه الفترة. - في الدورات التدريبية، ضمان حصول المرأة على التدريب بشأن حقوقها في سوق العمل، ووعيها لآليات التغذية الراجعة والشكاوى (إن وُجدت) في الوظائف التي تشغلها. - إجراء عمليات رصد منتظمة للحصول على التغذية الراجعة من النساء على مدى الرضا.
2	تزويد النساء بفرص لإطلاق مشاريعهنّ الخاصة وتشجيع الأفكار المبتكرة مثل زراعة الفطر والمطابخ المنتجة. توفير التوجيه والمتابعة المستمرين لدعم النساء بغية تأمين استدامة مشاريعهنّ.	التقرير الموجز للأردن	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن	مرتفع	- إجراء تحليل جنساني في مجالات التدخل لدراسة الاختلافات في الأدوار والمعايير بين الأردنيين والسوريين من الرجال والنساء، ومختلف مستويات أبعاد السلطة التي يمثّلونها فضلاً عن القيود والفرص المتاحة لهم؛ وأثر هذه الاختلافات على حياتهم. - إجراء تحليل لسلسلة القيمة يصف المجموعة الكاملة من الأنشطة المتكررة اللأزمة لإنتاج مشاريع مدرة للدخل (للمشاريع المنزلية). - إجراء دراسات جدوى للمشاريع الناشئة وتلك التي تم تحديدها لأجل تطويرها أكثر. - إجراء تقييمات للقدرات لتحديد القدرات الحالية للمستفيدين والمجالات التي تحتاج إلى تعزيزات بناءً على مشاريعهم. ضمان أن تشمل التدريبات سلسلة القيمة ودراسات الجدوى، فضلاً عن المهارات الشخصية، مثل التواصل والتسويق.

					- وضع استراتيجيات تسويقية قوية للمشاريع الريادية. والاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها الآخرين كمنفذ تسويقي للمشاريع. - إنشاء رابطات تعاونية مع النساء المهتمات بهذه المشاريع والاستفادة من خبرة الشركاء في تطوير هذه النماذج (مثل منظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية وما شابه). وإنشاء علامة تجارية للتعاونيات لاستخدامها كاستراتيجية تسويق في تسويق المنتجات/الخدمات. - ضمان توفير الإرشاد/التوجيه طويل الأمد لرائدات الأعمال.
3	الاستمرار في الدعم الكلي والشامل والمناصرة له من خلال نموذج الواحة بالتعاون مع الحكومة.	التقرير الموجز للأردن	هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)	مرتفع	- العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز/تنفيذ نموذج الواحة. - بناء قدرات موظفي وزارة التنمية الاجتماعية للتأكد من قدرتهم على تقديم خدمات كلية وشاملة داخل الأماكن الآمنة. - ضمان وجود آليات قوية للتغذية الراجعة والشكاوى تمكّن مراكز الواحة من التكيف مع احتياجات المستفيدين. - في حالة الدعم النفسي والاجتماعي، يمكن إقامة شراكات مع الجامعات لتجنيد طلاب الجامعات.
4	النظر في الخيارات التي يمكن فيها تقديم الدعم والخدمات الافتراضية، مثل التدريب، والدعم النفسي الاجتماعي، وفرص توليد الدخل عبر الإنترنت.	التقرير الموجز للأردن	هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأردن/ جميع البلدان	متوسط	- التعاون مع المنظمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص (الدولية والوطنية) في مجال التدريب/التدريب الداخلي/التنسيب الوظيفي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "انتاج" وأنظمة سيسكو ومايكروسوفت وزين وغيرها). - استخدام الدروس المستفادة من مشاريع رئيسية مثل "تحقيق المساواة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعزيزها.

					- تطوير الشراكات مع الجامعات لدعم الخدمات المتخصصة النائية مثل الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين السوريين والنساء الأردنيات المستضعفات.
5	قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنظر في إمكانية توسيع نطاق الشراكات مع المنظمات غير الحكومية التي تتجاوز الشراكات القائمة وتلك التي تركز على عمَّان. تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية في مجالات التدخل.	التقرير الموجز للأردن	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن	متوسط	- القيام برسم خرائط / إشراك أصحاب المصلحة في مناطق التدخل المحلية لتحديد المنظمات غير الحكومية المحلية/منظمات المجتمع المدني المحلية. - إجراء تقييمات لتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني المحلية وبناء قدراتها وفقاً لذلك (في مختلف المجالات بما في ذلك النوع الاجتماعي، والحوكمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والممارسات الأخلاقية، وما إلى ذلك). - خلق فرص التشبيك بين المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي/ الوطني والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وفتح المجال للتعاون.

7.4 تركيا: توصيات خاصة بالبلد

توصيات برنامج تركيا		القسم	بتوجيه من	الترتيب	كيف يمكن دعم التدابير
T1	ينبغي أن تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على "الحلقة المفقودة" بين التدريب والتوظيف أو توليد الدخل على المدى الطويل في برامجها للتمكين الاقتصادي.	التقرير الموجز لتركيا	مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا	مرتفع	- لا ينبغي أن تقر نظرية التغيير في البرامج المستقبلية فقط بالعوائق التي تعترض توظيف اللاجئات في تركيا، بل ينبغي أن تدرج فهم هذه الحواجز وكيفية معالجتها في تصميم برامج التدريب.

		التقرير التوليفي، الملاءة، النتيجة 1			- يعتبر التعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية أمراً بالغ الأهمية ويمكن توسيع نطاقه. وقد يسهل تحقيق هذا التعاون من خلال توسيع نطاق أنشطة التدريب لتشمل المزيد من النساء في المجتمعات المحلية المضيفة. - تبين التعاونية النسائية التابعة لمركز "صدى" ما يمكن تحقيقه، وما يتطلبه الوصول إلى هذا الهدف من وقت وموارد وتدريب وإرشاد ملحوظ. مع الأخذ بالتعاونية بوصفها نموذجاً تجريبياً، ينبغي أن تستفيد البرامج المستقبلية من الزخم والدعاية اللتين أوجدتهما من أجل البحث عن طرق ليس فقط لتكرار هذا النموذج، بل لتبسيطه، حتى يستفيد منه عدد أكبر من رائدات الأعمال الطموحات.
T2	في المرحلة المقبلة، سيكون من المفيد جداً أن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة فحصاً دقيقاً لنموذج مركز "صدى" ونتائجه في تركيا، بهدف أخذ الأفضل من هذا المشروع التجريبي وتطوير نموذج أقل تكلفة، أو على الأقل نموذج قابل للتحجيم تدريجياً ولديه آفاق أفضل للاستدامة على المدى الطويل.	التقرير الموجز لتركيا التقرير التوليفي، الكفاءة، النتيجة 9	مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإقليمي	مرتفع	- يعتبر مركز "صدى" مثالاً على الممارسات الفضلى، ولكن تكلفته قد تكون مرتفعة جداً بالنسبة للعديد من الجهات المانحة. كما أن تكلفة المركز وتعقيده يعني أن معظم الحكومات المضيفة ستتردد في التفكير بتولي مسؤولية هذه المراكز. - أنظر أيضاً إلى التوصية 4 على الصعيد الإقليمي بشأن إجراء تحقيق مقارن متعمق لايجابيات وسلبيات نموذجي "صدى" و"الواحة" (الأردن) المخصصين للنساء فقط، والعمل على تبسيط نموذج يجد التوازن الصحيح بين نوعية الخدمة وعمقها، والتكلفة التشغيلية ومدى توافرها لعدد أكبر من المستفيدات. ويمكن أيضاً إدراج دروس من مركز إزمير المخصص للنساء فقط هنا.
T3	دراسة التوازن بإمعان بين إعطاء الأولوية لأكثر الفئات عرضة للخطر، وإتاحة فرص التدريب ومهارات كسب العيش على نطاق أوسع.	التقرير الموجز لتركيا	مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تركيا	متوسط	- إن تركيز مركز "صدى" على أكثر اللاجئات تعرضاً للصدمة واستضعافاً الذي أتى بأثر نافع جدير بالثناء يمكن أن يعني وجود عدد أقل من الأماكن المتاحة للنساء من المجتمع المضيف وانخفاض فعالية برنامج التدريب من حيث زيادة سبل كسب العيش. - ضمان استمرار تقديم المشورة والمتابعة للنساء المعرضات للخطر خلال فترات التدريب، لضمان قدرتهن على المواجهة والاستفادة من التدريب. - النظر في إمكانية اعتماد المزيد من المستويات والنُهج التدريبية، على سبيل المثال بناءً على نجاح نوادي المحادثة التركية الأقل نظامية للنساء الأكثر استضعافاً اللواتي قد لا تكن مستعدات لبيئة الصفوف الدراسية المعيارية.

T4	الاستمرار في مناصرة نموذج مركز "صدى" كإحدى الممارسات الفضلى.	التقرير الموجز لتركيا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مكتب تركيا والخارج)/ صندوق الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية (مدد)	متوسط	- أظهر مركز "صدى" ما يمكن أن يكون عليه المركز المخصص للنساء فقط الذي يقدم خدمات شاملة، إذا تم إعطاؤه الأولوية والموارد الكافية. وعلى الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تنجح حتى الآن في تلقي التمويل بعد شباط/فبراير 2021 لهذا النموذج في تركيا، إلا أنه نموذج يستحق جهود المناصرة المستمرة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سواء في تركيا أو في أي مكان آخر. - كما أنه نموذج جدير بأن تتطلع إليه الجهات المانحة.
T5	ينبغي أن تشمل البرامج المقبلة بشأن التماسك الاجتماعي أو أنشطة توعية الرجال لمنظور النوع الاجتماعي بذل الجهود لوضع مؤشرات للمحصلات بحيث يمكن رصد النتائج التي تتجاوز مستوى المخرجات (كم عدد الأنشطة التي تم تنظيمها أو عدد النساء المشاركات). ومن شأن ذلك أن يساعد على وضع أدلة بشأن الممارسات الفضلى.	التقرير الموجز لتركيا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مكتب تركيا والمكتب الإقليمي)	مرتفع	- ينبغي أن يكون تصميم البرنامج مدعوماً باستكشاف أقوى للصلات السببية، ولكن لا يوجد حالياً سوى القليل من الأدلة المتاحة في هذا المجال. - من المرجح أن تكون الممارسة الفضلى ذات سياق محدد إلى حد كبير، وبالتالي فإن الأدلة يجب أن تراعي السياق أيضاً. ففي تركيا مثلاً، تشير نتائج التقييم إلى أهمية التركيز الأساسي على الجمع بين المهارات اللغوية وحقوق المرأة وتمكينها في بيئة أفادت فيها العديد من اللاجئات السوريات بأنهن نادراً ما كن تغادرن منازلهن قبل انضمامهن إلى مركز "صدى".

المرفقات

يوجد 12 مرفقاً لهذا التقرير وهي:

المرفق 1: التقرير الموجز للعراق
المرفق 2: التقرير الموجز للأردن
المرفق 3: التقرير الموجز لتركيا
المرفق 4: مصفوفة أسئلة التقييم
المرفق 5: الشروط المرجعية للتقييم
المرفق 6: الببليوغرافيا
المرفق 7: قائمة وثائق التقييم
المرفق 8: لمحة عامة عن المستفيدين والمشاركين من أصحاب المصلحة
المرفق 9: ست حالات تستند إلى مقابلات موسعة مع المستفيدين
المرفق 10: البروتوكول الأخلاقي وصحائف المعلومات ونماذج الموافقة
المرفق 11: التدابير التقنية المقترحة لتحسين تصميم الدراسات الاستقصائية، وإدارة البيانات وتحليلها
المرفق 12: أنشطة التواصل والمرئية في برنامج "مدد"